جامعة زيان عاشور–الجلفة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل سياسة خارجي

من إعداد :

- ربيزي مليكة

-

سنة دراسية

2017/2016

جامعة زيان عاشور –الجلفة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل سياسة خارجية

من إعداد :

- ربيزي مليكة

تحت اشراف :

- معمري خالد

السنة الدراسية

2017/2016

جامعة زيان عاشور –الجلفة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل سياسة خارجي

من إعداد :

- ربيزي مليكة

تحت اشراف :

- معمري خالد

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ مكاوي نورالدين	رئيسا
أ/ معمري خالد	مشرفا و مقررا
أ/ ميهوبي الحبيب	عضوا مناقشا

سنة دراسية

2017/2016

الإهـــــداء :

اهدي هاته النفيسة الى : العزيزة الغالية على

قلبي ، ينبوع الحنان امـــــي

الـــــــــى نبراس ونور حياتي فخري و سندي

ابـــي

الى رفقاء دربي و نسمات صبحي و احد احمدة

بيتي اخوتي محمد نجيب ، عبدالنور ، عبدالرؤوف

طه ، منال ، عبدالوهاب ، عبدالرحمان

تشكرات

أتوجه بخالص الشكر و التقدير و الاحترام للأستاذ
الدكتور معمري خالد أولا على قبوله الإشراف على
هذه المذكرة ، ثم على مجهوداته و نصائحه القّيمة
التي أثرت على هذا العمل المتواضع ، كما اتوجه
بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الاستاذ
ميهوبي الحبيب و الاستاذ مكاوي نورالدين
لقبولهم مناقشة هذه المذكرة ، وإلى كل اساتذتي
في قسم العلوم السياسية الذين أشرفوا على
تأطيري طوال مشواري الى غاية بلوغي هذه
المرحلة شكرا جزيلاً

الى كل من ساندني من قريب او بعيد

إهداء
شكر
مقدمة 1-5

الفصل الأول الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي 07
المطلب الأول: النسق الدولي المفهوم و البنية 07
المطلب الثاني : مفهوم النظام الدولي 15
المطلب الثالث : مفهوم المجتمع الدولي 17
المبحث الثاني : النظريات العقلانية 18
المطلب الأول: النظرية الواقعية التقليدية 18
المطلب الثاني : النظرية الليبرالية 22
المطلب الثالث : الحوار النيواقعي / النيوليبرالي 26
المبحث الثالث : التفسيرات الاجتماعية للنسق الدولي 32
المطلب الاول : البنائية الاجتماعية والنزعة النقدية 32
المطلب الثاني: مفهوم الفوضى عند النظرية البنائية 36
المطلب الثالث : البنائية الاجتماعية و تكوين الهويات 38

الفصل الثاني البيئة الدولية في 2011

المبحث الاول: الازمة السورية 44
المطلب الاول: البيئة الاجتماعية و السياسية في سوريا 44
المطلب الثاني : مسارات الحرب السورية 46
المبحث الثاني : الازمة الاوكرانية 52
المطلب الأول : الاهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا 52
المطلب الثاني : الازمة الاوكرانية 53
المطلب الثالث :ازمة القرم 54
المبحث الثالث : الحرب على الارهاب 58
المطلب الاول :بداية تنظيم الدولة 58

المطلب الثاني : داعش والدول الاقليمية 61
المطلب الثالث : القوى الكبرى ومحاربتها داعش 65

الفصل الثالث: محددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي

المبحث الأول: محدد تفاعلات البنية الدولية 70
المطلب الاول : العلاقات الامريكية الروسية بعد 2011 70
المطلب الثاني : العلاقات الروسية – الاوروبية 76
المطلب الثالث : العلاقات الاوروبية الامريكية 77
المبحث الثاني : القوى الصاعدة 82
المطلب الاول : دول البريكس 82
المطلب الثاني: الصين كقوة صاعدة 85
المطلب الثالث : القوى التصحيحية 94
المبحث الثالث : الاتجاهات الجديدة للاقتصاد الدولي 98
المطلب الأول : العولمة 98
المطلب الثاني : الازمات المالية الدولية 103
المطلب الثالث : المجموعات الاقتصادية 108
خاتمة 120
قائمة المصادر والمراجع 122
فهرس المحتويات 128

مقدمة

يستمد حقل العلاقات الدولية خصوصيته من تعقيد الظاهرة الدولية و تركيبها فالتحولات الدولية اليوم تشهد حالة من التعقيد و الغموض ، الامر الذي يجعل مسألة البحث عن تفسيرات لها غاية بحثية تطلعت لها كل المدارس و المقاربات الكبرى في العلاقات الدولية ، فتفسير الواقع الدولي يحمل في جوانب كثيرة منه إطارا نظريا خالصا

برزت في حقل العلاقات الدولية جملة من الاشكاليات المرتبطة بتفسير الظاهرة الدولية والتي شكلت في نهايتها بنية تحتية لاستخلاص تفسيرات نظرية جديدة تتجاوز كل الصعوبات التي وقف عندها هذا الحقل ذلك أن مخرجات المحاورات النظرية الكبرى الاولى و الثانية و الثالثة لم تصل بنا الى نظرية كسموبوليتانية شاملة او عامة ، مع الاقرار بأن فصيل كبير من باحثي العلاقات الدولية يعتبرون أن الاستناد الى معيار الشمولية في التنظير كان خاطئا و عليه نصبح امام وضع منهجي يتطلب فقط تكييفا نظريا وليس اجماعا نظريا ، ويعود ذلك ايضا الى علاقته بالوضع الدولي الذي فرض نمطا جديدا من التفكير بخصوص مسلمات و مرتكزات النسق الدولي التي كرستها النقاشات و المحاورات النظرية السابقة ، و عليه اصبحت العلاقات الدولية في حالة شك بخصوص ما اثبتته هذه المحاورات السابقة .

مبررات اختيار الموضوع :

مبررات ذاتية :الرغبة الشخصية في معالجة هذه المسالة التي تعتبر من صميم اختصاصنا ،وميولاتنا العلمية المرتبطة بالموضوعات ذات الطابع النظري التحليلي و النسق الدولي ، وخاصة تلك التفاعلات الموجودة فيه ذات التاثير البارز على طبيعة و بنية النسق على المستويين الانطولوجي و الابستمولوجي

-**مبررات موضوعية :** يشغل اعادة هيكلة النسق الدولي او توازن القوى حيزا اكاديميا واستراتيجيا من حيث المادة العلمية النظرية او ممارستيا اي على مستوى الواقع على فترات زمنية طويلة وعبر اجيال و قد اختلفت المنظورات في طرحها له مما شكل تراكما معرفيا يساعد في بلورة مقاربات مفاهيمية و تطبيقية وبارادايمات في التفسير

المشكلة البحثية :

وترتبط المشكلة البحثية هنا ب:

- الى اي مدى تعكس التحولات الدولية الراهنة التوجه نحو مراجعة نظرية لبنية النسق الدولي ؟

ويتضمن هذا التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

هل يمكن ان يتغير النسق بشكل سلمي ؟ ماهو دور القوى الصاعدة كقوة تصحيحية ؟ كيف يمكن تفسير المتغيرات الجديدة الارهاب و العولمة ؟هل هي عامل مساعد على التغيرالى التعددية ام هي عامل يكرس الاحادية؟

كيف يمكن ان يؤثر حسم الحرب السورية على هيكلة النسق الدولي ؟

فرضيات الدراسة

1 إن الأسئلة السابقة تستدعي فرضيات أساسية سأحاول إثباتها من خلال هذا البحث وهي :إن افرازات النسق الراهن تعيد هندسة جديدة للتفاعلات الدولية بالشكل الذي يعزز التصور نحو مراجعة هيكلية للنسق الدولي

2 إن حالة الاستقطاب التي فرضتها التحولات الدولية الراهنة والمتراكمة لا تصل لحدود تغيير هيكلة النسق الدولي

حدود المشكلة البحثية : تتحدد الدراسة كالأتي :

1.**زمانيا** : بعد 2011 ، تسارع و ديناميكة الاحداث الدولية وظهور عدة تفاعلات بنيوية في نفس الوقت و ضمن سياسة الخارجية لنفس الدولة كما جاء الارهاب المتمثل في داعش ليزيد من تعقيد الظاهرة وابراز عجز التفسيرات النظرية ذات التفسير الكلاني ، كما اظهرت النتائج السلبية والعكسية للتدخل الامريكي في العراق اما مكانيا فان التفاعلات البنية تتم ضمن النسق الدولي

الإطار المنهجي للدراسة :

إن أي بحث أو دراسة علمية ولتبلغ مبتغاها وهدفها ، لابد من أن تركز على منهج علمي ولطبيعة الموضوع اعتمدت الباحثة على : .

1. **منهج التحليل البنيوي:** إن تطورات السياسية في تفاعلات البنية تطرح لزاما تغيرفي بنية النسق الدولي ، ولذلك فان استخدام منهج التحليل البنيوي الذي يركز على شرح العلاقة بين تغير البنية وتغير السلوك هو أكثر من ضروري في هذا البحث
2. **المنهج التاريخي:** الذي يساعد على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث كأزمة اوكرانيا و الحراك السياسي العربي مثلا والتي يمكن من خلالها فهم مدى تأثيرها على الاحداث و الوقائع الدولية بأسلوب تحليلي.
3. **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي تكمن أهميته في تحديد الظواهر السياسية التي تشكل موضوع هذه الدراسة والمتعلقة باهم السلوكات للسياسات الخارجية و كيفية التعامل مع اوضاع النسق الدولي وابراز اهم القضايا الراهنة وجمع المعلومات الدقيقة حولها للوصول إلى فهم صحيح و حل الغموض المسيطر عليها بغية صياغة عدد من النتائج والتعميمات التي تنشدها الدراسة.
4. **المنهج المقارن :** الذي نستطيع من خلاله المقارنة بين اهم الازمات الراهنة و القضايا الدولية فالحرب في سوريا كانت داخلية و لكنها أثرت على مستوى النسق الدولي من خلال ولوج الدول الاقليمية و القوى الكبرى في الصراع و عدم امكانية حسمه لحد الساعة في حين نرى ان الازمة الاوكرانية هي من

تأثير النسق في الدولة وهذا راجع الى الاهمية الجيوبوليتيكية لاوكرانيا بالنسبة للدول الكبرى روسيا واروبا مما جعلها حلبة صراع

5 **مقترب التحليل النسقي** : تتبع حاجتنا لتوظيف منهج التحليل النظمي في دراستنا هذه من اختيارنا لظاهرة شاملة في حقل العلاقات الدولية كموضوع للبحث ، بحيث ان التحولات الدولية الراهنة ظاهرة تمس النسق الدولي ككل ومن هنا تبرز اهمية هذا المنهج في كشف مختلف اشكال التفاعلات على المستوى الدولي ، و بشكل خاص تفاعلات القوة الكبرى في هذا النظام تجاه بعضها البعض و تجاه باقي مكونات النظام الدولي

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1. **العلاقات الدولية:** عرفتها الموسوعة البريطانية على أنها العلاقات بين حكومات دول مستقلة وتستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية وهذا التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة، وعرفها محمد طه بدوي بأنها العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة بالملاحظة والتعريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع وهذا التعريف يتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها[1].

أما مارسيل ميرل: فيعرفها على أنها كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها.

مفهوم الهيكلية الدولية: يقصد بها الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين وحدات النظام الدولي الفعالة على نحو يجعل بعضها أكثر تأثيرا وفاعلية بالمقارنة مع بقية الوحدات الأخرى

مفهوم ميزان القوى : يطلق مصطلح ميزان القوى و توازن القوى في العرف الدولي ويقصد به معنى واحد ، فهو يطلق على تمحور القوى في تجمعين ، اي حلفين متضادين ، كما يطلق على الدافع لذلك التمحور او على نتيجته ، انه نظام يقصد به ايجاد قناعة دائمة لدى كل دولة بانها اذا ماحاولت العدوان فستواجه تجمعا من الدول لا يقهر[2]

مفهوم القوة : يعد مفهوم القوة احد اكثر المفاهيم استخداما في حقل السياسات الدولية و العلاقات الاجتماعية بشكل عام يتم في الغالب النظر الى القوة في اطار علائقي وفق احد النمطين اما بجعل شخص آخر بفعل ما تريده ان يفعل ، او بالقدرة على التصرف او الفعل ، المفهوم الاول يسمى بالقوة الالزامية ، كما ان مفهوم القوة يبقى مثير للجدل اساسا و يعود السبب في ذلك الى انعدام وجود اجماع بين المفكرين و المحللين و السياسيين او بين علماء الاجتماع بشأن

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص12

[2] صليبا جميل ، المعجم الفلسفي ، دارالكتاب العربي، الجزء الاول و الثاني بيروت ط1 1973 ، ص 302

طبيعتها ، وهذا الواقع ليس سببه رغبة المفكرين في عدم الاتفاق على تصور واحد بل لادراكهم ان القوة تعمل في اشكال مختلفة ولها اوجه متنوعة تصبح معها مسالة ضبطها بصيغة فريدة امر بغاية الصعوبة

أدبيات الدراسات:

صادفت الباحثة من خلال دراستها للموضوع و تجميع المادة العلمية حول العديد من الدراسات التي تناولت المراجعات النظرية لهيكلية النسق الدولي بالإضافة إلى الكتب التي تطرقت إلى دراسة هاته المراجعات للفترة التي تلت سنة2011 واذكر على سبيل المثال:

1. **كتاب لنعوم تشومسكي** بعنوان الهيمنة ام البقاء،السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم لدار الكتاب العربي ، والذي تناول فيه السعي الأمريكي إلى تسيّد العالم و سياسات الحكومة الأمريكية العدوانية التي تهدف إلى تحقيق السيطرة التامة مهما بلغت التكاليف حتى و إن تعلقت بتعطيل الاتفاقيات الدولية أو عسكرة القضاء و تطرق أيضا إلى كيفية وصول العالم لما هو عليه والخاطر المحدقة به و لماذا يرغب القادة الأمريكيون تعريض مستقبل البشر للخطر
2. **كتاب لفريد زكريا بعنوان** حول عالم ما بعد أمريكا للدار العربية للعلوم ناشرون ،في هذا الكتاب يجادل زكريا و يشكر الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم في ظل تنافسها مع دول أخرى حول القوة الاقتصادية و الصناعية و الثقافية على أنها تبقى الغالبة من حيث القوة السياسية و العسكرية.
3. **كتاب لريشارد ليدل** بعنوان توزيع القوى في العلاقات الدولية للمكتب العربي للمعارف تطرق فيه إلى مفهوم توازن القوى من الناحية النظرية و العملية في العلاقات الدولية كما استخدم الإطار العملي لمفهوم توازن القوى لإعادة قراءة و تقييم أربعة من الكتابات التي تناولت هذا المفهوم وهي كتاب السياسة بين الأمم لهانس مورغانتو وكتاب المجتمع الفوضوي لهيدلي بول وكتاب نظرية السياسة الدولية لكينيث والتز وكتاب مأساة سياسة القوى العظمى وهو ماسمح له بوضع نموذج اكثر شمولية لمفهوم توازن القوى .

تفصيل الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة ، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

يتطرق الفصل الأول إلى الاطار النظري و المفاهيمي بحيث قسم الى ثلاث مباحث ففيه فصلنا لاهم المفاهيم النظرية المتداخلة مع مفهوم و بنية النسق الدولي كما اسهبنا في المبحثين الثاني و الثالث في النظريات التفسيرية الكلية للنسق الدولي بين النظريات العقلانية و النظريات البنائية الاجتماعية ، وايضا الحوار النيواقعي النيوليبرالي الذي طرح اشكالا ابستمولوجيا وهو حوار

بالاساس يقوم على النزعة التهديمية كما تطرقنا الى النظرية البنائية الاجتماعية و هي نظرية تربط بين التأمليين و العقلانيين (جسر هوة)

كما تناولنا في الفصل الثاني الى اهم الاحداث الراهنة و التي تؤثر وتتأثر بالنسق الدولي ومن اهم الاحداث التي تطرقنا لها هي الأزمة السورية و ذلك باعتبارها ازمة داخلية بدات بحراك شعبي الى تدخل دولي لحل النزاع الى صدام بين القوى الدولية و الاقليمية لتصل تداعياتها الى النسق، وايضا الازمة الاوكرانية التي كان فيها العنصر الاقتصادي عامل ضغط لكل الاطراف الروسية و الاوكرانية و الغربية لتنفيذ اجنداتهم الدولية ، وهو حدث يشكل متغير جديد على مستوى النسق وهو داعش كظاهرة ارهابية عابرة للحدود

وتطرقنا في الفصل الثالث الى البنية التفاعلية لمحددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي من خلال العلاقات او البنية التفاعلية بين القوى الكبرى وأهم نقاط التشابك والتعقيد ، واهم نقاط التوافق والتقاء المصالح، كما ذكرنا متغير القوى الصاعدة الذي يعتبر متغير هام في النسق الدولي كما ان المحدد الاقتصادي بتلك الدرجة ايضا فهو متغير يبين قوة الدولة و مكانتها في النسق من خلال امكاناتها البشرية والصناعية والزراعية ، وقوة الناتج القومي و الدخل الفردي

الفصل الأول
الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: النسق الدولي المفهوم و البنية

لقد دأبت مجموعة من الابحاث والدراسات على استعمال مفهوم النسق الدولي سبيلا للارتقاء بمضامينها الى المستوى الذي يتيح لها تكوين رؤى نظرية واضحة لوصف وتحليل العلاقات الدولية ، لذ افان هذا المفهوم جرى توظيفه بوصفه اداة ذهنية لتحليل الحالة التي يقترن بها الواقع الدولي، والتوقع بشانها فهو منظور يستند اليه الباحث لتوجيه بحثه من خلال ربطه باطار مرجعي معين وكلمة "Order" تقترب من دلالة كلمة "System" التي تعني نظام اومنظومة او نسق وهو يعني جمع عناصر او وحدات تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية دون ان يستلزم الامر الغاء شخصية او هوية هذه الوحدات.[1]

ويفترض مفهوم النسق الدولي وجود مستوى معين من الاتصالات بين الدول وهو ماينتج عنه (أن كل دولة في عملية صنع القرار تاخذ في عين الاعتبار مصالح وسلوك المحتمل للدول الاخرى وهذا بدوره ينعكس على قرارات المشاركين الآخرين في النسق الدولي بمعنى اخر فان مستوى معين من التفاعل يتحقق بحيث سلوك كل مشترك يصبح عنصرا اساسيا في حسابات صناعة القرارعند المشاركين الاخرين في النسق الدولي.[2]

من تعريف الواقع الدولي في الصيغة العامة الآتية : مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوة متدرجة بقدر انتظام علاقات القوى فيها تبعا لتوازن قواها القطبية. فانه تستطيع ان تستخلص واقعين متكاملين هما:

---

[1] عبدالوهاب الدوسري **الازمة الآسيوية، إشكالية النظام الدولي الجديد**، دار المناهج للنشر والتوزيع طبعة اولى 2016،ص 16

[2] بلخيرات حسين، **توجهات المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مقاربة نظرية** ،رسالة الماجستير (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،2006 /2007)،2009 ، ص 22

1- مجموعة من الوحدات السياسة بقوى متدرجة يقودعلاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى.

2- تحقق الانتظام في مجموعة الدولية يتحقق بين قواها القطبية فثمة نسق دولي كلّما توافرت لمجموعة من الدول هذه العوامل وبصرف النظر عن صورته التاريخية.من ذلك ان شمولية النسق في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية تجاوز بكثير مدى شمولية الاتساق السابقة، ومن ذلك ايضا ان توازن الاتساق الدولي حتى الحرب العالمية الثانية كان يتحقق بتوازن قطبين رئيسين فحسب في فترة الحرب الباردة لتصبح قوة واحدة مهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي لا يفيد ذلك في طبيعة المجموعة الدولية من حيث النسق دولي طالما تتوفر للمجموعة العدد الكافي من الدول والتفاوت المتدرج في القوى بحيث يتعلق انتظام المجموعة بقوى قطبية ، وحيث لا يتوفر العدد الكافي من الدول ولا تندرج قواها فيما بينها فلا نسق دولي بذلك المدلول، ذلك ان تساوي القوى لا يتصور معه قيام جهاز" يعمل بطريقة منظمة اي ان جهاز ما لا يعدو ان يكون مجموعة من اعضاء متكاملة متوازنة : وتوازنها يقتضي بالضرورة اعضاء قيادة يدورحولها سير المجموعة .[1]

بصرف النظر عن التوصيف اللغوي ومقاربته لبعض المفردات و منها النظام العالمي، فإن تاريخ البشرية الموغل في القدم وبخاصة الفترات التي تكونت معها بعض مظاهر الحياة الإجتماعية ومتطلباتها، شهدت بشكل أو بآخر محاولات لتنظيم أنماط العيش و كيفية التعامل مع المحيط، ان كان على مستوى العلاقات مع الآخرين أو مع الطبيعة أو غيرها من القضايا ذات الصلة بحياة الإنسان اليومية الحيوية ، وكما أسلفنا بصرف النظر عن دقة المقاربة أو عدمها فإن محاولة تنظيم الأوضاع الإجتماعية المعيشية الخاصة كانت البداية للتفكير بنسق أو بنظام علاقات أو بقواعد تحكم المجموعة ومن حولها وكذلك في المحيط الأوسع الذي تتواجد فيه.

[1] محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية 1976 ، ص 222

ماهية النسق الدولي : يمكن الإستناد الى عدد من التعريفات ، والتي كانت بمجملها تركيزا على علاقات الدول فيما بينها وما تشكل من تفاعلات وتأثيرات بينها، وفي بيئتها الدولية ، ونذكر فيما يلي أهمها :

1. النسق الدولي هو جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها و مع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق .
2. النسق الدولي هو جمع من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها بصورة منتظمة و متكررة .
3. النسق الدولي هو مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة قوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيء لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها،بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ماعداها،مكونة امبراطورية عالمية من جهة أخرى .[1]

إن التدقيق في تلك التعريفات تقودنا إلى استنتاجات عدة تتعلق بعناصر النسق وتفاعلاته وميزان القوى بين عناصره .

عناصر النسق : يتكون النسق الدولي من مجموعة عناصر تمثل الوحدات السياسية أي الدول، على أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النسق الدولي وأبرز هذه العناصر هي :

- أن تكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية.
- تمتع الدولة بالقدر الكافي من القوة التي تمكنها من اتخاذ مواقفها وقراراتها بحرية أو بمعزل عن أي ضغوط خارجية.[2]

[1] محمد طه بدوي ، مرجع سابق ، ص 247

[2] محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1979، ص 134

- أن تكون قادرة على التفاعل مع محيطها، وأن تكون قادرة على التأثير في مجريات العلاقات الناجمة عن مواقفها والتزاماتها، وكذلك القدرة الكافية للتأثير في نشاطات الغير وتفاعلاته.[1]

وفي مجال عناصر النسق الدولي انقسم كتاب العلاقات الدولية بين مؤيد ومعارض لاقتصار الدول فقط أو ضم عناصر أخرى، يرى بعض الكتاب أن النسق الدولي يمكن أن يضم منظمات إقليمية ودولية والشركات متعددة الجنسية ومنظمات ومؤسسات غير حكومية وصولا إلى الأفراد،أمامن جهة قوة الأعضاءفي النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، فهي بطبيعة الأمر مختلفة في حجمهاوإمكاناتها، فهناك دول تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن 20 وماتلاه وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان مثلا في نفس الحقبة وهناك دولا تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دول ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق وفقا لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، كالدول العربية على سبيل المثال.ويسمى تدرج القوى بالنسق الدولي "هيراركية النسق الدولي" كما أن لكل نسق دولي بنية (structure) وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين،أي بمعنى عدد لاعبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم ،ولملاحظة البنية على عناصر النسق أن تستمر لفترة زمنية معينة.

تفاعلات النسق الدولي : أن النظر الى النسق الدولي كإطار جامد للعلاقات الدولية تبقى نظرة ناقصة ومجتزأة، باعتبار أن العلاقات الدولية سلسلة من الروابط والتفاعلات والمعاملات أو سلسلة من[2] الاستجابات والمنبهات وتتخذ هذه التفاعلات شكلا معينا ومتكررا بسبب وجود مجموعة من قواعد العمل والنظم التي تتحكم بتفاعلات النسق ويعتبر التفاعل في العديد من المتغيرات في شكلها وطبيعتها منها عدد الأقطاب

[1] محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص 137
[2] كاظم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، كلية القانون و الاقتصاد ، ج1979 ، ص 66

والأعضاء في النسق، وطبيعة العلاقات بين النسق ذاته وما يغلب عليه إن كان طابعا تعاونيا أم خلافيا – صراعيا ، والتحالفات السائدة بين أعضاء النسق .

توازن النسق الدولي: إن التفاعلات التي يمكن أن تتم بين أعضاء النسق يمكن أن تؤدي إلى توازن معين في زمن معين بين أعضائه،الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين النسق في تلك الحالة. يمكن أن يظهر في شكلين:

- ✓ تحقق التوازن من خلال التأثر المتبادل بين أعضاء النسق من خلال الفعل ورد الفعل على أي قضية أو موضوع يتطلب موقفا معينا،رغم التباين والإختلاف في المواقف الا أن شكل النسق يبقى كما هو دون تغير، ويطلق عليه في هذه الحالة الاتزان الساكن" G.liska" هو من أطلق هذا الإسم وهو يتوافق مع الأنساق الطبيعية ونادرا ما يتوافق مع الأنساق الإجتماعية.
- ✓ تحقق التوازن عبر تغير هيكل النسق وصور توزيع القوة بين أعضائه كان يؤدي فعل معين إلى تغيير بنية النسق و هيكله ليعود التوازن مرة أخرى، ومثال ذلك أن يزداد أو ينقص عدد الأقطاب في النسق ،وهذا ما يطلق عليه(liska) التوازن الحركي، ويظهر ذلك على سبيل المثال بعد الحروب ،كتغير صورة النسق من التعددية إلى الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الإستقرار في النسق الدولي يعتبر ظاهرة تتجلى في وقت معين وهي مرتبطة بالعديد من العوامل[1] ، وكما أسلفنا ان اي تغيير في صورة توزيع القوة بين النسق أو في بيئته سيؤدي بالضرورة إلى اختلال توازنه ويحد سكوت "skott" عدة عوامل لاختلال توازن النسق أبرزها:

- ظهور النزاعات والصراعات بين أعضاء النسق واتساعه بحيث يصعب السيطرة عليه .
- التغير الواضح في الأهداف التي على أساسها قام الحلف أو التكتل وما أرساه من نسق، أو إتمام أهداف النسق .

[1] كاظم نعمة ، مرجع سابق ، ص 67

- انسحاب عضو رئيس من النسق ،خصوصا إذا ما كان سيودي الى إختلال واضح بين أعضائه.
- استغلال نسق فرعي ضمن النسق العام لتحقيق أهداف خاصة به.[1]

صور النسق الدولي:يمكن تميز انواع الأنساق الدولية وفقا للمعيار الذي يلجأ إليه الباحث في هذا المجال،ويمكن اعتبار مورتن كابلان "M.Kaplan"أشهر من صنف وحدد خصائص الانساق الدولية وأبرزها:

1) معيار عدد الأقطاب في النسق :
   - الانساق متعددة الأقطاب،وهي الأنساق التي تضم أكثر من قطبين.
   - الأنساق ثنائية القطب.
2) المعيار الجغرافي: الأنساق الإقليمية، الوطنية، العالمية.
3) معيار الوظيفة : الأنساق الاقتصادية كالتجمعات الاقتصادية الأقليمية...الانساق الأمنية كالأحلاف العسكرية ونظم الدفاع.
4) المعيار الإيديولوجي: الأنساق الليبيرالية، الشيوعية.
5) معيار التجانس :الانساق المتجانسة التي يشترك أعضاؤهافي بناءكياناتها السياسية على قيم واحدة[2] ، أما الأنساق الغير متجانسة التي تضم أعضاء تعتمد في كياناتها السياسية ايديولوجيات وقيم متباينة وحتى متصادمة.
6) معيار الإستقرار : الأنساق المستقرة stable systeme التي تضم أعضاء يسودالإتفاق بينهم على قواعد العلاقات والتفاعلات.

- الأنساق الثورية التي يسودها غياب الاتفاق بين الأعضاء على القواعد السلوكية،وحيث يظهر التنافر وعدم الأعتدال في المواقف، مما يؤدي الى عدم الاستقرار وفرط عقد النسق.

[1] 202Renolds,P,A,An interoduction to internationrelation, Longmman , london , 1971 , p
[2] Kaplan.M ,variants on six modelsof the international systems , in Rosenau.J , internqtianal politics and foreing policy , free press , New york

7) معيار التأثير في عملية صنع القرار: الأنساق المسيطرة التي تضم الدول الاكثر تأثيرا في تسيير النسق العالمي، بمعنى أنها قادرة على التأثير به دون أن يتمكن أحد من التأثير بها.

- الأنساق الهامشية أو التابعة التي تضم دولا محدودة القدرات في التأثير، والتي غالبا تنصاع للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي.

8) معيار عدد الأعضاء وقواعد العلاقة و التوازن:

- نسق الوحدة المعترضة unitvito
- النسق التدرجي الهيراركي Herarchical system
- النسق العالمي universal system
- القطبية الثنائية المحكمة tight bipolar system
- القطبية الثنائية المفككة loose bipolar system
- نسق توازن القوىBalance of power system

9) معيار البنى الإجتماعية في دول النسق

- النسق الصناعي Industrial s
- النسق الزراعي Agrariam s

10)معيار الاستقرار أو الاضطراب:وقد إستند الى هذا المعيار[1] روز كرانس "Rose crance"الذي إعتمد المنهج الإستقرائي في ملاحظة أحداث التاريخ الديبلوماسي الأوربي ما بين 1740و 1960، حيث تستطيع منظومة القواعد والعلاقات التي تضبط الوضع داخل النسق و خارجه من خفض الصراع إلى أدنى مستوياته،إذ أشار الى خمس صور للأنساق تندرج ضمن هذا الإطار و هي:

- القرن الثامن عشر 1740-1789
- الإتفاق الأوربي 1814-1822
- الاتفاق القصير 1822-1848

[1] محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص 303

- الاتفاق البسمركي 1871-1890
- ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1960

الانساق غير المستقرة وهي التي تغلب فيها عوامل الصراع القواعد المنظمة لعلاقات النسق ،وأشار الى أربع صور هي :

- النسق الثوري 1789-1814
- الاتفاق المتعثر 1848-1871
- القومية الامبرليالية 1890-1918
- العسكرية الشمولية 1918-1945[1]

عناصر النسق: يتكون النسق الدولي من مجموعة عناصر تمثل الوحدات السياسية أي الدول ،على أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النسق الدولي وأبرز هذه العناصر هي:

- أن تكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية.[2]
- تمتع الدولة بالقدر الكافي من القوة التي تمكنها من اتخاذ مواقفها وقراراتها بحرية أو بمعزل عن أي ضغوط خارجية.
- أن تكون قادرة على التفاعل مع محيطها ، وأن تكون قادرة على التأثير في مجريات العلاقات الناجمة عن مواقفها والتزاماتها ،وكذلك القدرة الكافية للتأثير في نشاطات الغير وتفاعلاته.

وفي مجال عناصر النسق الدولي انقسم كتاب العلاقات الدولية بين مؤيد ومعارض لاقتصار الدول فقط أو ضم عناصر أخرى، يرى بعض الكتاب أن النسق الدولي يمكن أن يضم منظمات إقليمية ودولية والشركات متعددة الجنسية ومنظمات ومؤسسات غير حكومية وصولا إلى الأفراد، أمامن جهة قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في

[1] المرجع نفسه
[2] محمد طه بدوي ، مرجع سابق ، ص 274

التفاعلات، فهي بطبيعة الأمر مختلفة في حجمهاوإمكاناتها، فهناك دول تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن 20 وماتلاه وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان مثلا في نفس الحقبة وهناك دولا تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دول ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق وفقا لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي،الدول العربية على سبيل المثال.ويسمى تدرج القوى بالنسق الدولي "هيراركية النسق الدولي" كما أن لكل نسق دولي بنية (structure) وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين،أي بمعنى عدد لاعبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم، ولملاحظة البنية على عناصر النسق أن تستمر لفترة زمنية معينة.[1]

المطلب الثاني : مفهوم النظام الدولي

هو الاطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة معينة، أي انه كفكرة وصفية هو تجسيد لنظام الدول فعلى صعيد الدولة تتشكل جماعات المصالح كنظام فرعي داخل الدولة لكن لها تأثير كبير على سياسة الدولة وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الخارجية داخل النظام الدولي فتنفيذها لها اثر على الناظم الدولي فهي تعد مسيطرة على النظام الفرعي.

لقد عمل الاكاديميون السياسيون في الانظمة السياسية على عمليتين اساسيتين على مدى فترات زمنية مختلفة هما الصراع والتعاون وهما متجذران على مستوى النظام فالدول تعتبرهما شيئا مسلما به في صنعها للسياسة وتكون ردة الفعل من هذا المنطلق ولإنجاح هاته العمليات انخرطت الدول في ايجاد الانظمة وبناء المؤسسات، ولقد انتشرت المنظمات الدولية مثل عصبة الامم والأمم المتحدة ونظيراتها الاقليمية في نظام القرن

[1] مرجع نفسه ، ص 275

أل20 كما اختلف المنظرون حول مدى جدوى هاته المنظمات والهيئات ذات الطابع القانوني واعتبرتها اطراف فاعلة داخل النسق.[1]

كما تعتبر فكرة النظام الدولي ليس بالجديد فقد دعا " دانتي الليجييري danti Aliglieri" عام 1315 الى قيام حكومة عالمية تهدف الى انهاء التقسيمات القائمة وذلك بضرورة توحيد السلطة والقضاء للحد من انتشار مظاهر الفوضى عن طريق قيما حكومة عالمية، اما المفكر "امريك كروشيه" فقد اقترح الغاء مبدأ اسيادة الدولة الذي يكو سببا تشتيت المجتمع الدولي حسب نظره .

كما يعرف النظام الدولي"satte of affairS" على انه : حالة من التوافق والانظباط تتميز بخلوها من الفوضى والاضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة فالنظام هو مجموعة من القواعد والظوابط او التوجيهات او الاوامر او التكليفات التي تتسم بانها منظمة وآمرة وملزمة تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا ، ومن ثم فهي قواعد سلطوية .

عرف المفكر الالماني"قيلهم ليبنش" نحو خطوات متقدمة في تحديده لمفهوم التنظيم الدولي حيث ان السلام العالمي يجب ان يسند لقواعد ونظم تحل على اساسها الخلافات والنزاعات، كما طرح فكرة اقامة تنظيم دولي يعم جميع دول القارة الاوربية مدعما اياها بالثقافة والعلوم كعوامل مساعدة لترسيخ قا[1]عدة من الوعي لتحقيق افكاره، كما عرفها "جوزيف فرانكل" : الى مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيئ من الانتظام.[1]

[1] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين**، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص 365

[1] المرجع نفسه ، ص 356

المطلب الثالث : مفهوم المجتمع الدولي

دل مفهوم المجتمع الدولي في نظريات العلوم الاجتماعيةعامة تماسك ثقافي واندماج اجتماعي وهي مفاهيم تخص داخل المجتمع القومي، ولذا تبدو فكرة العلاقات بين الدول قد تقوم من اطار مجتمع دولي غريب بعض الشيئ، ولقد جاء افراد المدرسة الانجليزية بمجموعة جديدة من الابحاث ، ف"هيدلي بول" قد عرف المجتمع الدولي بأنه لا تقوم مجموعة من الدول التي تدرك وجود مصالح وقيم مشتركة معينة بينها بتشكيل مجتمع بمعنى انها ترى نفسها ملزم بمجموعة من القواعد المشتركة في علاقاتها ببعضها البعض وتتشارك فيما بينها في اعمال المؤسسات المشتركة .

يعد المجتمع الدولي تركيبا سياسيا وجماعيا تكمن اهميته في الفرصة السياسة المتاحة للناس بالاستقلال وعدمالتدخل، وحق تقرير المصير وحق الدفع عن النفس ولا يمكن ان توجد هاته الفرصة الا في حالة وجود سيادة الدولة يفرض التعاون بين الدول وجود قواعد مشتركة وآليات كالدبلوماسية كما يشير مفهوم المجتمع الدولي الى مظهرين اساسيين من مظاهر العلاقات الدولية يتطرق الاول الى فشل العلاقة بين السياسات الداخلية والعلاقات الدولية فالسياسات الداخلية تتميز بالتراتبية والعدالة والنظام على عكس العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب النظام وسياسات القوة اما المظهر الثاني فيشير إلى ان مصادر قيادة الدولة لا يمكن استنتاجها فقط على اساس عوامل قابلة للملاحظة والقياس[1].

يحث مصطلح المجتمع الدولي على ان العلاقات بين الدول مشبعة بالمعاني المعيارية، وتقيم الدول علاقاتها الواحدة مع الاخرى في اطار مطالبات بالحقوق والواجبات اكثر منها في اطار الصراعات من اجل السلطة وحسب

[1] المرجع نفسه

المبحث الثاني : النظريات العقلانية

المطلب الأول: النظرية الواقعية التقليدية

بدات بإسهامات حيث كينيث والتز، ارتكزت الواقعية التقليدية على ثلاث افتراضات أساسية، الدولة هي فاعل وحيد و اساسي ، وان طبيعية السياسة تأخذ طابع صراعي تنافسي، و تتسم بنية النسق الدولي بالفوضى وذلك لعدم وجود سلطة عليا .

الدولة فاعل أساسي ووحيد (الدولانية) تؤكد الواقعية التقليدية بان الدولة هي الوحدة الأساسية ، إن لم تكن الوحيدة و الأوحد في العلاقات الدولية ، فالدولة ذات سيادة ارتبطت معناها في فكر الواقعين ارتباطا حتميا باستخدام القوة ولقد تبين ماكس فيبر العلاقة بين العنف والدولة بانها لااحتكار اللإستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة وتعني السيادة داخل هذه المنطقة المعينة، أن للدولة سلطة عليا لإصدار القوانين وتنفيذها فالخطوة الأولى بالنسبة للواقعيين هي تنظيم السلطة او القوة المشروعة داخليا.

ومن هذا المفهوم فإن سلطة كل دولة هي في أساسها ماخ شتات(MACTSHAAT) أو دولة السطوة ولا يمكن للمجتمع بمقوماته المعروفة أن يقوم إلا بعد أن تنظم السلطة في حين تستطيع الدولة ان تمارس السلطة (أو القوة المشروعة) داخليا، فان الدولة ذات السيادة ، في نطاق علاقاتها الخارجية تتعايش مع الدول الاخرى ضمن نظام فوضوي[1] .

يعرف بانه غياب سلطة مشتركة، وإذا سلمنا بأن الخطوة الأولى هي تنظيم السلطة داخليا، والثاني هي تنظيم القوة دوليا، فان من الاهمية المسلم بها ايضا ان ندرس بتعمق اكبر ما يعنيه الواقعيون بخلطهم السياسة بالقوة على كل صعيد فسابقا انحصر تعريف القوة وبمعنى ضيق، الاستراتيجية العسكرية، انها بهذا المعنى القدرة على ان تحضى الدولة اما بالتهديد باستخدام القوة او باستخدامها فعلا، وربما كانت الدول الاخرى المعنية تتمتع بالنفوذ لكنها لا تتمتع بقوة حقيقية .

[1] انور محمد فرج ، النظرية الواقعية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007 ص 238

لقد حاول جون فاسكويز ان يوضح من خلال قياس منطقي لماذا يعتبر " مورجانثو الدولة القومية هي الفاعل الأهم في السياسة الدولية، فطالما أن السياسة هي صراع عم القوة وليكون الشخص او المجموعة فاعلا سياسيا، يجب أن يستخدموا القوة السياسية بمهارة، ولان طوال فترة نظام الدولة الحديثة فقط الدول قامت باستخدام القوة السياسة بمهارة لذلك فهي عبرت عن نفسها كفواعل دولية .[1]

ومن الانتقادات المتداولة للواقعية الكلاسيكية والحديثة انها تعتمد اكثر مما ينبغي على راي ذي بعد واحد إزاء مفهوم القوة .

يفترض النموذج الواقعي بان صانع القرار في الدولة يتصرف بشكل عقلاني رشيد وينظر الى الدولة باعتبارها فاعل عقلاني ، وتنتهج سياسة عقلانية في رسم أهداف السياسة الخارجية والوسائل المتاحة لتحقيقها وأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار مع اخذ قابلية و قدرات الدولة في الاعتبار ان الدولة تسعى الى غاياتها بطريقة عقلانية وأنها ستعيش المخاطر والفرص والتكاليف والعوائد[1] ، والدول تتصرف بعقلانية وكوحدة واحدة ومتحدة متماسكة وتبحث عن تحقيق اهداف مصلحتها القومية وكيفية ، ومنه ترى عقلانية مورجانثو انها عقلانية أداتية ،لانها تتعلق بالمصلحة القومية وكيفية الحصول عليها و حفظها سواء كانت مصلحة مطلقة أو نسبية.[1]

كما تعتبر الواقعية عنصر البقاء هو الهدف الاول للدول جميعا وهذه هي المصلحة الوطنية أو القومية العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم ان يلتزموا بالحفاظ عليها الاهداف الاخرى جميعا كالازدهار الاقتصادي ،هي أهداف قانونية (سياسة دنيا) وعلى الزعماء كي يحافظو على امن دولهم ، ان يتبنوا منهجا اخلاقيا يحكم على الاعمال والتصرفات وفق النتائج و ليس من حيث الحكم عما إذا كان العمل الفردي صحيحا أم خاطئا وإذا كانت هناك اي شموليات اخلاقية بالنسبة الى الواقعيين السياسيين ،فلا يمكن ترجمتها الى واقع ملموسا إلا ضمن مجتمعات محدودة .

[1] جون بيليس ، و ستيف سميث ، مرجع سابق ، 239
[1] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 240
[1] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 240

حسب التغير الواقعي فان الاهتمام الاقصى للدول ينحصر في الامن وان البقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الاهداف الاخرى جميعا سواء انطوت على القيام بالغزو او مجرد نيل الاستقلال وكما ذكر والتر << بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة باشكال لا نهاية لها وهذا ما فصل فيه ميكيا فيللي في كتابه " الأمير" وقد اشار ميكيافيللي في كتابه ان الدولة لكي تستطيع البقاء على صانع القرار ان يتنصل من الاخلاقيات التقليدية التي تؤمي باتباع التروي والتقوى وابتغاء الخير الاعظم للبشرية جمعاء،[2] وأن الاخلاقيات لا تكمن في الفضائل المسيحية التقليدية بل هي تلك التي تتوافق مع الضروريات السياسية كما نجد موضوعين مهمين في كتابات مكيافللي ذات علاقة ضمن المرتكزات الواقعية واصلها ان ميدان السياسة الدولية يقضي بتطبيق احكام اخلاقية و سياسية تختلف عن تللك الاحكام المطبقة في ميدان السياسة الداخلية، وتلقى مهمة فهم الطبيعة الحقة للسياسة الدولية والحاجة الى حماية كيان الدولة مهما كانت العواقب (حتى ولو وصل الامر الى التضحية بمواطني الدولة أنفسهم) عبئا ثقيلا على كاهل زعماء الدول، وقد عارضت الواقعية كل سياسة تدعو الى انتهاج الاخلاق في السياسة الدولية وانطلاق من الافتراض القائل ان لكل دولة قيمتها و معتقداتها الخاصة.[1]

طبيعة العلاقات في السياسة الدولية :

استقت الواقعية التقليدية الطبيعية التنافسية والصراعية من نظرية حال الطبيعة "هوبز" الذي يرى أن الانسان ذو طبيعة شريرة وطبقتها على حقل العلاقات الدولية تعني حالة الحرب، فحسب النظرية الإنسان يميل دائما الى الصراع مدفوعا بذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهنه بغياب السلطة المنظمة وهذا هو الفارق بين النظامين الداخلي والخارجي ففي اطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها لهذا لا يمكن تحقيق الامن الا بالعون

[2] جون بيليس ، مرجع سابق ،ص242
[1] مرجع نفسه ، ص 242

الذاتي أو الإعتماد على النفس لكن في نفس الوقت الذي تعزز فيه دولة ما أمنها فإنها تساهم في الشعور بعدم الأمن من جانب دولة أخرى ، فيما يعرف بمعظلة الأمن لذلك يجب عدم الإعتماد على اي دولة اخرى في اجراءات تعزيز الأمن وضمان البقاء لأن عالم السياسة الدولية لن تقدم الأصدقاء والثقة في الفضيلة، بل تقدم بيئة من عدم الإطمئنان المستمر من خلال غياب حكومة عالمية [1].كما أن نظام العون الذاتي على صعيد السياسة الدولية يخفف منطق الاعتماد وعلى ذات من صرامة الشرط الخاص بالمصالح الجماعية " الامن " التجارة الحرة " في ظروف هذه التجارة وحسب مقتضيتها النظرية الخاصة بالوضع المتفوق النسبي، تصبح الدول جميعا اكثر ثراء في عالم يتيح الحرية لانتقال البضائع والخدمات عبر الحدود[2] .

بنية النسق الدولي :

تتسم بنية النسق الدولي بالفوضى،و يفسر موغانثو ذلك بان الدول تسعى على الدوام لإدراك مصالحها المتمثلة في استحواذ اسباب القوة وحماية أمنها الوطني ومن ثم تنبعق قصائص سلوكياتها في الساحة الدولية من حيثيات منسجمة منطقيا من تللك الاهداف فبمقتضى عزم كل دولة على صيانة وجودها واتقلالها وسيادتها فان بالبداهة تسعى دائما للبعد عن مزالق السيطرة الاجنبية

ويتمثل الامن القومي السياسة العليا في القضايا الدولية، كالقضايا العسكرية والقضايا السياسية المتعلقة بما تهين على السياسة الدولية اما القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا اخرى تمثل السياسة الدنيا فتحاليل الامن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري من هنا كانت الاخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف تثير مسائل امنية وطنية قادة فقد كانت استراتيجيات التوازنات والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات والتسابق الى التسلح

[1] تيم دان،ميليا كوركي، و ستيف سميث،ترجمة ديما الخضرا، نظريات العلاقات الدولية ، التخصص و التنوع ، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات ، الطبعة الاولى 2016 ، ص 173

[2] جون بيليس ، مرجع سابق ، ص243

والانفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في السياسة الامنية الكلاسيكية وترجع فوضوية النسق حسب الواقعيين الى الطبيعة البشرية الشريرة، وبما ان المصالح القومية هي مصالح موضوعية فان اهم مصلحة هي التي تتعلق بالبقاء والامن القومي بل ياتي هدف الحفاظ على الذات كهدف نهائي واعلى لا يقبل المساومة عليه[1]، والمصالح القومية هي في التحليل الاخير البقاء القومي بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادي و السياسي والثقافي للدولة من هنا يرى مورجانتو ان إلتزام الدول بالمصالح القومية الحيوية او الحفاظ على البقاء القومي هو العامل الحسم لحفظ قوة الدولة من ناحية و حفظ الاتزان الدولي من ناحية اخرى .

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية

تعد الليبرالية فلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية تبلورت ابتداء من القرن 18 ويقترب مصطلح الليبرالية من مصطلح الفردانية النفعية ، تقوم على تمجيد حرية الفرد والمصلحة الشخصية وترى أن الفرد قيمة بحد ذاته بغض النظر عن ديانته او عرقيته (الحرية التي تتكلم العمل ، الحرية ، التجارة ....) وترتبط الحرية حسب الليبراليين بالعقل حيث يؤمنون بفكرة التقدم و بانسجام المصالح ، كما عملت الليبرالية منذ ظهورها على الحد من تدخل الحكومة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وقد مرت بمرحلتين :

- ليبرالية مطلقة امدت من الثورة الصناعية الى ازمة الكساد الكبير 1750-1929 و قد غلب عليها الطابع الاقتتصادي (دعه يعمل دعه يمر) .

[1] جوانيتا الياس ، بيتر ستش ، ترجمة محي الدين حميدي ، أساسيات العلاقات الدولية ،دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،2016 ، ص 35

- الليبرالية المنظمة : ما بعد 1929 وتميزت بتراجع فكرة عدم حدوث ازمات للراسمالية وفكرة عدم وجود تعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة خاصة بعد تدخل جون مينارد كينز ودعوته لضرورة تدخل الدولة (النظرية الكينزية) وفي العلاقات الدولية جاءت الافكار الليبرالية كرد فعل على الواقعية.[1]

من اهم الافتراضات النظرية الليبرالية :

ان افضل وسيلة لتحقيق السلام هي نشر الديمقراطية فالحكومات هي المتسبب الرئيسي في الحروب وليست الشعوب، يعلق ميشيل دويل تعليقا مشهورا ليدافع عما اصبح يعرف بفرضية السلام الديمقراطية . يرى دويل " ان تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت اساسا تعاونيا للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة وملحوظة ومع ان الدول الليبرالية قد خاضت حروبا عنيفة عدة مع دول غيرليبرالية الا ان الدول الليبرالية المدنية دستوريا لم تدخل في حروب مع بعضها البعض" .

ان تعليق "دويل" ادعاء تجريبي يعتمد على اثنتين من افكار كانت الجوهرية الاولى ، ان المؤسسات الجمهورية تحد من الطموحات شبه الحربية عند الدول الى حد لاتذهب عنده الدول الليبرالية للحرب لاسباب ليبرالية وجيهة فالصفة الليبرالية الداخلية للدولة تعني ان هناك احتراما متاصلا داخليا يحفظ الحقوق والحريات الفردية . علاوة على ذلك فان موافقة المواطنين مطلوبة لاعلان الحرب ، وبما ان المواطنين هم من يدفعون تكاليف الحرب دما و مالا فمن المحتمل جدا ان يكونوا مترددين.

ان هذين العاملين يساعدان على شرح الليبرالية اقل ميولا للحرب من امارات اوروبا الحديثة . ثانيا ، في المجتمع الدول الليبرالية، لا يوجد سبب مقنع لشن الحرب على دولة ليبرالية اخرى ، لان الدولة الليبرالية تتقاسم مبادئ سياسية و اخلاقية محددة واذا ما اعتبرت دولة اخرى دولة عادلة او جيدة، عندئذ لايوجد سبب للتصرف بعدائية تجاهها[2]، الفكرة هي ان الرسالة الاخلاقية والسياسة عند كانط في السلام الدائم .

[1] سكوت بورتشيل ، الليبرالية ، في نظرية العلاقات الدولية ، ترجمة محمد الصفار ، المركز القومي للترجمة القاهرة ، الطبعة الاولى 2014 ، ص 91

[2] انور فرج ، مرجع سابق ، ص284

هي اكثر من مجرد نظرية جميلة، ان البنية المؤسساتية للدولة الليبرالية يجعلها مختلفة واقعيا، كما تنادي الليبرالية بنظام قانوني دولي يقوم على اساس العضوية الطوعية في المنظمات الدولية، وينطبق حكمه على الدول الاعضاء، كما تفترض الليبرالية ان الفاعلين من غير الدول هي وحدات مهمة في السياسة العالمية ولذا فالدولة ليست فاعلا موحدا بل تتكون من افراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة لان في هذا تجاهل عدد التفاعلات التي تحدث بين هذه الفواعل، يتحدى التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعل عقلاني فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بان تصادم المصالح والمساومة لم تؤدي دوما الى مسار صناعة القرار عقلاني، كما ترتكز الفرضية التعددية على ان اجندة السياسة الخارجية تبقى قابلة للتوسيع فاذا كانت مسائل الامن القومي مهمة فان المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبقى هي الاخرى ذات اهمية ويعود ذلك الى تنامي حدة الاعتماد المتبادل الذي يعتبر خاصية من خصائص النظام الدولي المعاصر، وقد تأثرت هذه الظاهرة من التقدم التقني والتكنولوجي وقد زادت الحاجة الى الاعتماد المتبادل والتعاون لازياد مطالب الشعوب لتحقيق رغباتها ويعبر عنه بمجموعة تفاعلات ترتبط بها الدول بعملية مواءمة حساسة في تصرفاتها كل كل واحدة منها مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي ومن مظاهره هو ان مثلا مستوى الاداء الاقتصادي في اي بلد لا يتوقف على ما يحدث في داخله وانما ايضا بما يحدث في البلدان الاخرى المرتبطة معه بعلاقات تجارية او مالية ....الخ والتاثيرات الخارجية قد تكون ايجابية او سلبية ومن المفاهيم المتاصلة في الليبرالية

القوة الناعمة وهي طريقة غير مباشرة لممارسة القوة [1]، اذ بامكان دولة ما ان تنال النتائج التي تريدها وذلك ان دول اخرى اتباعها، لانها تتعجب بقيمها وتحاول التشبه بمثلها حيث تطمح للوصول الى مستوى رخاءها ويرتبط هذا النوع من القوة الناعمة بموارد القوة الغير المادية مثل الثقافة والايديولوجية واستعمال وسائل الجذب المختلفة (جوزيف ناي) في " القوة الناعمة " "مقاربة القوة الامريكية "[2] .

[1] سكوت بورتشيل ، مرجع سابق ، ص 94
[2] مرجع نفسه ، ص 95

التكامل الدولي جاءت مدرسة التكامل رداً على تشاؤمية الواقعيين حيث يعتبرون ان هناك هامش كبير من انماط التفاعل التعاونية تميز علاقات الوحدات في السياسة الدولية، عملت ادبيات التكامل على تطوير صورة الليبرالية او التعددية للسياسة العالمية من خلال اتخاذها الدولة كوحدة تحليل بتركيزها على جماعات المصالح والفاعلين عبر الوطنيين في اطار تفاعلات سوسيواقتصادية شاملة، والتركيز على صنع القرار من خلال عدة مكونات كالنخب، كما دأب منظور التكامل على تحليل الظروف والشروط التي في اطارها سيسهل التعامل الدولي تماشيا مع رؤية ليبرالية في العلاقات الدولية ويعرف التكامل انه عملية يتم بواسطتها اجتماع عضوين او اكثر من اعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا واحد جديدا و يعرفه "ارنست هاس" : (انه مسار بمقتضاه تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها واهدافها ونشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى مركز او وحدة اوسع واشمل والتي تمتلك مؤسساتها وتهدف الى امتلاكالشرعية القانونية على الدول الوطنية المحدودة ، ومن شروط التكامل وجود تقارب جغرافي ، وجود تشابه في النظم السياسية ، رأي عام مشجع على العملية التكاملية ، وجود تجانس ثقافي ، توفر الاستقرار السياسي ، و يتداخل مفهوم التكامل مع بعض المفاهيم كالشراكة والتعاون الاقليمي .[1]

الوظيفية : اعتمدت في منطلقاتها على افكار هوغو بروسيوس الواردة في مؤلفه (قانون الحرب و السلم) وانطلقت من مسلمات مثالية متفائلة تهدف الى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدتها الترابية، كما تهدف الى خلق شبكة من مصالح النشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، ويرى مؤسس الوظيفية دافيد ميتراني ان انتشار المشاكل بين المجتمعات سوف يتطلب منطقيا اجابات تعاونية بين الدول وقد تكون هاته المشاكل ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، علمية بيئية ويرى ميتراني ان التعاون يبدأ من السياسة الدنيا من خلال منح الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك لاعطائهم حرية اتخاذ القرارات ذات المنفعة الواسعة في مجتمعات الدول وينتج عن هذا الارتباط اضعاف سلطة القيادة السياسية في انتهاج سياسة معارضة لتلك المصالح وتصبح اسيرة

[1] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 290

الانساق المتشكلة، وبزيادة الاستفادة يزيد تأييد هذه الانشطة التعاونية وهي تنمو بحسب الوظائف التي تؤديها للانسان و باغراق الدول الدول في هاته التفاعلات يصبح تعطيلها بسبب الحروب و الصراعات مكلف جدا و هكذا تتراجع امكانية التصادم و قد تعرضت هاته النظرة لعدة انتقادات خاصة في كونها لاتقوم على الوحدات الوظيفية التقليدية ولاتهدف الى خلق منظمة جهوية فوق الدول[1] ، ولهذا ظهرت الوظيفية الجديدة ركزت دراستها خاصة على الجماعة الاوروربية واعتمدت بشكل خاص على اسهامات " ارنست هاس " والذي كان عكس ميتراني رفض عزل المهام التقنية على السياسية حيث ان التكال قد يبدأ من مجالات السياسة الدنيا الاّ انه يجب ان يتم في ظل معرفة القيادات السياسية حتى يضمن نجاح مسار التكامل من خلال تبني هاته القيادات وادراكها انه يدخل ضمن مصالح الدول .[2]

وحسب الوظيفية الجديدة ينشأ التكامل عند ادراك الدول ان هناك مجالات لا يمكن ان تتعاطى معها الوحدة السياسية او الدولة بفاعلية الا من خلال انشاء مؤسسات ومنظمات اقليمية تمنح لها صلاحيات واسعة و نجاحها يتطلب استقطاب الولاء من الدولة الى المنظمة الاقليمية تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات وعلى حتمية تسييس العملية التكاملية بانتقالها الى مجالات السياسة العليا، لا تهدف الوظيفية الجديدة الى تقليص السيادة الوطنية للدول بل لخلق سياسة جديدية تتحكم فيها وحدة جديدة بنمط فدرالي في اطار حدود موسعة لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادة الوطنية.[3]

المطلب الثالث : الحوار النيواقعي / النيوليبرالي

إن النقاش الواقعي الجديد/الليبرالي الجديد هو الصيغة التي برزت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين للمواجهة الطويلة الأمد بين الواقعية والليبيرالية، وقد وصف آوول وايفر (Ole Wqever 1996) هذا النقاش بأنه " التوليفة الجديدة –

[1] جون بيليس ، مرجع سابق ، ص 226
[2] المرجع نفسه ، ص 227
[3] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 309

الجديدة "حيث يمتزج المنهجان السائدان امتزجا فعالا لينتجا جوهرا مركزيا لهذا الباب من ابواب المعرفة.

وقد بين"اوول" بأن هذه التوليفة ترى أن الواقعية الجديدة والمؤسساتية الليبرالية الجديدة تركزان على مجموعة مشتركة من المسائل وتتنافسان فيما بينهما للبحث عن النظرية التي بإمكانها أن تقدم أفضل تفسير . ومن المهم أن ندرك بأن هذه التوليفة لم تكن ممكنة لولا وجود تيار واقعي مهيمن تحول إلى الواقعية الجديدة أومايسميخ تيموثي دان ((Timothy Dunne بالواقعية البنيوية الثانية[1]. والتيار المهيمن في الليبيرالية والذي اصبح هو المؤسساتية الليبيرالية الجديدة .وفي الحقيقة فقد كانت الواقعية والليبيرالية عبر تاريخ نظرية العلاقات الدولية تصوران على أنهما بديلان، ومتنافران أحدهما مع الآخر.

أما في ثمانينات القرن العشرين فقد أصبحت النظرية الواقعية أكثر اهتماما بدراسة كيف أن الفوضى (بدلا من الطبيعة الانسانية) هي التي تؤثر في سياسات الدول وكيف أن النظرية الليبرالية تركز بشكل أكبر على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية للفوضى ، وقد اشترك كل نهج في وجهة نظر محددة حول كيفية أيجاد المعرفة وبدأ كل منهما مع مرور فترة ثمانينات القرن العشرين بتحديد برامج بحث متشابهة للغاية.، وفي الحقيقة فإن كلا المنهجين بحث الموضوع ذاته من وجوه مختلفة :وكان ذلك الموضوع هو تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول ضمن حالة من الفوضى الدولية ، فالواقعيون الجدد كانوا يعتقدون بأن المؤسسات ليس بمقدورها التغلب على تأثيرات الفوضى . أما أصحاب النظرية الليبيرالية الجديدة فقد اعتقدوا بأن بمقدورها التغلب عليها.[2]

وكان ما تمخض عنه هذا التدخل الهام هو برنامج بحث مشتركا ،حيث قام أتباع كل منهج من المناهج بكتابة مقالات تحاول أن تظهر (جانبهم) على حق . وكانت حصيلة ذلك كتلة هائلة من المقالات حيث اعتقد الكثيرون أن ثمة نظرية في العلاقات الدولية قد

[1] جون بيليس ، مرجع سابق ، ص 357
[2] سكوت بورتشيل ، مرجع سابق ، ص 104

أصبحت جاهزة، وعلى كل حال فإن هذه الحجج المتنافسة حول دور المؤسسات في التخفيف من حدة الفوضى أدت الى تحقيق ميزة هي أنها استطاعت أن تعبر عن آرائها من منطلقات كمية .

وبذلك أصبحت المجلات الرئيسية مليئة بمقالات ذات صبغة كمية حيث راح[1] كل منها يشير إلى المقالات التي نشرت من وجهة نظر جانبهم كما أشار بشكل متزايد أيضا إلى مقالات الجانب الآخر.وبهذا المعنى المهم أصبح الطرفان منخرطين في نقاش شديد التفصيل حول سلوكالدولة في حالة من الفوضى.

وما أريد أن أركز عليه هنا هو ليس فقط أن الطريفين قد انهمكا في النقاش بل إنهما أيضا ركزا على الأمور نفسها لشرحها . وكانت النتيجة هي بروز فترة تحققت فيها وحدة هامة في هذا الفرع من فروع المعرفة حيث بحثت كل من النظريتين الرئيسيتين في المشكلات نفسها (ولو من جوانب متعاكسة) مستخدمتين الأساليب نفسها والطرق في دراستها، ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بقيت نظرية النقاش الواقعي الجديد/الليبيرالي الجديد ولمدة عقد من الزمن مهيمنة على التيار الرئيس لذلك الفرع من فروع المعرفة .

وتتمثل السمات الأساسية للنقاش في مرتكزين أساسيين :

أولا: إن الواقعيين الجدد يركزون على أهمية المكاسب المطلقة ، فما معنى هذا؟ يرى الواقعيون الجدد أن ما يهم الدول ليس فقط حسن الاستفادة من المحصلات المختلفة ولكن أيضا كم تستحق من الفائدة مقارنة بالدول التي تنافسها ، إلا أن أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة يعتقدون بأن القادة أكثر اهتمام بمستوى مكاسبهم المطلقة ، ويفضلون المردود الذي يحقق لهم أكثر ما يمكن بصرف النظر عما يتلقاه منافسوهم ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بطريقة أخرى حيث أن أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة تقلقهم كيفية زيادة حجم الكعكة بحيث يتسنى للجميع كسب قطع أكبر منها، بينما الواقعيون الجدد

[1] كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الشط للاعمال الفنية و الاخراج الصحفي ، 1999 ، ص 131

قانعون بأنه مهما كان حجم الكعكة كبيرا فإن كل شريك من الشركاء سوف ينظر بإمعان إلى حجم القطعة التي يجنيها من الكعكة مقارنة مع مايحصل عليه جاره.[1]

وقد تكون أنت بصورة هذه المشكلة أذا كان لديك أخوة أو أخوات، وينتج عن ذلك الكثير فكما ترى بسرعة ، إذا كنت تعتقد بأن الدول تهتم أكثر بما تهتم بما تحققه بالقارنة مع منافسيها ، فعندئذ تفكر في إحتمالات التعاون الدولي بشكل مختلف عنه فيما إذا كنت تعتقد بأن المنافع المطلقة فقط هي الاهم، وثانيا : يعتقد الواقعيون الجدد بأن نتائج الفوضى الدولية لايمكن أن يلطفها وجود المؤسسات، غير أن أصحاب النظرية الليبيرالية الحديثة بالطبع لأنهم يعتقدون أن الشيء الأهم هوزيادة حجم الكعكة ، يرون أن المؤسسات الدولية يمكن أن تحدث فرقا، ربما عن طريق تضييق هوة الشقاق أو عن طريق التعاون للحصول على كعكة أكبر بجهود مشتركة. ويحظى الأمن المادي للدول باهتمام أصحاب النظرية الواقعية أكثر من أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة ولذلك فإن الواقعيين الجدد يهتمون أكثر ما يهتمون بقضايا الأمن القومي بينما يركز أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة بشكل اكبر مسائل الاقتصاد السياسي ولكن علينا أن نلاحظ انه بالرغم من هذه التداخلات الكبيرةفإن هناك بعض نقاط ضعف واضحة في فرضية التوليفة الواقعية الجديدة /الليبرالية الجديدة وأشير أولا الى ما لاحضه بولدوين (Baldwin 1993) بأن كلا المنهجين يشتركان في العديد من الافتراضات ، وهو يذكر أربعة منها :

أولا :إن ايا من الطرفين لايبدو مهتما بقضية استخدام القوة .ويبدو أن كليهما يقلل من أهمية استخدامها في العالم الحديث بينما كان ينظر إليها على مدى عقود طويلة كأحد الفوارق الرئيسية بين الواقعية (التي تؤمن بأن القوة هي سمة طبيعية في السياسة الدولية) والليبرالية (التي تؤمن بعكس ذلك). [2]

[1] جون بيليس ، مرجع سابق ، ص 362
[2] المرجع نفسه

وثانيا : يعتقد أصحاب الليبرالية بأن العناصر الفاعلة هي عناصر معنوية، بينما يعتقد أصحاب النظرية الواقعية بأنهم يولون القوة القدر الاقصى من اهتمامهم ، وعلى اي حال فإن أيا من الطرفين لايبدو مهتما بالأخلاقيات . ويتفق الطرفان على ان الفاعلين النشطاء يولون القيم القدر الأقصى من إهتمامهم .

وثالثا : وهو الاهم في تركيزنا على العولمة هو انه بينما كانت الجولات الأولى من النقاش بين الواقعيين والليبراليين توضح أن الواقعيين يؤكدون على مركزية الدولة كعنصر فاعل ، وأن الليبراليين يركزون على العناصر الفاعلة من غير دول ، فإن النقاش الواقعي الجديد /الليبرالي الجديد شهد اتفاق الطرفين على أن الدولة هي العنصر الفاعل الرئيس في السياسة الدولية . وأخيرا فمع أن الواقعين كانو –تارخيا-يميلون إلى اعتبار الصراع من المعالم البارزة للسياسة الدولية وان الليبراليين كانوا يرون أن التعاون أكثر أهمية فإن كلا الجانبين في النقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد يرى أن التعاون والصراع هما صلب الموضوع .وبإختصار فإن الواقعيين الجدد والنظرية الليبرالية الجديدة يشتركون في افتراضات هامة مما يعني أنهم يتفقون على أكثر بكثير مما اعتاد الليبراليون والواقعيون الاتفاق عليه .

ومن نقاط الضعف الأخرى أن النقاش الواقعي الجديد /الليبرالي الجديد هو في الحقيقة نقاش ضيق جدا. ومع أنني لا أريد الإقلال من أهمية النقاش المتعلق بالمنافع النسبية/ المطلقة ، فإن من الواضح أنه لايشمل الكثي من السمات المركزية للسياية ادولية المعاصرة .ذلك أنه من خلال تركيز النقاش على الدول يتجاهل تلقائيا معالم كبرى ،وبالنظر إلى انه يتحاشى القضايا الاخلاقية فإنه يحشر نفسه ضمن نقاش ضيق جدا .ويبدو هذا النقاش وكأنه يقتصر على الشعوب الغنية في الغرب ،ويعتبر العديد من سمات هذا الكون المعلوم شيئا مسلما به يجب أن تجعله النظرية موضوع تساؤل [1].مثل الهوية والقومية والاقتصاد والدين والجنس. وكل هذهالانواع من االسئلة مستبعذة من نظرية العلاقات الدولية كما يحددها أصحاب النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد.

[1] المرجع نفسه ، ص 363

وبعد الذي قيل كله ، تجدر الملاحظة بأن النقاش الواقعي الجديد/الليبرالي الجديد يبقى هو النقاش المركزي في نظرية العلاقات الدولية وخاصة في أمريكا الشمالية .وقد يعود السبب في هذا الى أن ذلك يعكس بدقة اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .كما أن من المهم أن نلاحظ بأن توليفةالنقاش الواقعيالجديد/ الليبرالي الجديد تني بأن الواقعية والليبرالية هما في الوقع تنويعان للنظرية نفسها ، مادامتا تشتركان في الكثير من الامور .

فهذا النقاش بينهما يشتمل الجانب العقلاني لنظرية العلاقات الدولية ويعارض تلك المناهج المعروفة باسم التأملية والتي سيجري بحثها لاحقا . ولاحظ كيف يؤدي النقاش بين النظريتين إلى الحيلولة دون إجراء نقاش مع نظريات أخرى لا تشترك معهما في الافتراضات نفسها بشأن كيفية إنشاء معرفة.[1]

[1] المرجع نفسه

المبحث الثاني : التفسيرات الاجتماعية للنسق الدولي

المطلب الاول : البنائية الاجتماعية والنزعة النقدية

تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية، تتضمن: معاني الفوضى وتوازن القوى ، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية. من ناحية أخرى يجب أن يفهم البنائية باعتبارها تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية، حيث ترتبط الثانية بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية. أما البنائية التقليدية فترغب لتقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال النظرية العلاقات الدولية. وهي تحدد المعضلات الخاصة بها التي تعمل من أجل حلها والتي تتعلق بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية [1] .

يمكن النظر الى فكرة ان العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي من منطلق بسيط جدا .فأن تبني شيئا ، فهذا فعل يحضر الى الوجود موضوعا او شيئا لن يكون له وجود لولا ذلك الفعل . فعلى سبيل المثال ، توجد المادة الملموسة كالخشب مثلا ، في الطبيعة ، لكن بالامكان تشكيلها في عد كبير جدا من الاشياء. وعلى الرغم من ان هذه تمثل اشياء مادية في حد ذاتها ، فإنها غير موجودة في الطبيعة بل اتت الى الوجود من خلال افعال من صنع الانسان .و بمجرد ان يتم بناؤها ، يكون لكل واحد من هذه الاشياء معنى محدد و استخدام معين ضمن سياق ما. فهي تعد بنى اجتماعية بقدر ما يكون شكلها و هيأتها مشبعين بالقيم ، والمعايير ، والافتراضات الاجتماعية بدلا من اعتبارها نتاجا للفكر الفردي أو المعنى الفردي بشكل بحت. وعلى هذا النحو ، فإن الظواهر الاجتماعية كالدول او التحالفات او المؤسسات الدولية ، وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية

[1] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 430

قد تبني على المادة الاساس التي هي الطبيعة الانسانية ، ولكنها تأخذ اشكالا تاريخية ، ثقافية ، وسياسية معينة هي نتاج للتفاعل البشري في عالم اجتماعي.[1]

انطلاقا من الاختلاف النظري العميق خاصة في صوره الابستمولوجية بين العقلانيين و التأمليين ، تبدو البنائية وكانها الافق الوحيد لعملية التنظير في العلاقات الدولية ، ذلك انها اقرب الى نظرية جسر الفجوة ، او كما يسميها ستيف سميث بأنها العقلانية المقبولة عند التأمليين ، و التأملية المقبولة عند العقلانيين ، فقيمتها مستمدة لم تكن تناقش الواقعيين و الليبراليين فقط كما فعلت النظريات النقدية و ما بعد الحداثة ، بل انها بنت تصوراتها على انقاض الافتراضات الرئيسية لهذين النظريتين .[2]

تقدم البنائية نقدا لمنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية، وينصب النقد على الطبيعة الوضعية لهذه المنهجية التي تعكس اتجاها تغلب عليه الأحادية المنهجية والفكرة القائلة بأن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية هي من نوع واحد. فالنتائج تعتبر شرعية وصحيحة عندما تأتي عبر إجراءات ووسائل محددة. وفقا للبنائية فإن هذه الطريقة تنزع عن العلم مهمته الأولى بحسبانه "نموذجا للمعرفة **Paradigm of Knowledge**" وذلك لأنها تقوض أساس المنهجية الرامي إلى معرفة الأشياء كما هي. ويصبح الخيار بين الشرعية من جهة والغاية النهائية من جهة أخرى. وبالتركيز على شرعية الإجراءات، فإن المنهجية العلمية ستشبه المحكمة القضائية. وهذا يشير إلى أن الاهتمام باتباع المنهج الوضعي قد يدفع بالباحث إلى اجتزاء الحقيقة لتتطابق مع النموذج الإحصائي.[3]

يرى " ويندت " بأن الحوار الجاري بين الواقعية والليبرالية الجديدتين يستند إلى التزام مشترك بالعقلانية. ولأن نظرية الاختيار العقلاني تعامل الهويات ومصالح الدول على أنها مسلمات فرضت من الخارج. لذلك فإن العقلانية تقدم أساسا مفهوما سلوكيا لكلا

[1] تيم دان ، مرجع سابق ، ص 434
[2] معمري خالد ، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، جامعة باتنة ، كلية لحقوق ، قسم العلوم السياسية 2007-2008 ، ص 116
[3] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 431

التفاعلات والمؤسسات: حيث تعبر عن السلوك وليس الهويات والمصالح. وبهذه الطريقة فإن الواقعية والليبرالية الجديدتين تمتلكان نفس الفرضيات حول الوكيل: الدول هو الفواعل الأساسية في النظام، ويعرفون الأمن من خلال مفهوم المصلحة الذاتية. على الرغم من اختلافهما حول هل أن هذه المصلحة مطلقة أو نسبية ، من ناحية أخرى تعتبر البنائية طريقة للتفكير في الكيفية التي تتشكل بها الفواعل الاجتماعية. لذلك يحدد "ويندت" في البداية مستوى ووحدة التحليل التي ينصب عليها إسهامه، بالإضافة إلى الهياكل التي تتواجد فيها هذه الوحدات.[1]

وينطلق الكاتب من أن تنظيم العنف هو أحد أهم المشكلات الأساسية في الحياة الاجتماعية. وطالما إن الدول تمثل السلطة السياسية التي تحتكر الاستخدام المشروع للعنف المنظم دوليا. وهي الشكل المسيطر على الشخصية الاعتبارية في السياسات العالمية المعاصرة، فإن هذا يعني أنها لا بد أن تكون الوحدة الأساسية للتحليل عند التفكير في التنظيم العالمي للعنف.[2]

بالنسبة لكثير من البنائيين فإن القوة تمثل قضية في العلاقات الدولية. ولكنهم يبتعدون عن عقد شراكة مع الواقعية وذلك بسبب الاعتقاد القائل بأن النظرية الواقعية جوهريا ترى أن السياسة لها أساس مادي وليس اجتماعي ، أي بينما تميل نظريتي الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية مثل القوة أو التجارة، تؤكد نظرية البناء الاجتماعي على تأثير الأفكار. بدلا من اعتبار الدولة كشيء مسلم بها وافتراض أنها ببساطة تبحث عن البقاء، تعتبر البنائية المصالح وهويات الدولة كمنتج مرن جدا لعمليات تاريخية معينة. وتعيد البنائية اهتماما كبيرا للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤسس المعايير المقبولة للسلوك .

لذلك تهدف البنائية إلى فتح طريق وسط بين العقلانية المتمثلة في الواقعية والليبرالية الجديدتين من جهة وما بعد الحداثة من جهة أخرى. وتهدف أيضا إلى أن

[1] كريستيان لويس سميث ، نظريات العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 323
[2] المرجع نفسه

توضح بأن العلاقات السياسية تبنى اجتماعيا وتلعب الأفكار دورا مستقلا في تحليل العلاقات الدولية[1]. وتعمل على استبدال منطق النظريات العقلانية الذي يؤدي إلى عقلانية أداتية بمفهوم "الوكيل **agency**" الأكثر اجتماعية . وتفضل التعامل مع المصالح الدولية باعتبارها تؤسس اجتماعيا أكثر من كونها تعبر عن أهداف موضوعية مسلمة بها .

من ناحية أخرى تفرق البنائية الاجتماعية بين القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية والقواعد المنظمة لها. ويعتبر هذا الفصل مهما وجوهريا. فالأولى مهتمة بتفسير أصل الأشياء، بينما تركز الثانية على توضيح العلاقات بين هذه الأشياء (الدول، والنظام، والمؤسسات). وتؤكد البنائية على أن الليبرالية والواقعية الجديدتين لا يوجد لديهما أي مفهوم للقواعد المؤسسة. فعالم هذه النظريات مكون من فاعلين موجودين أصلا. لذا فهي لا تتعرض لتفسير أصل وجود مكونات العلاقات الدولية، مثل الدول والنظام العالمي أو كل أشكال المؤسسات التي تستخدمها الدول ابتداء من مفهوم المعاهدات والتعاقدات أو المباد متعددة الأطراف. فكل هذه الأشياء تفترض هذه النظريات وجودها أصلا. ويعتقد تيار البنائية أن تركيزهم الأول ينصب على القواعد المؤسسة ، طرحت البنائية في العلاقات الدولية موضوع "الوكيل **agent**" و"الهيكل **structure**"، ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية "ألكسندر ويندت" الذي كان يرمي إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ الدولة كوحدتها الأساسية .

حرص "ويندت" على توضيح مثل هذه النقطة، وأكد على أنه بالرغم من أن الواقعية غير قادرة على شرح التغيير الهيكلي إلا أنه من الممكن تطوير نظرية في حقل العلاقات الدولية ترتكز على الدولة وتكون قادرة في الوقت نفسه على شرح هذا التغيير.

[1] تيم دان ، مرجع سابق ، ص 347

ويوضح كيف يمكن أن تؤدي نظرية للعلاقات الدولية مرتكزة على الدولة إلى تحريك النظام من قانون الغابة إلى حكم القانون[1]

يوضح "ويندت" كيف أن التمركز حول الدولة بهذا المعنى لا يحول بالضرورة دون وجود فواعل من غير الدولة، محلية كانت أو عبر قومية، وما قد يترتب عليه من توظيف على النطاق الدولي. ومن ثم فإن مركزية الدولة لا تعني أن تفسير الحرب والسلام يتوقف على سلوك الدول وحدها، أو حتى أن الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في هذا السياق. قد تكون الفواعل من غير الدول أكثر أهمية من الدول كبادئين بالتغيير، ولكن تغيير النظام في النهاية يحدث من خلال الدول ، هذا الموقف من الدولة، يجعل البنائية أقرب ما تكون للواقعية فيما يتعلق بالفواعل في السياسات العالمية، خاصة وأن تعريفها للدولة يتطابق مع التعريف الواقعي، حيث ترى أن الدولة لها خصائ أساسية تميزها عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي، منها أنها تمتلك نظاما قانونيا مؤسسيا، أي هيكل السلطة السياسية يتشكل من قواعد ومبادئ تحل من خلالها الصراعات ويدار بواسطتها المجتمع. كما أنها منظمة تدعي احتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم، وذات سيادة داخلية وخارجية، هذا بالإضافة إلى الإقليم والمجتمع .[2]

المطلب الثاني: مفهوم الفوضى عند النظرية البنائية

إن "الفوضى"**Anarchy** مفهوم أساسي في العلاقات الدولية لكنها موضع الكثير من الجدل. وكثيرا ما يتم عرض نظرية العلاقات الدولية، بوصفها حوارا أو جدلا بين أولئك الذين يقبلون ظروف الفوضى ولكنهم يجادلون بأن هذا لا يستبعد بالضرورة النظام والمجتمع (الواقعيون)، وأولئك الذين يجادلون بأن الفوضى لا تنسجم مع هذه الأهداف التي لا يمكن تحققها إلا عندما يتم استبدال الفوضى بالحكم من نوع خر (المثاليون أو الليبراليون).

[1] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 432
[2] المرجع نفسه ، ص 433

تجادل البنائية بأنه لا يوجد منطق متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التـي تبدو[1] منحدرة منها (مثل المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي فـي واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضـوية. فالفوضوية وفقا لـ"ويندت" هي: ما تصنعه الدول منها أو بها **what states make of it**". **Anarchy is** وبهذه الطريقة بدأ التفكيـر الجديـد فـي مجـال العلاقات الدولية يشكك بالوضع الأبستمولوجي والأنطولـوجي للنظريـة التقليدية ويجادل بأن افتراض الفوضوية ينطوي على قصر نظـر. وهـو بشكل خا يعطي امتيازا للدولة لا للنـاس أو الأفـراد ومـن خـلال الإصرار على التمييزات الثنائية للفوضـوية (عـام/ خـاص) (داخلـي/ خارجي،الذات/اخر) فإنه يشوه الحقيقة من خلال التهميش والاسـتبعاد والإسكات. فهو يغفل من منظوره قطاعات كبيرة من الحياة الاجتماعيـة التي يجب أن تلقى الاهتمام من الذين يدرسون العلاقات الدولية [2] .

إن الفوضـى العالمية عند البنائية هي هيكلية وذلك لأنها تنشـأ نتيجـة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينـة ويـدخلون فـي معاملات اجتماعية. وهذا يعني أن الفوضـى لها معاني مختلفة نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومـن معـاملاتهم الاجتماعية. فعلى أحد أطراف النظام الأمنـي هنـاك الفهم "التنافسـي" للفوضـى حيث تنظر كل دولة بصورة سلبية لأمن الدولة الأخرى. فكسب دولة ما يعني خسران الدولة الأخرى. والعلاقة السلبية التي تنشأ في ظـل الفوضـى تكون نظام الواقعية الذي يركز على القـوة بحسـبانها مفتـاح السياسة العالمية ، في الوقت نفسه تهتم البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعليـة التي تجري بين الوكلاء أو الدول وتأثير ثقافاتهم على مجرى التفاعل ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضـى. وعلى هذا فإن الفوضـى ليس لها منطـق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام[3]. ولذلك يمكن أن تولد الفوضـى مخرجات مختلفة استنادا إلى نوع الثقافات والأدوار التي تسـيطر علـى

[1] تيم دان ، مرجع سابق ، ص 450
[2] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 438
[3] تيم دان ، مرجع سابق ، ص 450

النظام. كما توجد نقطة مهمة أخرى وهي تأثير الأفكار السياسية في تحديد ذلك الدور، وهو يحدد ثلاثة تقاليد وثقافات سياسية أساسية في مجال نظريات العلاقات الدولية وفهم واقع السياسة الدولية. بحيث أصبحت "الهوبزية" رمزا للنظريات التي تعتمد على القوة وتصور اخرين كأعداء، وأصبحت "اللوكية" رمزا للتنافس وتصورآخرين ، كمنافسين في النظام، وباتت "الكانتية" رمزا للتعاون وهي تصور آخرين باعتبارهم أصدقاء وشركاء .

يخلص "نيكولاس أونف **Nicolas Onuf**" إلى أن المفهوم الملائم لدراسة العلاقات الدولية ليس الفوضى وإنما "التبعية **Heteronomy**" حيث يتصرف الفاعلون المستقلون بحرية والتابعون لا يستطيعون ذلك. والاستقلال هنا محدود باستقلال الفاعلين اخرين. وفي المجتمع الدولي فإن مما رسة الدول لاستقلالها طبقا لمبدأ السيادة والعديد من القواعد التي تؤكد على حقوقها والتزاماتها مع احترام ا خرين في ظل وجود العديد من المؤسسات التي يعملون في إطارها بغرض تحقيق مصالحهم[1]

المطلب الثالث : البنائية الاجتماعية و تكوين الهويات

إن نظريتي الليبرالية والواقعية الجديدتين ، في نظر أنصار البناء الاجتماعي، تركزان على تعظيم المنفعة وهما بهذا لا تستطيعان تقديم إجابات على أسئلة أساسية مثل: كيف تمكن الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية والمصالح المتولدة عنها وكيف سيتم التغيير المستقبلي في المصالح وفي الهويات. فمن جانبها تفترض الواقعية الجديدة أن كل[2] الوحدات في السياسة العالمية لها هوية واحدة هي العمل من أجل مصالحها. وهذه الهوية تعتبر ثابتة عند الواقعية ولا تتغير مهما تبدلت الظروف وتغيرت الفواعل وتحولت القضايا.

[1] مرجع نفسه
[2] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 440

أما البنائية فهي ترى أن هوية الدولة وتحديدها لماهيـة نفسها متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية. لذا فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية. فالهويات تـؤثر بقـوة فـي المصالح والأفضليات حيث أن هوية الدولة تعكس أفضـلياتها وأفعالهـا القادمة. وتفهم الدولة ا خرين بناء على الهويات التي تضفيها عليهم، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتمـاعي ، ومنتج الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية آخرين وإنما يحـدد ذلـك هيكل التفاعل الجماعي.[1]

الهوية هي شعور فردي او جماعي بالنفس ، وهي نتاج للوعي بالذات ، باني او اننا نمتلك صفات مميزة كهوية تجعلني مختلفا عنك ، وتجعلنا مختلفين عن الآخرين والهوية كما عبر عنها مجموعة من الباحثين تشير الى صور الفردية والتميز (الذاتية) التي يحملها ممثل و يعرضها ويشكلها (وتتعدل مع الزمن) من خلال علاقات مع "آخرين مهمين" . وطالما أن الناس يتفاعلون مع الآخرين ، فليس امامهم اختيار الا ان يحددوا انفسهم في علاقتهم بهؤلاء الآخرين و أن يتعرفوا على اوجه الشبه والاختلاف مع هؤلاء الآخرين [2] .

تؤكد البنائية على أن المثل تلعب دورا تفسيريا، فهي فهم جماعي لهـا أثر على سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق فهو يكون هويـات الفـاعلين ومصالحهم ولا يقتصر فقط على تنظيم السلوك.[3] كما أن المثل ليست بنـاء فوقيا يقوم على قاعدة مادية بل هي تساعد في تكوين هذه القاعدة. وعليـه فإن الوكلاء والهياكل تتفاعل، وتكون بعضها بعضا.

الهويات ضرورية في السياسة العالمية والمجتمع الداخلي على سواء، وذلك لتكون قابلة لأدنى مستويات التنبؤ والنظام. التوقعات الثابتـة بـين الدول تتطلب معرفة الهويات الذاتية التي تكون ثابتة بدرجة كافية للتأكـد من أنماط السلوك المتوقعة من كلا الطرفين.

---

[1] المرجع نفسه

[2] صامويل هنتغتون ، من نحن ؟ المناظرة الكبرى حول امريكا احمد مختار الجمال ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الاولى 2009، ص 55

[3] انور فرج ، مرجع سابق ، ص 440

لـذلك فالعـالم مـن غيـر ، هويات هو عالم الفوضـى والاضطراب، عالم مختـرق بعـدم اطمئنـان مستعصي على الحل، عالم يكون أكثر خطرا من الفوضـى الدولية .

ترى البنائية الاجتماعية أن المهم في السياسة الدوليـة لـيس وجـود الجانب المادي، وإنما كيف تم عكس هذا الجانب المادي وتمثيله، فتـوازن القوى مثلا لا ينبغي أن يفهم على أنه توازن بين وسائل الدمار ولكـن على أنه توازن التهديد، أو إن الذي يردع قادة الدول مـن اللجـوء إلـى الحرب ليس ما هو موجود حقيقة ولكن ما يعتقد قادة الدول أنه موجـود. ويقوم التركيز هنا على المعرفة وهي مرتبطة بالمجتمع وليس بالفرد كما أنها منظمة ومهيكلة. من هنا يمكن القول بـأن هنـاك "هـيكلا للمعـاني الاجتماعية" التي نشترك فيها مع بقية أفراد المجتمع، أو التي تسـتخدمها الدول مع بعضها البعض في التفاعل العالمي، هذه الهياكل هي التي تعطي المعنى للسياسة الدولية، وبمساعدتها يقوم القادة والموطنون بمعرفة العالم من حولهم. فالتركيز هنا على التفاعل الإنساني وجعله وحـدة التحليـل، وبناء على ذلك فإن الحقيقة هي اجتماعية بمعنى أن ما نراه "هناك" أو في أنفسنا قد تطور بتفاعلنا مع ا خرين. بناء على ذلك يمكن القول،بأنه هناك افتراضان أساسيان للبنائية : [1]

1.تحدد هياكل التجمعات البشرية بالأساس من خلال الأفكار المشتركة وليس من خلال القوى المادية كما تفترض الواقعية والليبرالية.

2. تتشكل مصالح وهويات الفواعل من قبل هذه الأفكار، ولا تمنح من الخارج.هذا يعني أنه على العكس من الواقعية والليبرالية اللتين على قناعة بأن المصالح وهويات الفواعل في السياسات الدولية وخصوصا الدول محـددة .

سلفا، ترى النظرية البنائية أن تلك المصالح والهويات تتشكل من خـلال التفاعل التي تنخرط فيها الفواعل وليست سابقة لها. وعلى هذا فليس هناك ما يسمى بمعضلة الأمن

[1] المرجع نفسه ، ص 441

اللانهائية النابعة من فوضى النظام الدولي، وما يترتب عليها من سعي كل دولة بمفردها وراء مصالحها دون الأخذ في الاعتبار لمصالح آخرين من ناحية أخرى يؤكد "ويندت" بأن الهوية المشتركة للدولة تولد أربع مصالح أساسية:

أ. الأمن الفيزيقي، ويتضمن اختلافها عن الفاعلين آخرين.

ب. الأمن الأنطولوجي،أو قابلية التنبؤ في العلاقة مع العالم،والذي يخلق الرغبة في هويات اجتماعية مستقرة.

ج. الاعتراف بها كفاعل من قبل ا خرين، وهذا أفضل وأرقى من المحافظة على البقاء من خلال استخدام القوة السافرة أو الوحشية.

د. التنمية والتطور، في اتجاه التقاء الطموح الإنساني من أجل حياة أفضل، حيث من أجل ذلك تلتقي الدول في المستوى الجماعي المشترك.

في هذا الإطار يؤكد "أونف" على أهمية دور القول أو الخطاب في تكوين الهوية، حيث يعتبر القول بأنه فعل له ثلاثة أنواع : أولها خطاب الأفعال الإخبارية **Instructing**،[1] وثانيها خطاب الأفعال التوجيهية **Directing**، وثالثها خطاب الأفعال الإلزامية **Committing**، حيث يلعب كل نوع منها وظيفة مختلفة، وبناء على ذلك فهناك فئتان من القواعد هي: القواعد التأسيسية والقواعد التنظيمية، الأولى أداة البناء الاجتماعي، والثانية أداة الضبط الاجتماعي. والفاعلون يمكنهم بسهولة تحديد الطرق التي تعيد فرض القواعد على ا خرين فيما يقولونه ويفعلونه سواء على المستوى الداخلي أو مستوى المجتمع الدولي المعقد الذي يضم العديد من الفاعلين ومنها الدولة في إطار حركة مستمرة من تشكيل القواعد للمؤسسات وصياغة المؤسسات للقواعد.

[1] المرجع نفسه

يتضح من العرض السابق بأن البنائية الاجتماعية بجانب تأكيدها على مكانة القوة ودور الدولة ومحورية الموارد المادية في فهم وتفسير وتحليل العلاقات الدولية، تؤكد على دور الهويات والمثل والأفضـليات، وتـثمن دور العوامل غير المادية في صياغة الأحداث وتأثيرهـا فـي مجراهـا وبالتالي فهمها وتحليلها.

الفصل الثاني

البيئة الدولية في 2011

المبحث الاول: الازمة السورية

المطلب الاول: البيئة الاجتماعية و السياسية في سوريا

يتميز المجتمع السوري بالتنوع في الاصول الدينية و العرقية ،فنجد ان ممن يتحدثون اللغة العربية بنسبة(82.5 %)أغلبهم من المسلمين السُنة بـ (75.0 %) من مجموع السكان من حيث اللغة و الدين أما الاقلية الدينية فنجد العلويين يشكلون اكبر نسبة بـ(11.0 %) و الدروزبـ (3.0 %) والاسماعيليين (1%) والمسيحيون(8.5 %) الذين يشكلون أهم الجاليات المسيحية في سوريا .

أما الاقليات العرقية فتتشكل من خمس أقليات :الاكراد(8.5 %) الأرمن (4.0%) والتركمان (3.0%) و الشراكسة بل هاته الطوائف يتكلمون اللغة العربية، أما الآرمن فهم يشكلون أقلية دينية و عرقية و آن واحد[1]

ان هاته التركيبة المتمايزة للمجتمع السوري ادت الى ظهور عدة اضطرابات خلال الازمة السورية او الثورة السورية 2011 منها حوادث اللاذقية التي تعد ذات اغلبية سنية و كانت البداية تشابك بالأيدي بين سكان الحي لتتسارع الاحداث و تتطور الى هجمات متبادلة بين الاحياء السنية و العلوية ، وحادثة القرية البيضاء التي تشكل مزيج طائفي من سنيين و علويين ومسيحيين ادى الى تقسيم المدينة الى قسمين على اساس طائفي [2]، كما ادى القمع الامني و العسكري في حمص التي تعيش فيها طوائف متعددة في استقطاب نجمت عنه اضطرابات متقطعة بدأت بعمليات الخطف و الاعتقال لتصل الى الاعتقالات و الجرائم الطائفية الكبرى [3].

أحكم حزب البعث قبضته على النظام السياسي بعد الانقلاب 1963 ، و ذلك بترسيخ التسلطية البعثية على مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة الجانب الاقتصادي الذي كان نقطة الضعف لحزب البعث في مواجهة الرأسمالية فلقد عمل البعثيون على تقويضهم من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي و سيطرتهم على راس المال و الموارد الاخرى بنقل الأموال الخاصة الى الدولة بشكل واسع النطاق والاستقطاب الطبقي و القمع وأهم أسباب عدم الاستقرار السياسي السوري في القرن العشرين هو ما يسمى بالصراع "التقليدي" داخل النخبة، أي صراع على السلطة بين

[1] نيقولاس فان جام ، الصراع على السلطة في سوريا ، الطائفية و الاقليمية و العشائرية في السياسة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الالكترونية الاولى ، 2006 ،ص 16

[2] ستيفن هايدمان ، ترجمة عباس عباس ، التسلطية في سورية صراع المجتمع و الدولة ، رياض الريس للكتب و النشر ، الطبعة الاولى ، اكتوبر 2011 ، ص 327

[3] المرجع نفسه

نخب اجتماعية اقتصادية تنتمي تقريبا لنفس الطبقات، وتحاول إسقاط منافسيها السياسيين، بغية تحقيق مصالحها الشخصية المحدودة . وقد كاد هذا الصراع على السلطة قبل 1963 قائما دون إشراك أهل الريف والطبقات الكادحة [1]

وبعد استيلاء البعث على السلطة في 1963، استمر هذا الصراع "التقليدي" بين النخب السياسية المتنافسة ذات الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية المتقاربة، وكان الفارق الجوهري بينه وبين الفترة السابقة لعام 1963 هو الاختلاف الكبير بين الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية والطائفية والاقليمية للنخب السياسية الجديدة وبين خلفيات السياسيين السابقين، إذ أصبحت السلطة السياسية أساسا في أيدي أفراد من أهل الريف ومن الطبقة البرجوازية الصغيرة ومن أبناء الأقليات الدينية .[2]

وهذا قد فتح الطريق أمام تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية عنيفة أصبحت تولى اهتماما رئيسيا لمصالح أهل الريف وأفراد الأقليات الدينية الذين عانوا من التفرقة فيما مضى .[3]

الوزارات السورية والقيادات الوطنية : تظهر المقارنة بين الخلفيات الطائفية لأعضاء الوزارات السورية منذ 1942 حقيقة أنه في غضون الوحدة بين مصر وسوريا (1958 – 1961) لم يتقلد أي مسيحي منصبا بوزارات "الإقليم الشمالي" السوري، بينما كان تمثيل السنيين (94،7٪) أقوى مما كان عليه في الفترات التي سبقت وتلت الوحدة، كما أن النسبة المئوية للسوريين السنيين كانت أكبر في الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة٠ ويمكن تعليل ذلك بالتثقيف السني القوى الذي برز خلال الوحدة بين مصر وسوريا، بسبب الوضع المسيطر للمصريين (ومعظمهم سنيون) ففي الفترة قبل وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة كان تمثيل المسيحيين (وخاصة الروم الأرثوذكس) على نحو وافٍ في الوزارات ٠ وبينما عكست الوزارات السورية إلى حد ما خلفيات نخبة السلطة السورية، إلا أن القيادات القطرية لحزب البعث التي تركزت في أيديها السلطة السياسية بعد مارس (آذار) 1963 تعطى صورة أدق للتمثيل المتزايد للطبقات الفقيرة والمناطق الريفية ومنطقة اللاذقية والأقليات الدينية.[4]

[1] ستيفن هايدمان ، مرجع سابق ، ص 327
[2] عزمي بشارة ، سورية درب الآلام نحو الحرية ، محاولة في التاريخ الراهن ، المركز العربي للابحاث ودرا سة السياسات ، ص 44
[3] مرجع نفسه
[4] نيقولاس فان دام ، مرجع سابق ، ص 124

ورث بشار الأسد الرئاسة عن ابيه حافظ الاسد سنة 2000 مع ان ذلك مخالف للدستور الجمهوري و أمل الشعب السوري بالتغيير بعد حافظ الاسد و ذلك بعد استفتاء جويلية 2000، و لقد أعطى بشار الاسد عدة مبررات للاستمرار السياسات التسلطية بتبرير غياب الحريات الاساسية و التقليل من اهمية الانتقال الديمقراطي بالتركيز على ضرورة << الدولة السلطوية القوية >> التي تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي و ايضا بتاجيل الاصلاح الداخلي لأنه لا يمثل الاولية مقارنة بما يتهدد الدولة السورية من تهديدات خاصة بعد حرب العراق واغتيال الحريري والصراع مع اسرائيل التي يجب التصدي لها ومنحها الاولية عن ايه مطالب اجتماعية وسياسية ،و لقد جاء المؤتمر الوطني لحزب البعث ليبدد أمال المعارضين في الاصلاح بعد الملاحقات الأمنية للمعارضين وزجهم في السجون ومنعهم من السفر ومنح الاجهزة الامنية الصلاحية الكاملة لقمع اي حراك معارض ضد النظام السياسي القائم بما فيها مؤسسات المجتمع المدني و جمعيات التوعية بثقافة الديمقراطية والمشاركة [1].

المطلب الثاني : مسارات الحرب السورية

انتقلت حمى الحراك السياسي في الوطن العربي او ما يسمى - بالربيع العربي - الى سوريا التي كانت بدايتها تظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالحرية و ليس إسقاط النظام لما كان يعيشه الشعب السوري من تضييق و تهميش على جميع الأصعدة السياسي والاقتصادي والاجتماعي فعمل النظام السوري على تضييق الخناق على التظاهرات الاحتجاجية و قمعها الى ان جاءت القطرة التي أفاضت الكأس و ذلك بمقتل شخصين في تظاهرة احتجاجية على إثر إعتقال أطفال دون سن 15 بدرعا و قد تحولت جنازتهما الى تظاهرات بشعارات سياسية قابلها النظام السوري باطلاق النار المكثف على المتظاهرين لوأد هاته الاحتجاجات السلمية ،و بتسارع الأحداث ووجود مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام تحولت المظاهرات السلمية الى ثورة وطنية [2]، ولكن طبيعية بنية المجتمع السوري الطائفية وطبيعة النظام السياسي المذكورين آنفا وايضا المحيط الاقليمي والجيوبوليتيكي أعطى منحنى آخر للثورة السورية وتحولت الى صراع عسكري مه النظام في حرب أهلية مازالت ممتدة الى الأن[3]

وبحكم التنوع الطائفي الموجود في سوريا فلقد تطورت الامور الى اقتتال داخلي مفتوح والى بروز مناطق خارج السيطرة النظام و إنما تحت سيطرة فصائل متناحرة لها

[1] المرجع نفسه
[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 95
[3] المرجع نفسه

غالبا برامج و رؤى متضاربة ،مما أضعف دور المعارضة المدنية التي لها جانب عسكري تمثل في الجيش الحر و هم ممن انشق عن جيش النظام السوري، و لقد أخلط وجود الارهاب الدولي المتمثل في داعش و جبهة النصرة التي هي فرع من تنظيم القاعدة الأوراق أكثر في سوريا و ذلك بتدخل أطراف دولية و إقليمية تحت لواء التحالف الدولي لضرب الإرهاب ليزيد الوضع تعقيدا في سوريا[1] .

وعلى الصعيد الدولي أيدت روسيا بشكل كامل و مطلق النظام السوري حيث كانت ضد الثورة في الحلبة الدولية بما يفوق نشاط و زارة الخارجية السورية ذاتهااذ عملت على محاورة هيئات و شخصيات من المعارضة و محاولة اقناعها بالتنازل عن مطلب اسقاط بشار الاسد ، كما حاولت روسيا شق صفوف المعارضة السورية بمحاولة احتواء اجزاء من هده المعارضة في حوار ترعاه مع النظام ، و ضد مواقف المعارضة الذي ترعاه مع النظام و ضد مواقف المعارضة التي تطالب بتنحي بشار الاسد[2]. اما على الصعيد الامريكي فنظرت الى علاقاتها بسورية من منظور اقترابها او ابتعادها عن استراتيجيتها العامة في الشرق الاوسط ،وكانت استراتيجيتها متعلقة بالصراع بين المعسكرين ، وباتت بعد نهاية الحرب الباردة تعرف بثلاث محددات : امن اسرائيل ، ضمان امدادات النفط ومنع آثار تعطله على الاقتصاد العالمي ومكافحة الارهاب . تعاملت الولايات المتحدة بان سوريا عدوة لحليفها الاستراتيجي اسرائيل و اعتبرتها من الدول المارقة او دول محور الشر لكن مراعاة المصالح أمريكية اخرى دفعت الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق ، وتطورت حدة الموقف الامريكي من النظام خلال الثورة بالتدريج فبدأت بمرحلة المرهنة على الاصلاح حيث اقتصر موقفها على الادانة اللفظية و دعوة النظام الى الاصلاح ، ثم تلتها مرحلة فرض العقوبات والدعوة الى التنحي لتأتي المرحلة الثالثة بالضغط الديبلوماسي اعقبه انكفاء عن التأثير .[3]. فقد قيدت فكرة التوصل إلى اتفاق نووي الولايات المتحدة وليس إيران، حيث إن الأميركيين تحاشوا مواجهة الإيرانيين الذين تجرأوا على ان إيران جزء من المشكلة وروسيا تذكي الصراع الطائفي بالشرق الأوسط علانية في العراق وسوريا، وكان توسعهم في شكل تمدد عسكري خدم الروس كما نرى اليوم وعلى حساب المصالح الأميركية .لأن مبررات المواجهة القانونية لن تستطيع الولايات المتحدة مواجهة الروس عسكريا مفقودة، حيث لا يوجد قرار من مجلس الأمن، ولم تؤسس أميركا جماعة تدافع عنها وعنً شرعيتها، كما أن الحكومة العراقية لم تعد تبالي باحتجاجات واشنطن، ومن

[1] حسن كريم ,خمس سنوات بعد الربيع العربي , اوراق سياسات للشبكة العربية لدراسة الديموقراطية , ايلول شهر سبتمبر2015 , ص ص 1-51

[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 482

[3] المرجع نفسه ، ص 461

المؤكد كثير أنها سترفض منحها شرعية لجهة الروس على أراضيها .لهذا فإن مشكلة واشنطن هي في الاتفاق الرديء الذي وقعته مع طهران وصار مثل حصان طروادة للروس،[1] حيث يلعب الروس والإيرانيون في فريق واحد في كل من العراق وسوريا ويتعاونون في مناطق مختلفة بما فيها أفغانستان ضد المصالح الأميركية وضد حلفائهم التقليديين.

المواقف الإقليمية والدولية:

اتسم التعامل الدولي مع الأزمة السورية بالانقسام في مجلس الأمن. وهو انقسام عكس اختلاف مواقف دول العالم ما بين تلك التي تظهر تعاطفاً مع الثورة السورية، وداعمة لمطالب الشعب في الحرية والكرامة وبناء دولة مدنية ديمقراطية، ومواقف أخرى داعمة للنظام واستمرار بقائه في حكم السوريين وقمع حرياتهم وانتهاك حرماتهم ونهب ثرواتهم. وفيما لم تقدم القوى الداعمة للثورة سوى دعم إعلامي وسياسي شابه التشرّط والتردد، إلى جانب دعم مادي محدود، فإن القوى الداعمة للنظام لم توفر مساعيها وجهودها في تغطية أفعال النظام من عنف مفرط وقتل يومي، وساندته ودعمته عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.بل وفرت له مظلة حماية سياسية دولية وإقليمية، إلى درجة منعت المجتمع الدولي من اتخاذ أي قرار يدين انتهاكات النظام وجرائمه، ومنعت كذلك اتخاذ أي عقوبات اقتصادية دولية، أو حتى التلويح بها، حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات متتالية في مجلس الأمن الدولي، منعت بواسطتها صدور أي قرار أممي ضد النظام السوري . "الواقع هو أنه لم يشهد تاريخ العالم الحديث موقفاً دولياً موحداً حيال أي أزمة من الأزمات، بل كان الانقسام -على الدوام- هو سيد المواقف" والواقع هو أنه لم يشهد تاريخ العالم الحديث موقفاً دولياً موحداً حيال أي أزمة من الأزمات[2]

بل كان الانقسام -على الدوام- هو سيد المواقف، فلم يتحقق إجماع دولي في أزمات البلقان أو رواندا أو الصومال أو العراق أو ليبيا وسواها. لكن المشكلة هو في إرادة القوى الفاعلة الداعمة للتغيير. وفي اختلاف أجنداتها وحساباتها ومصالحها. وربما من حق أي مراقب أن يتساءل عن اختلاف المعيارية في المواقف من الأزمات الدولية، وخصوصاً في جانبها الأخلاقي والإنساني، وعن أسباب التردد في تطبيق مهام الأمم المتحدة وهيآتها -ومنها مجلس الأمن الدولي- في حفظ السلام العالمي والدفاع عن حقوق

[1] عبدالرحمن الراشد ، التدخل الروسي في سوريا ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد13434، 09 -سبتمبر 2015
[2] العميد الركن نزار عبد القادر .الربيع العربي والبركان السوري دار بيروت للنشر طبعة اولى . ص216

الإنسان، فالشعب السوري يتعرض أمام مرأى العالم وسمعه لجرائم ومجازر باتت يومية، في ظل صمت وتردد المجتمع الدولي، بل إن هناك دولاً وحكومات تبارك هذه المجازر وسائر أعمال القتل، وتقدم أعذاراً وتبريرات مختلفة وواهية.

القاسم المشترك بين القوى الدولية الفاعلة: ولعل القاسم المشترك بين مواقف القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري -سواء المؤيدة للثورة أم المدافعة عن النظام- هو تسليمها بأن الحل في سوريا هو حل سياسي -بوصفه الحل الوحيد- ترصف طريقه الديبلوماسية والحوار، لذلك توافقت على خطة المبعوث الدولي العربي المستقيل كوفي أنان، الذي اقترح خطة غائمة من ست نقاط، طالب فيها جميع الأطراف بالالتزام بها، ورحب بها المجتمع الدولي، ودعمها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2042، الذي قضى بوضع آلية مراقبة دولية للإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار، من خلال إرسال بعثة مراقبين دوليين. لكن البعثة -التي قضت في سوريا ثلاثة أشهر- لم تراقب سوى الانتهاكات والقصف بمختلف أنواع الأسلحة وأعداد الشهداء. بالتالي، فشلت المهمة بسبب إمعان أركان النظام في الحل الأمني والحسم العسكري، وعدم توفر الدعم الدولي اللازم، الأمر الذي اضطر كوفي أنان إلى إعلان فشله واستقالته، واضطر الأمم المتحدة إلى إنهاء عمل بعثة المراقبين[1].

وبعد تعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا -دوليا وعربيا- وليس مبعوثا، ظهر الانقسام أيضاً، بالرغم من الموافقة المبدئية الدولية الواسعة على تعيينه، إذ رحبت روسيا به لكنها اشترطت عليه، وقدمت شروطها في صيغةِ توقعِّها أن يسير على أساس خطة أنان، واتفاق جنيف الذي توصلت إليه مجموعة العمل حول سوريا، طبعاً حسب قراءتها للخطة وللاتفاق. أي أنها تريد إنهاء المهمة قبل بدئها. وبدورها أبدت الولايات المتحدة الأميركية استعدادها لدعم الإبراهيمي، وطالبت بمزيد من الإيضاحات حول مهمته. وكعادته رحب النظام السوري بالإبراهيمي. وسبق له أن رحب بسلفه أنان وقبل نقاط خطته الستة، لكنه لم ينفذ منها شيئاً، بل عمل على الأرض في اتجاه يعاكس الخطة تماماً.

واللافت أن ترحيب النظام جاء في بيان صادر عن فاروق الشرع، المعزول على الأقل، والمتواري عن الأنظار على الأرجح. وكأن هناك من يصدق أن أي شخص في سوريا -حتى ولو كان يحمل صفة نائب رئيس الجمهورية- قادر على أن يصدر أي قرار أو بيان سياسي.

[1] المرجع نفسه ص163

بعثة أنان -التي قضت في سوريا ثلاثة أشهر- لم تراقب سوى الانتهاكات والقصف بمختلف أنواع الأسلحة وأعداد الشهداء. وبالتالي، فشلت المهمة بسبب إمعان أركان النظام في الحل الأمني والحسم العسكري[1].

مفارقة المواقف القوى الفاعلة: غير أن القاسم المشترك بين القوى الفاعلة في المجتمع الدولي لم يترافق مع موقف دولي موحد، بغية التوصل إلى الحل السياسي المنشود الذي تفضله غالبية السوريين، فراحت كل من موسكو وطهران تسوّقان أن الحل السياسي يعني بقاء النظام، مع بعض الإصلاحات الشكلية التي "يحددها السوريون" المعنيون بتحديد مصيرهم ومصير رئيسهم[2] ويؤيدون بقاء قمة هرم السلطة في مكانها، وتحافظ على المصالح الروسية وعلى دوام النفوذ الإيراني في سوريا . أما القوى الأخرى الداعمة للتغيير في سوريا فشهدت مواقفها تعرجات وانكسارات كثيرة، وفترات من صعود لهجة تصريحات مسؤوليها الإعلامية، وأخرى خافتة وباهتة، وسارت في خط متغير بتغير المعطيات على الأرض السورية. ففي بداية الثورة، ارتفعت أصوات التنديد والشجب لممارسات النظام مع تأييد مطالب المحتجين، وبلغت سقفها بمطالبة الرئيس الأسد بالرحيل، واعتباره فاقدا الشرعية. ثم أقرّت الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية سلسلة من العقوبات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، التي شملت رموز النظام وأزلامه وأركانه الأمنيين والعسكريين والماليين. ولم تخف معظم الدول الغربية -ومعها تركيا ودول الخليج- دعمها الصريح لمطالب الشعب السوري في التغيير، بل تحدث معظم زعماء دولها وساستها عن ضرورة رحيل الأسد، وأن أيامه في الحكم باتت معدودة. غير أن المفارق في الأمر هو أن سقف التصريحات السياسية انخفض بعد أشهر من الثورة، وراح يكرر نفس المقولات. واليوم وبعد عام ونصف من الثورة- وسقوط أكثر من خمسة وعشرين ألف شهيد، ودمار قرى وبلدات وأحياء كثيرة، وقصف المدن الرئيسية وسواها بالطيران الحربي وبمدافع الدبابات، وتهجير أكثر من مليونيْ سوري عن أماكن سكناهم. مع ذلك كله، لا يزال زعماء الغرب وساسته يرددون نفس الكلام، ويتحدثون عن ضرورة الحل السياسي وتفضيلهم له، الأمر الذي يكشف عجزاً كبيراً حيال الأزمة السورية، بل إن الاختلاف في مواقفهم هو أنهم لم يكفوا عن التذرع بتعقيدات الوضع السوري مثل عدم وجود البديل المناسب، واختلافات المعارضة وتشرذمها وتعقيدات الوضع السوري، والخوف على

[1] انتهاء محادثات السلام السورية في آستانة بعد مقاطعة المعارضة بدون مفاوضات جوهرية ،المركز الديمقراطي العربي

[2] ايمان ابو زيد مخيمر ، استراتيجية المصالح بين الصراع والثورة ، الابعاد الاقليمية والدولية في المسألة السورية ، المركز الديمقراطي العربي ، 20 مارس 2017

حقوق الأقليات ومصيرها، وامتلاك النظام أسلحة كيميائية، وبروز تنظيمات متطرفة، وسوى ذلك وكلها اشتراطات اتخذت ذريعة لترك الشعب السوري رهينة، يقتل منه النظام ما يشاء." تعني كلمة "السوريون" -في تصور حلفاء النظام- أولئك المؤيدين للنظام مع بعض القوى المعارضة "الوطنية"، التي صنعها النظام أو هي قريبة منه، أو تلك التي ترضى بالحوار معه تحت سقفه ودون شروط مسبقة[1]".

الانقسام الإقليمي: مثلما انقسم المجتمع الدولي حيال الأزمة السورية، انقسمت كذلك مواقف القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط حيالها ما بين مواقف تركيا ودول الخليج، ومواقف إيران والفصيل الحاكم في العراق وحزب الله اللبناني. والأزمة السورية هي ببساطة أزمة تعامل النظام مع الثورة الشعبية، وتفاعلاتها وامتداداتها الداخلية والخارجية. ومن الطبيعي أن تفيض على دول جوار سوريا، فتركيا اعتبرتها أزمة ترتقي إلى مصاف قضية تركية داخلية بالنظر إلى امتلاكها حدوداً على طول أكثر من 850 كيلومترا، ووجود الأكراد على المناطق الحدودية خاصة مع تمدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الشمال الشرقي من سوريا بمساندة النظام ودعمه، إضافة إلى عوامل التاريخ والجغرافيا والعلاقات الاقتصادية ودور تركيا الإقليمي الصاعد. وعليه، فقد ارتفعت أصوات الساسة الأتراك ضد ممارسات النظام، واستقبلت قوى المعارضة السورية، وفتحت حدودها للاجئين السوريين، وراحت التصريحات السياسية التركية تحتد حيناً وتخفت أحياناً أخرى، بالنظر

في ظل إلى مواقف الولايات المتحدة وحلف الناتو.[2]

[1] عزمي بشارة ، ص511

[2] جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى على سوريا ، الابعاد الجيوسياسية 2011 ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى 2016 ، ص 223

المبحث الثاني : الازمة الاوكرانية

المطلب الأول : الاهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا

تشكل اوكرانيا خط تماس على مستوى النطاق الجيوبوليتيكي هام ما بين روسيا وأوربا ،فهي تحتل أكثر من نصف البوابة الشرقية ،لأن كل من روسيا وأوربا يعتبرها صمام أمان كل طرف إتجاه الأخر ،و الغرب يعتبرها بوابة ولج منها الغزاة في التارخيين القديم و المعاصر بصورة متعددة الى داخل اوربا، و ذلك عبر مد النفوذ إليها والتحكم فيها أو احتواء من يسيطر عليها .[1]

أما روسيا فتخوفها من الغزو الغربي باشكالها المختلفة أيضا وان مكانتها في الجهة الشرقية من العالم و دور الأقليمي و الدولي الهام يتطلب وقبل كل شيء بسط نفوذها الكامل على مناطق مصالحها الحيوية التي تجاور اراضيها

كما ان طبيعة الاستقطاب الروسي الغربي لم تتغير منذ القرن التاسع عشر رغم تغير اشكال النظام الدولي ،محاولات بسط النفوذ على مناطق أوربا الشرقية (ومنها أوكرانيا و شبه الجزيرة القرم التي ظلت محل نزاع و حروب مركزية هذه المناطق و أهميتها و لدت تحركات بشرية تارخية تعاقبت على احتلالها او المرور عبرها ،فأثرت في مصائر شعوبها و كونت دولا وعدلت اخرى

تولى الرئيس فيكتور يانكوفيتش حكم أوكرانيا بعد انتخابات صحيحة بلا شك، ولكن يانكوفيتش، ابن البيروقراطية الشيوعية التي قبضت على مقاليد البلاد بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في صيف 1991، لم يكن مؤهلاً سياسيًا لقيادة أوكرانيا خارج انقسامها البالغ، ولا أخلاقيًا لبناء نظام حكم شفاف وغير فاسد. كان هدف ثورة أوكرانيا "البرتقالية" في 2004 -التي اندلعت بعد تزييف يانكوفيتش (كان آنذاك رئيسًا للوزراء) الانتخابات وتأمين فوزه بالرئاسة- تحرير البلاد من سيطرة البيروقراطية السوفيتية، الفاسدة والموالية لموسكو، وبناء نظام ديمقراطي. وبالرغم من أن الثورة أنتجت دستورًا جديدًا، وأعطت المعارضة رئاستي الجمهورية والحكومة، إلا أن الانقسامات بين الحكام الجدد أعادت يانكوفيتش رئيسًا للحكومة لفترة قصير

حققت زعيمة المعارضة يوليا تايموشنكو فوزًا متوقعًا في انتخابات 2007 البرلمانية، ولكنها أخفقت في تحقيق فوز آخر في انتخابات فبراير/شباط 2010 الرئاسية، التي أعادت يانكوفيتش رئيسًا للجمهورية. الضغوط والتدخلات الروسية، من

[1] www.arabic.rt.com/info/24521 ، ازمة فصول الغاز الاوكرانية الروسية

جهة، وسوء إدارة تايموشنكو لشؤون البلاد والعلاقة مع روسيا أفسحت المجال لعودة رجال البيروقراطية الشيوعية للحكم في ردة سافرة على دستور وآمال ثورة 2004[1]. ولكن يانكوفيتش لم يتعلم الدرس؛ فخلال السنوات الأربعة الماضية، تراجعت مقدرات أوكرانيا الاقتصادية، الهشة أصلاً، بصورة فادحة، وبرزت عائلة الرئيس باعتبارها مركز الثقل المالي والسياسي في البلاد

في الظاهر، كانت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي من أطلق شرارة الانتفاضة الأوكرانية الثانية في أقل من عشر سنوات. ولكن الحقيقة أن هذه العلاقة ليست سوى تجسيد رمزي لجملة الإشكاليات الاستراتيجية، السياسية، والاقتصادية التي تعيشها أوكرانيا منذ بروزها كدولة مستقلة قبل أقل من خمسة وعشرين عام[2]

المطلب الثاني : الازمة الاوكرانية

ظهرت الأزمة الأوكرانية على إثر جملة من الإشكاليات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية التي تعيشها أوكرانيا منذ بروزها كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفياتي في 1991 ،كونها دولة مهددة بالفشل إقتصاديا و ما يترتب عن ذلك من تهديدات و مخاطر عن الاتحاد الاوربي فأوكرانيا هي حلقة الوصل بين روسيا و أوربا في امدادات الطاقة[3]

[i]فاوكرانيا تستضيف على اراضيها 37500 كلم من خطوط أنابيب الغاز و 71 محطة نفط و 13 من [ii]مخازن تحت الارض،و تبلغ الطاقة السنوية لهذه الشبكة الى 141 مليار م³ ،كل من هذه المميزات يجعل من أوكرانيا دولة ذات أهمية استراتيجية .

فـ 16 % من الاستهلاك الغاز في أتحاد الاوربي ياتي من روسيا عبر أوكرانيا سنة 2013 عن طريق شبكتين رئيسيتين LE BRATSVO ET LE SOYOUZ (UMIOM) دخلتا الخدمة منذ 1979 ،و خط ثالث عبر البلقان ،لذلك يعود فشل أوكرانيا الإقتصادي الى الديون الضخمة لروسياالذي استغلته هذه الاخيرة لتبقى كييف موالية لها و تضمن عدم انضمامها للاتحاد اوربي الذي اقترح بدوره إنضمام أوكرانيا للاتحاد الاوربي الذي فجر الأزمة في 2014 فالرئيس يانوكوفيتش رأي في الانضمام للاتحاد الاوربي انه يحقق طموحات و أمال كييف يهدف للضغط على يانوكوفيتش لقبول اتفاقية الشراكة،و لكن

[1] عماد قدورة : محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب و اوكرانيا بؤرة للصراع ،سياسات عربية ،العدد 9 تموز يوليو 2014 ص 45

[2] المرجع نفسه

[3]LOIC SIMONET.la crise du gaz de 2014entre Lukraine et la russie.beaucoup de bruit pour rien?. Géoéconomie2014/4(n71).p95-118

يحكم ان الرئيس الاوكراني موالي لروسيا فلقد استسلم للضغوطات الروسية بعدم الإنضمام و قدم الرئيس الروسي فلاديمر بوتين مساعدات بقيمة 15 مليار دولار وتسهيلات في اسعار الغاز وهو ما تصورته موسكو كافيا للحفاظ على اوكرانيا خارج اتحاد الاوربي وتصوّره الرئيس الاوكراني كافييه بوضع حد للحركة الاحتجاجية.

تصاعدت الاحتجاجات لتشمل مدن اخرى خاصة الغربية منها ونشرت حكومة يانوكوفيتش قوات الامن الخاصة في تلك المدن لكن قوات الشرطة في المدن رفضت أوامر وزير الداخلية بتفريق المتظاهرين واعلنت مجموعة من المحتجين العصيان المدني ومواجهة قوات الشرطة بالسلاح ،لتهدئة الاحتجاج والقضاء عليه قام بانوكوفيتش بحل الحكومة وإقالتها و تشكيل حكومة جديدة،و بعد بدء المفاوضات بمشاركة مبعوث روسي ووفدا من الاتحاد الاوربي تقرر وقف الحملة الأمنية ضد الشعب وتشكيل حكومة وحدة وطنية ،و ايضا إجراء انتخابات رئاسية مبكرة نهاية العام[1]

المطلب الثالث :ازمة القرم

تقع شبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا،يحدها شرقا بحر اوف ،جنوبا و غربا البحر الاسود،و ترتبط مع باقي الأراضي الأوكرانية بشريط بري 8 كلم ،تبلغ مساحتها 27 الف كلم² ،كما انها تشرف على مضيق «كيونش »[2] يسكن لجزيرة 2.5 مليون نسمة 50% ذو اصول روسية و 30 % من اوكرانيا و 20% تتار يتموضع الاسطول الروسي في مدينة " سيبستوبون" العاصمة في الجنوب الغربي للقرم ،في 20 مارس 2014 سيطرت القوات الروسية بشكل كامل على شبه جزيرة القرم دون قتال بشكل استعراضي لـ6000 جندي روسي في الاراضي القرمية كما دعت السلطات المحلية الجديدة الى إجراء استفتاء حول استقلال القرم عن اوكرانيا ،و اعلنت ولائها لروسيا ،بحكم ان اغلب سكان الاقليم الناطقين بالروسية سيصوتون لصالح تشكيل دولة مستقلة و في السابع عشر من مارس أعلن البرلمان القرمي استغلال شبه الجزيرة ،مؤكد تأميم جميع الممتلكات الاوكرانية ،كما أن 96.77 % من المشاركين في التصويت ايدو اضمام القرم الى روسيا،و بهذا دعا البرلمان القرمي الأمم المتحدة وجميع دول العالم بالاعتراف بجمهورية القرم ضمن جمهوريات روسيا الاتحادية .

فهل تمثل هذه التطورات بوادر حرب باردة جديدة فعلا؟ وهل ما يحدث في القرم تدشين لمرحلة جديدة في تطور النظام الدولي؟

---

[1] عماد قدورة ، المرجع السابق

[2] ازمة القرم روسيا تعزز قواتها والغرب يهددها بالعزلة ، جريدة الحياة الجديدة ،عربي ودولي ، العدد 6580 ،الثلاثاء 2014/03/04

أولا- تجدر الإشارة إلي أن تفجر الخلاف الحاد بين روسيا والولايات المتحدة حول الأزمة في أوكرانيا ليس هو الخلاف الوحيد بينهما، بل هو امتداد لمسلسل التنافس بينهما، فروسيا كانت -ولا تزال- من أشد الداعمين للنظام السوري بقيادة بشار الأسد حليفها في الشرق الأوسط، في مواجهة الثورة الشعبية هناك، بينما كانت تسعي واشنطن منذ زمن بعيد نسبيا لإسقاط نظام الأسد، بحسبانه أحد مراكز الممانعة لسياساتها في الشرق الأوسط، ووجدت في الثورة السورية ضالتها لمساندة المعارضة، أملا في إسقاط النظام، لكن الدعم الروسي والإيراني حالا دون ذلك. وقد تبلور الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة، عندما ارتكب النظام السوري خطيئة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، ولم يحل دون رغبة الولايات المتحدة في التدخل العسكري في سوريا -إضافة إلي أسباب أخري- سوي معارضة روسيا. [1]الأكثر من ذلك أن روسيا أوجدت الحل لإدارة أوباما للخروج من مأزق التدخل العسكري في سوريا، والتي رهنت اللجوء إليه في حالة إستخدام النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري وقد كان. وكان المخرج من هذه الورطة اقتراح روسيا تجريد النظام السوري من أسلحته الكيميائية، مقابل عدم التدخل العسكري، وقبول واشنطن لذلك، مما عّد انتصارا دبلوماسيا هائلا لروسيا. ثم بلغ التوافق الروسي - الأمريكي مداه بالتوصل لاتفاق مبدئي لتسوية هذا البرنامج في إطار سلمي، وفقا للرؤية الروسية. كما بدا التنافس بينهما جليا على أرضية الثورة المصرية في 30 يونيو 2013، حيث وقفت الولايات المتحدة موقفا ممانعا مترددا في بداية الثورة أعقبه حدوث توتر في العلاقات بسبب تعليق واشنطن بعض المساعدات العسكرية لمصر، وإلغاء المناورات المشتركة "النجم الساطع". في حين رحبت روسيا بالثورة المصرية، وأعلنت عن دعمها للشعب المصري، وعن استعدادها لتنظيم مناورات مشتركة مع الجيش المصري وتزويده بطائرات حديثة. ثم تطورت العلاقات سريعا بالزيارات المتبادلة لوزيري الدفاع والخارجية لكلا البلدين، في إطار تفعيل علاقات الشراكة بين الدولتين. أيضا، هناك خلافات قديمة بين روسيا والولايات المتحدة، ممثلة في الدرع الصاروخية التي كانت الولايات المتحدة عازمة على إنشائها في أوروبا، رغم اتفاق البلدين رسميا على إنهاء الحرب الباردة في عهدي ريجان وجورباتشوف، مما ينتفي الغرض منه، رغم إعلان الولايات المتحدة أنها موجهة إلي إيران، مما أثار حفيظة

[1] بشير نافع ، الازمة الاوكرانية تفجر الصراع على اوروبا من جديدي ، مركز الجزيرة للدراسات ،مارس 2014 ،ص 2

روسيا بإدراكها أن الغرب لا يزال يعدها عدوا تقليديا له، والهدف هو تطويقها وتهديد أمنها القومي. وفي أغسطس 2013، أثيرت أزمة الجاسوس الأمريكي "سنودن"حيث قبلت روسيا طلبه حق اللجوء إليها، وهو ما أثار غضب الأمريكيين، مما اضطر الرئيس أوباما لإلغاء لقاء له كان مقررا مع الرئيس بوتين في موسكو.[1] وهناك مجالات أخري كانت ساحة للخلاف والتنافس بين الروس والأمريكيين مثل التنافس على جمهوريات آسيا الوسطي المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي السابق، حيث سعت الولايات المتحدة للسيطرة الاستراتيجية عليها، في حين تعدها موسكو امتدادا استراتيجيا ومجالا حيويا لها. كما اشتعل التنافس بين الدولتين حول نفط وغاز بحر قزوين، حيث سعت الولايات المتحدة إلي كسر احتكار روسيا لنفط بحر قزوين، من خلال تشجيع الاستثمارات البترولية، وإقامة خطوط أنابيب لنقل غاز ونفط بحر قزوين عبر خطوط تتفادي روسيا غربا. وعلي الرغم من ذلك، استمرت روسيا في الحفاظ على مكانتها في السوق الأوروبية، نظرا لحجم الاحتياطي الهائل لديها -الأولي عالميا- في إحتياطي الغاز، وكذلك طبيعة صناعة الغاز التي تعتمد على عقود طويلة الأمد.

وفي كل هذه الأزمات، كان الحديث يتجدد حول عودة الحرب الباردة بينهما. لكن كونهما شريكين في العديد من الملفات، مثل نزع السلاح النووي، والقضية الفلسطينية، وقضايا الشرق الأوسط، فضلا عن تزايد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينهما، فقد كان الطرفان حريصين على تقليل حدة التنافس بينهما، وسرعان ما يعود الحديث المتصاعد عن عودة الحرب البارة إلي الخفوت والسكون.

ومع ذلك، فالصعود الروسي لا يزال مستمرا، وقد حققت موسكو نجاحا وحضورا دبلوماسيا في العديد من الأزمات، خاصة في الشرق الأوسط، على حساب الولايات المتحدة، التي تراجع دورها، بل هي ذاتها بدأت تتأهب للخروج من الشرق الأوسط، والتوجه شرقا. لذا، ربما رأت الولايات المتحدة في أحداث القرم فرصة للانتقاص من مكانة روسيا،[2] ومحاولة عرقلة صعودها مرة أخري كقوة منافسة لها بإلهائها بأزمة في محيط أمنها القومي، وذلك من خلال محاولة دعم أوكرانيا، ومعارضة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وحسبان ذلك غزوا يمثل انتهاكا للقانون الدولي، ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة. لذا، دعت لفرض عقوبات على روسيا في محاولة لعزلها عالميا. في حين تري روسيا أن التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية ما هو إلا محاولة خرق الخطوط الحمر

[1] عماد قدورة ، مرجع سابق

[2] LOIC SIMONET،op.cit .

للأمن القومي لروسيا، بمحاولة العبث في مجالها الحيوي، ومد سيطرة حلف الناتو ليطول حدودها الغربية، بالسيطرة على أوكرانيا، المنطقة الفاصلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. أي أن القضية تمثل قضية أمن قومي لروسيا، في حين هي قضية قواعد أخلاقية وقانونية بالنسبة للولايات المتحدة، كثيرا ما كانت الأخيرة تتجاهلها، إذا تعارضت مع مصالحها، وربما لا يعنيها كثيرا تحمل تبعات دعم أوكرانيا، وانتشالها من أزمتها الاقتصادية، أزمات مالية كبري تواجه الدول الغربية.[1]

[1] Loc.cit

المبحث الثالث : الحرب على الارهاب

المطلب الاول :بداية تنظيم الدولة

من الضروري قبل اي شيء آخر وضع (داعش)، كحركة اجتماعية، في سياقه التاريخي وذلك ببيان اصول التنظيم، وبخلاف دول عربية عديدة، مثل مصر وليبيا والجزائر، لم يشهد انتفاضات جهادية، وكان الرئيس أوباما في آذار/مارس2015، قد ارجع أصول نشأة "داعش" إلى قرار سلفه جورج دبليو بوش بإرسال قوات امريكية لاحتلال العراق.ففي مقابلة له مع القناة الإخبارية الدولية(Vice News)، صرح أوباما أنه يمكن ربط صعود (الدولة الاسلامية) مباشرة بغزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق:"داعش" خرج من "القاعدة في العراق" التي ظهرت بنتيجة غزونا وهي مثال للنتائج غير المقصودة. مع ذلك فقد اتجهت الأنظار بعد خطاب باول سنة 2003، إلى اسم وعنوان قائد القاعدة في العراق موضع اتهام : ابو مصعب الزرقاوي. كان الزرقاوي آنذاك، و بعد التحاقه ببن لادن و ايمن الظواهري وجها جديدا للحركة الجهادية العالمية، واصبح لاحقا الشخصية الاساس في تحولات الموجه الجديدة من الجهاديين، مثل داعش، جيل ما بعد القاعدة.[1]

أولا : الدولة الاسلامية في العراق :دولة العراق الإسلامية توصف بكونها الأشد بأسا وقوة بين الجماعات الأخرى، إن دولة العراق الإسلامية هي سليلة تنظيم القاعدة حتى لو اتخذت من الأسماء ما اتخذت ابتداء من جماعة "التوحيد والجهاد" التي أسسها أحمد فضيل نزال الخلايلة الشهير بـ "أبي مصعب الزرقاوي" وظهرت عقب سقوط بغداد مباشرة مرورا بقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" بعد مبايعة الزرقاوي لتنظيم قاعدة الجهاد بزعامة أسامة بن لادن (2004/1/8) و"مجلس شورى المجاهدين أكتوبر2005و هو تنظيم مسلح، يتبنى الفكر السلفي الجهادي يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ثم أخذ يمتد في العراق وسوريا، بدأ بتكوين الدولة الإسلامية في العراق في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار "أبا عمر البغدادي" زعيما له، وبعدها تبنت العديد من العمليات النوعية داخل العراق آنذاك، وبعد مقتل أبو عمر البغدادي في يوم الاثنين 2010/4/19 أصبح أبو بكر البغدادي- عراقي الجنسية ولد في سمراء العراق اسمه الحقيقي ابراهيم البدري وينحدر من عائلة متدينه منهم دعاة دين، وعمل البغدادي مدرسا في الفقه الشرعي و يحمل درجة الدكتوراة من الجامعة الاسلامية في بغداد-

[1] فواز جرجس , ترجمة محمد شيا, داعش الى اين ?جهاديو مابعد القاعدة ,مركز دراسات الوحدة العربية ط1 سنة 2016 . ص59

زعيما لهذا التنظيم، وشهد عهد أبي بكر توسعاً في العمليات النوعية المتزامنة (كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت)، وبعد الأحداث الجاريه في سوريا واقتتال الجماعات الثورية والجيش الحر مع نظام بشار الأسد تم تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام أواخر سنة 2011، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز قوى المقاتلة في سوريا، وفي 09/4/2013 وبرسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة شموخ الإسلام أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع التنظيم جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأخذ نفوذ الدولة تتوسع في الداخل السوري يوماً بعد اليوم.

تشكيلة داعش[1]: مجلس قيادة "داعش" يتألف من عراقيين بنسبة 100%، مشيراً إلى البغدادي أنه لا يقبل أي جنسية أخرى كونه لا يثق بأحد. ويشير الى أن عدد أعضاء المجلس العسكري يزيد وينقص، ويتراوح بين ثمانية و13 شخصاً، وأن قيادة المجلس يتولاها ثلاثة ضباط سابقين في الجيش العراقي في عهد صدام حسين. وهم تحت إمرة عقيد ركن سابق في الجيش العراقي أيضاً يُدعى حجي بكر، انضم إلى "دولة العراق الإسلامية" عندما كانت بقيادة"أبوعمرالبغدادي" الذي قُتل عام 2010م.

بدأت دولة العراق الاسلامية التركيز على خطّين:

الأول: ضمان عدم تصدّع الدولة وحمايتها من الداخل عبر إنشاء مفارز أمنية تُصفّي أي جهة تُشكّل خطراً على الكيان، مع ضمان توفير الموارد المادية. وبالتوازي، اتفق البغدادي وحجي بكر على وقف لقاءات الأول بالقيادات الفرعية للتنظيم، وحصر تلقي تعليمات الأمير وتوجيهاته وأوامره عبر أعضاء مجلس الشورى الذي شكله العقيد. الثانية: في بناء جهاز أمني لتنفيذ تصفيات واغتيالات سرية تشكّل في البداية من 20 شخصاً، ووصل خلال أشهر إلى 100 شخص، بإمرة ضابط سابق يُدعى "أبو صفوان الرفاعي"، ويتبع مباشرة لقيادة التنظيم. واقتصرت مهمة هذا الجهاز على تصفية من يبدو منه انشقاق او عصيان من رجالات "الدولة" او القادة الميدانيين أو القضاة الشرعيين. أما الشق المتعلق بالمورد المادي، فتواصل على ما كان عليه أبّان إمارة "أبو عمر البغدادي"، بمصادرة أموال الشيعة والمسيحيين وغير المسلمين، وعملاء النظام حتى لو كانوا من السنة، والاستيلاء على مصادر النفط ومحطات توليد الطاقة والوقود والمصانع الحكومية وأي مصادر مالية حكومية تُعدّ حكماً ملكاً لـ"دولة العراق". أمَّا ما لا يمكن الاستيلاء عليه بالكامل، فيُهدّد مالكه بالقتل أو تفجير الشركة إذا لم يدفع خوّة شهرية

[1] كريستوف رويتر . ترجمة محمد سامي الحبال , السلطة السوداء الدولة الاسلامية واستراتيجيو الارهاب , منتدى العلاقات العربية والدولية ط 1 سنة2016 ص 59

تحت مسمّى ضريبة، ثم تطور بعد الثورة السورية ليطال سوريا كذلك، ويضم هذا التنظيم أفرادًا مقاتلين من جنسيات مختلفة عربية وغيرها، وهدف هذه الجماعة الجهادية هو إقامة ما يسمونه "دولة الخلافة الإسلامية."

ثانيا : في سوريا بدأت الثورة السورية وتوجهة أنظار أعضاء دولة العراق الى سوريا وخصوصا غير العراقيين و تحديدا السوريين، تخوف العقيد حجي بكر من تسرب أعضاء دولة العراق من الذهاب إلى سوريا مما يسبب تصدع و انشقاق في الدولة وأن يكون ذلك مبرر لبعض الأعضاء و القيادات التي ضمن دولة العراق و تبحث عن سبيل للانشقاق أن تتخذ سوريا باب للهروب من الدولة. نصح العقيد حجي بكر قائد التنظيم أبو بكر البغدادي بتوجيه جميع القيادات ومنعهم من الذهاب الى سوريا وأن يتضمن رسالة بأن أي شخص يغادر إلى سوريا يعتبر منشق وخارجي، فعلا قام اوبكر البغدادي بهذا التوجيه الذي حمل التهديد ضمنه وكان السبب في الظاهر أن الاوضاع غير واضحة ويجب التريث في موضوع سوريا. بدأ غليان داخل دولة العراق رغم توجيهات البغدادي فعرض حجي بكر فكرة تشكيل مجموعة من غير عراقيين تذهب إلى سوريا بقيادة سوري و يتم منع أي قيادة عراقي بالدولة من الذهاب إلى هناك، وبهذا يرى ان تأمين دولة العراق قد أخذ بالحسبان، وتوكل إلى القيادة الجديدة بالشام جلب أعضاء غير عراقيين معها و استقطاب اعضاء جدد من الخارج، وبهذا تم تشكيل (جبهة النصرة) وبدأت تنمو بقيادة ابو محمد الجولاني حتى بدأ اسمها يتضخم واصبح اسم ابو محمد الجولاني يرتفع عالميا، ومعه بدأ كثير من الجهاديين من الخليج و تونس و ليبيا والمغرب والجزائر وأوربا واليمن يتوافدون إلى سوريا و ينضمون إلى جبهة النصرة بقوة، وكان هذا الصعود المخيف للجبهة لكل من حجي بكر و البغدادي لا يوجد في صفوف النصرة أي ولاء لدولة العراق ولا البغدادي[1].

كان الخوف من تنامي جبهة النصرة و تحول الجولاني لقائد مما يؤدي لتهديد ابوبكر البغدادي و دولة العراق بالغياب عن الساحة، فحث حجي بكر البغدادي على أمر الجولاني بأن يعلن عبر مقطع صوتي بأن جبهة النصرة تابعة رسميا لدولة العراق بقيادة البغدادي، وعد الجولاني بالتفكير ومرت أيام دون ان يصدر عنه شيء أرسل البغدادي له توبيخا و ترقيعا، ووعد بالتفكير واستشار من حوله من مجاهدين وطلاب علم، بعث الجولاني برسالة للبغدادي مفادها أن هذا الإعلان لا يصب في صالح الجهاد في بلاد الشام و بأن هذا الرأي قد اتخذ بالإجماع في مجلس الشورى لديه، مما اثار غضب البغدادي وحجي بكر.

[1] المرجع نفسه ص83

فقرروا انشاء الدولة الاسلامية في العراق و الشام خوفا من أي انقسامات، دخل البغدادي و العقيد حجي بكر ومرافقوهم سوريا قبل حل جبهة النصرة بثلاثة اسابيع، واقترح العقيد حجي بكر على البغدادي أن يتولى صدور بيان حل جبهة النصرة باسمه و عدم إصدار بيان بعزل الجولاني لعله يرجع بعد الحل، طلب العقيد حجي بكر تأخير البيان حتى إعداد كتيبة مقاتلة داخل سوريا تكون من جبهة النصرة حتى تكون نواة حماية البغدادي بعد الاعلان.

جمع العقيد حجي بكر قادة موالين من النصرة للإعلان عن حل النصرة و توحيده مقاتليها تحت المسمى الجديد :الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة البغدادي.

انقسمت جبهة النصرة بعد اعلان الحل إلى ثلاثة اقسام: قسم اتجه إلى بيعة البغدادي و هو قريب النصف، قسم اتجه الى الحياد وهم الربع، اما الربع المتبقي فبقي مع الجولاني[1]

المطلب الثاني : داعش والدول الاقليمية

لا تعني تسمية "الشام" في اسم داعش (الدولة الإسلامية في العراق و الشام) العاصمة السورية دمشق، بل كانت التسمية تطلق في السابق على سوريا ولبنان مجتمعين كمساحة أكبر، و يبدو ان المقصود ب "الشام" هو سوريا و لبنان كمساحة جغرافية ، لبنان على قائمة أهداف "داعش" إذا ، لكن المشكلة هناك وجود حزب الله، وبالتالي إيران "الإثناعشرية"

يقول خبراء أن الدور سياتي على الاردن أيضا، وقد أعلمت إسرائيل واشنطن بأنها ستأخذ بعين الاعتبار التدخل العسكري في الاردن بهدف حمايته في حال تعرضه لهجوم "داعش

تعد الحسابات التركية من التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" "داعش" الأكثر تعقيدا. فمن ناحية، تعد تركيا دولة جوار مباشر لكل من سوريا والعراق. ومن ناحية أخرى، فإنها الدولة المسلمة الوحيدة في حلف الناتو المشارك في العمليات العسكرية. وعلى الرغم من تبني تركيا استراتيجية التخلي عن الانخراط في عمليات التحالف الدولي ضد "داعش"، فإن التحدي الحقيقي الذي واجهته تعلق بتصاعد أزمة منطقة "عين العرب" أو "كوباني" على الحدود التركية- السورية، حيث قام تنظيم "داعش" بمهاجمة المدينة عبر العديد من المحاور، بما أفضى إلى أزمة إنسانية نتج عنها نزوح نحو 138 ألف مواطن كردي من شمال سوريا إلى جنوب أنقرة.

[1] فواز جرجس ,مصدر سابق ص175

وبينما كان المطلوب من تركيا تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لمقاتلي "كوباني"، وجدت تركيا أنها أمام صراع بين طرفين، كلاهما مصنف وفق القانون التركي، بحسبانه تنظيما إرهابيا، وأسست مواقفها اللاحقة على أن حزب الاتحاد الوطني الكردي المقرب من العمال الكردستاني، والتابعة له "وحدات حماية الشعب الكردي"، لا يمكن دعمه، تحسبا للارتدادات الأمنية التي قد تطول الدولة التركية.[1]

إن الانهيار المتوقع لحدود "سايكس - بيكو"، والتحضيرات التي يقوم بها بعض دول الإقليم للتعامل مع هذا الاحتمال، بما في ذلك قيام كيان علوي على الساحل السوري، أو اقتراب "كردستان العراق" من الاستقلال الفعلي عن بغداد، وتأثير ذلك فى السنة في العراق وسوريا، يجعل من تركيا تخشى الانخراط في تحالف دولي لشن حرب على تنظيم إرهابي، تشير تقديرات إلى أن عناصره تناهز الثلاثين ألف مقاتل وتتحدث الولايات المتحدة التي تقود التحالف الدولي عن أن الحرب ضد "داعش" قد تستغرق سنوات طويلة، هذا بالإضافة إلى عدم وضوح الغاية النهائية من الحرب، وعدم إدراج إسقاط نظام الأسد على لائحة أهداف التحالف الدولي.

ايران وجود جوازات سفر إيرانية مع قيادات داعش: إنَّ الإثباتات والوثائق الرسمية، ومنها: جوازات السفر -التي وجدها الجيش الحر والمجاهدون في مقرات داعش، بعد اقتحامها إثر دحرهم لعناصر داعش في المعارك التي دارت بينها وبين الجيش الحر والمجاهدين في أكثر من منطقة- تؤكد أنها جوازات ووثائق إيرانية يستعملها ضباط وعناصر داعش في العراق وسوريا، وأن الكثير من قيادات داعش مرتبطة بالمخابرات الإيرانية، وأنَّه يشرف عليهم ويقودهم ضباط إيرانيون كبار من الحرس الثوري الإيراني، ومن الاستخبارات الإيرانية[2]، بالإضافة للضبَّاط النصيريين الذين يعملون في الجيش الأسدي، من قادة المخابرات العسكرية السورية الذين يوجِّهون ويديرون معارك داعش مع الجيش الحر، وكتائب المجاهدين، كما أورد الناشطون في الثورة السورية وثائق تثبت تورط إيران، ودعمها لداعش، من خلال تسجيلات مصورة، وصور جوازات سفر إيرانية، وجدت بحوزة بعض عناصر من جماعة الدَّولة الإسلامية في العراق والشام، وقد استندت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية إلى التسجيلات لإثبات

[1] مروان قبلان , صعود نظام الدولة وتحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي , سياسات العرب , العدد 12-يناير 2015 ,ص 13

أنَّ أصحاب هذه الجوازات قد دخلوا إلى إيران وروسيا، خلال أيام الثورة،[1] وأنَّ لديهم شرائح اتصالات ايرانية وروسية، وهذا ما يثبت عمالتهم للمخابرات الإيرانية والروسية الذين سبق لهم استخدام هذا الأسلوب في إجهاض ثورة الشيشان.

ولعلَّ الاختراق الإيراني لصفوف داعش هو من أجل استغلال بعض قياداتهم في القيام بأعمال وحشية في بعض المناطق الشيعية في العراق، ثمَّ قيام القوات الإيرانية بارتكاب مجازر كبيرة، وأعمال وحشية موجهة بعناية، لاجتثاث الوجود السني في عدد من المدن العراقية[1]، كما لاحظنا ذلك في مجازر الشيعة الروافض في مدينة تكريت العراقية، وما صاحبها من أعمال حرق ونهب للمحال التجارية، ومنازل المدنيين، أشبه بعملية تطهير عرقي لأهل السنة والجماعة في العراق، بعد دخولها بصحبة قوات الجيش العراقي الشيعي، ومعها مسلحون من عصائب أهل الحق الشيعية، بعد طرد تنظيم "داعش" من معظم أجزائها، وقد قيل وقتها: إنَّها أعمال انتقامية ضد جماعة الدولة، نتيجة ما فعله ضد السكان الشيعة.

وفي يناير 2014م نشرت جريدة التايمز البريطانية تقريراً يشير إلى نجاح الرئيس السوري بشار الأسد في اختراق تنظيم الدَّولة الإسلامية، عبر السماح بمرور مقاتلين شيعة للقتال بين صفوفها، وكشف تقرير سوري رسمي سرَّبته إحدى جماعات المعارضة على موقعها، يقول: "إنَّ الأمن -أي السوري- قام بتزويد مقاتلين شيعة من العراق بأوراق ثبوتية شخصية مزورة لتمكينهم من الانضمام إلى داعش، بحسب الصحيفة وتدعي الوثيقة التي كتبت عن اللواء علي مملوك، مسؤول أمني كبير، ووقعها العقيد حيدر حيدر رئيس اللجنة الأمنية في بلدة نبل في حلب، ويشير إلى أنَّ حوالي 2500 مقاتل عراقي شيعي سينضمون إلى داعش، وأضافت الوثيقة أنَّ هناك 150 عراقيا شيعيا مدربون جيداً قد انضموا إلى التنظيم، بالإضافة إلى 600 شخص آخرين ذوي اختصاصات مختلفة، ويقول عمر أبو ليلى -المتحدث باسم الجيش الحر والذي شارك في نشر العديد من وثائق النظام المسربة-: "لا شكَّ لديَّ بصحة هذه الوثائق، وقد تمَّ الحصول عليها من مكاتب النظام، وأخذ الأمر سنتين ونصف للحصول عليها".

[1] .. الثورة السورية وحصاد داعش.. المخرج الأخير: مهنا الحبيل، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/opinions/pages

[1] حنان زبيس, اي دور لايران بعد داعش , ليدرز العربية http://ar.leaders.com.tn/article/1766

وقد قام شيعة لبنان بتوجيه من قيادة حزب الله ببثِّ الفتنة من خلال تشجيع داعش إعلامياً فيما تقوم به من أعمال وحشية، ومن ذلك ما قام به ما يسمى بـ"لواء أحرار السنة" في بعلبك اللبنانية الذي بايع خليفة الإسلام المزعوم أبا بكر البغدادي، حيث اتَّضح أنَّه تنظيم شيعيّ إعلاميّ كبير، وبيان ذلك اعتقال السلطات اللبنانية لشخص شيعيّ يدعى حسين شامان الحسين، وهو لبناني مجنّس من أصول إيرانية، على خلفية تورطه بإدارة حساب يحمل اسم لواء أحرار السنة – بعلبك، كان يزعم التبعية لتنظيمات سنيّة ويبث بيانات باسمها، وهذا الاعتقال أحدث ردَّة فعل في الأوساط السياسية، إذ توجهت الانتقادات إلى حزب الله، وأمينه العام حسن نصر الله، الذي اعتبرت والدة الموقوف حسين شامان الحسين أنَّ ما يجري لابنها فداء له.

وقد سبق أن أعلن جماعة "الدَّولة الإسلامية في العراق والشام": أنَّه لم يشن هجمات في إيران، والسعودية، ودولٍ أخرى، امتثالاً لتوجيهات رموز "القاعدة"، وحفاظاً على وحدة المجاهدين،. وفي بيان ذلك قال أبو محمد العدناني المتحدث باسم تنظيم الدَّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): "ظلت الدَّولة الإسلامية تلتزم نصائح وتوجيهات شيوخ الجهاد ورموزه، ولذلك لم تضرب الروافض في إيران منذ نشأتها، وتركتهم آمنين، وكبحت جماح جنودها المستشيطين غضباً[1]، رغم قدرتها آنذاكَ على تحويل إيران لبرك من الدماء." وأضاف "كظمت غيظها كل هذه السنين، تتحمل التهم بالعمالة لأَلَدِ أعدائها إيران لعدم استهدافها، تاركةً الروافض ينعمون فيها بالأمن امتثالاً لأمر القاعدة للحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها في إيران". وتابع: "وكبحت جِماح جنودها وكظمت غيظها على مدار سنين حفاظاً على وحدة كلمة المجاهدين". وهذا سهَّل للحكومة الإيرانية أنْ تستغلَّ ما تقوم به جماعة الدَّولة من أعمال عنف ضد الشيعة العرب في العراق، لتسحق المناطق السنية العراقية، التي تخرج منها جماعة الدَّولة للقيام بأعماله ضد المناطق الشيعية. .

[1] كريستوف رويتر, مصدر سابق ص303

المطلب الثالث : القوى الكبرى ومحاربتها داعش

كان يجب على داعش ان تتعلم من تجربة القاعدة و دروس صراعها مع الولايات المتحدة الامريكية، و اجهزة الاستخبارات الامريكية والغربية و الإيرانية المحترفة.

هو سيناريو شبيه من التحالف و الدعم من الولايات المتحدة لداعش لأهداف أمريكية محددة في المنطقة ثم انقلاب عليها و محاولات لخوض معركة شبه وجودية مهعا.

والمنتظر بعد انقلاب داعش على الحليف الأمريكي، تسويغ تدخل اشرس وأعنف بعد استفزاز العملاق الأمريكي بالدعايات التوسعية الإمبراطورية، وذلك لتهاجم امريكا المنطقة من جديد بمباركات دولية لإحكام السيطرة على المنطقة و التمكن من إضعافها وتجزئتها و تفكيكها[1] ونعود إلى هذا القطب الدولي الذي التقت مصلحته مع مصلحة داعش وكانت افعال داعش على الأرض تلبي طموحاته الاستراتيجية الكبرى في منطقة الشرق الاوسط، هذا القطب كان يريد من داعش تنظيف امنه القومي من التطرفين الذين يقضون مضاجعه دوما في الشيشان التي لطالما شكلت شوكة في الخاصرة، فلربما كان هناك نجاحا في تصدير المقاتلين من هذه الدولة و من دول آسيا الوسطى المسلمة إلى العراق والشام وبالفعل، فعندما أسس داعش تميز عن النصرة بأن عددا كبيرا من عناصره ومقاتليه هم من غير العرب،

أكثر من ذلك، ففي المنطق الجهادي السلفي، المقاتل الذل يملك يقينا ما بعده يقين، بأن ابواب الجنه مفتوحة أمامه، لا يبحث عن راتب شهري يدفعه إلى الانتماء لهذا التنظيم الجهادي أو ذاك، لا بل تجده هو يجلب معه كل ما يملك ليمنحه إلى التنظيم، وهو ما فعله الكثيرون من المقاتلين الأجانب في صفوف داعش، خاصة الشيشانيين منهم وهذا منعطف يطرح سؤالا كبيرا: هل كان هناك في الشيشان من كان يزود المقاتلين بطريقة ما بأموال طائلة يريد أن تصل إلى وزارة مال الخلافة؟ هنا يبدأ الحديث عن التمويل غير المباشر لداعش، أي التمويل السياسي المتأتي من مجندين اخترقوا الشيشان و اخترقوا جيوب المتطرفين في الشيشان.

وبذلك، هل يمكننا القول إن منطق الثأر قد تجسد بكل ابعاده و مع كل أطرافه فالكأس التي سقتها الولايات المتحدة لروسيا القديمة، جاءت روسيا الجديدة لتسقي

[1] . ناجح ابراهيم وهشام النجار داعش السكين التي تذبح الإسلام ص 43-44 دار الشروق

الامريكيين منها؟ لكن كيف تمت الصفقة؟ ومن رعاها؟ وكيف بدأت الامور تنضج؟ وكم عدد الاشخاص الذين يعرفون ما يجري؟ وهل هم بعدد أصابع اليد الواحدة أم أكثر[1]؟

يمكن القول أن الممارسات الأمريكية منذ هجمات الحادي عشر من أيلول، قد ضاعفت من قوة من يرفع لواء الجهاد كوسيلة وحيدة لردع الولايات المتحدة و ثنيها عن سياساتها الإمبريالية و الظالمة بحق العرب و المسلمين، وأصبح القضاء على هؤلاء أشبه بالمستحيل، وذلك بسبب تمددهم و تجذرهم في المجتمعات العربية، وبسبب التنظيم الدقيق الذي يصبغ هذا التمدد أو ذاك التجذر.

الولايات المتحدة، وبالرغم من جميع المحاولات التي لجأت إليها، و بالرغم من الصفقات التي أبرمتها مع تيار ما سمته بالإسلام المعتدل، ليس فقط عجزت عن مكافحة هذه الجماعات، وإنما أيضا أدركت وأيقنت بأن هذا التيار العريض اصبح ثابتا وحيدا في معادلات المخاطر التي تواجهها في المشرق العربي و العلم الإسلامي، وأدركت أيضا أن تأثير هذا التيار على مشروعها في الشرق الأوسط يقتصر على العرقلة من دون ان يصل إلى حدود العائق القادر على شل مشروعها شللا نصفيا.

اليوم بعد مرور هذه السنوات، نجد الفكر السلفي الجهادي ليس فقط يجدد نفسه إنما يفرز من رحمته الجيل الجديد من الفكر الديني المتطرف، فالخوف كل الخوف من أجيال أخرى ترث هذا الجيل..وسترثه[2]

وكل ذلك حصل لأن منطق العلاقات الدولية المطبق و المخالف بل المناقض لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتحديد مبدأ عدم التدخل، هو من شكل البذرة الأولى لولادة أجيال جديدة من السلفية الجهادية، والولايات المتحدة والتكتل الغربي الذي يسير خلفها لم يتعقلنوا في سياساتهم وممارستهم، إذ ظلت الأحادية القطبية تمارس جنونها في الأرض قاطبة، وهي الأرض التي قبل أن تدور حول نفسها فإنها تنطلق من محور العالم و مركزه أي ما يسمى غصبا بالشرق الأوسط.

إن المسألة غير مقتصرة فقط على المنطق الجائر للعلاقات الدولية الذي فرضته الولايات المتحدة على العالم منذ انهيار القطب الروسي الثاني، فهناك من عمل من ابناء الجلدة على منح الولايات المتحدة صك مشروعية لسياساتها الخفية والمعلنة، فلاإخوان المسلمون العرب منهم و غير العرب صدقوا عن قناعة أو قلة دراية، لا فرق، صدقوا انهم القادرون على إخراج الولايات المتحدة من مأزق ممارساتها عندما يبادرون

[1] مروان قبلان مرجع سابق , ص 147
[2] الظاهرة الداعشية :اسباب ومخارج العدد1 ,2014

ليعطوها صكا إسلاميا سنيا شرعيا، وهي ايضا مشت مع الكذبة، فكانت النتيجة داعش والنصرة والله وحده يعلم من سيأتي بعدهما في المستقبلين القريب والبعيد[1]. على تعيين تنظيم يأتي توسيع الوجود العسكري الروسي في سوريا في جزء منه، ردا داعش "أبا محمد القدري" واليا على القوقاز، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للمصالح القومية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، في ظل تنامي المحفزات الداخلية لهذا التمدد، حيث تشغل منطقة شمال القوقاز التي تضم سبعة كيانات فيدرالية خاضعة للسيادة الروسية (الشيشان داغستان، أنجوشيا قبريدينو- بلقاريا، أوسيتيا الشمالية، قراتشاي ـ تشيركيسيا، ستافروبل كراي)، أهمية قصوى في التفكير الاستراتيجي الروسي، باحتياطاتها الطاقية المهمة، وبموقعها الجغرافي المتميز بين البحر الأسود غربا وبحرقزوين شرقا، مما يخول لها التحكم في طرق المواصلات والتجارة بين أوروبا وآسيا .

في صياغة السياسة الخارجية الروسية، رئيسيا كما يلعب المحدد الداخلي دورا فسعي موسكو لحماية مصالحها القومية، التي يتربع الأمن على سلم أولوياتها، أسهم في توسيع الوجود العسكري الروسي في سوريا، والقيام بضربات جوية ضد تنظيم "داعش" حيث يشكل ارتداد العناصر القوقازية المقاتلة بجانبه أو بالتنسيق معه نحو شمال القوقاز على العمق الاستراتيجي الروسي، يأتي في الدرجة الثانية ضمن الأخطار كبيرا خطرا . الخارجية بعد توسع الناتو شرقا ، تمثل المنفذ كما أن منطقة شمال القوقاز، بإطلالها على البحر الأسود غربا الرئيسي والمباشر لموسكو عبر مضيقي البوسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط، ومنه إلى ميناء طرطوس (سوريا)، نقطة ارتكازها في الشرق الأوسط علاوة على الخسائر الفادحة التي ستتلقاها موسكو في حال قيام الجهاديين بعمليات تخريبية تجاه خط أنابيب "السيل التركي" المنطلق من القوقاز الروسي عبر البحر الأسود .تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة لتماس النفوذ والمصالح الأمريكية والروسية[2]، حيث تهدف استراتيجية واشنطن في المنطقة إلى حماية أمن إسرائيل، بحسبانها نقطة ارتكاز للنفوذ الأمريكي، والسيطرة على نفط وغاز الخليج للتحكم في مصادر الطاقة العالمية، وقلب أنظمة الحكم المناوئة لها عن طريق دعم تيار الإسلام السياسي، في حين

[1] مازن شندب ، داعش دراسة اكاديمية وصفية تحليلية حول ماهية داعش (ماهيته.نشاته.....) الدار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة الاولى 2014 ، ص 137-138

[2] شوقي عرجون , صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسا بمنطقة جنوب القوقاز 2010/2000 اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتراه فالعلوم السياسية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الخارجية 2015 ,ص226

تهدف موسكو إلى الحفاظ على وجودها العسكري بالمنطقة(سوريا)، ومزاحمة النفوذ الأمريكي، وعقد شراكات اقتصادية مع دولها، بما فيها إبرام عقود لتوريد أسلحة.

إن الحديث عن إمكانية نجاح الضربات الجوية الروسية في القضاء على "داعش " مرتبط بنوعية تلك الضربات، وبطبيعة التنسيق الحاصل بين الأطراف الدولية التي تحارب التنظيم. فسلاح الجو الروسي سيعتمد "الضربات الانتقائية" تجاه المناطق التي تسيطر عليها كتائب وتنظيمات، أغلبية مقاتليها من آسيا الوسطى والقوقاز، ولن يكون لتلك الضربات تأثير كبير فى تنظيم "داعش" الذي يتجاوز عدد مقاتليه 20 ألفا كحد أدنى، إن وضعنا في الحسبان فشل موسكو لأكثر من 20 عاما في القضاء على الحركات الجهادية في شمال القوقاز الأقل عددا وعدة من "داعش ."كما أن أي تنسيق روسي-أمريكي لن يصل لمستوى الشراكة الاستراتيجية التي نما سينحصر في تعاون تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية للقضاء على التنظيم، او تكتيكي بغية الحفاظ على الحد الأدنى من مصالح الطرفين، في ظل سعي واشنطن إلى تغليب كفة التنظيمات المسلحة المعارضة لفرض التنحي على الرئيس السوري بشار الأسد، دون أن يصل ذلك إلى بسط "داعش" لنفوذها بدرجة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما ستعمل عليه ضربات التحالف تحت قيادة واشنطن .وستصبح المعادلة قابلة للتغير، حال نجاح سلاح الجو الروسي في الحد من تمدد "داعش"، وتقليص نفوذه، وخلق توازن جديد في القوى يميل لمصلحة النظام السوري، مما سيفرض حينئذ على واشنطن خفض سقف شروطها لإيجاد حل سياسي متفق عليه، بما فيه القبول بمرحلة انتقالية بوجود الأسد، وهو ما يلوح في الأفق، بعد تعليق وزارة الدفاع الأمريكية تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة بشكل مؤقت .

الفصل الثالث

محددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي

المبحث الأول: محدد تفاعلات البنية الدولية

المطلب الاول : العلاقات الامريكية الروسية بعد 2011

تأرجحت العلاقات الروسية على مر العقود مر من الزمن بين الصراع و التعاون والتحالف (وقد غلب الطابع الصراعي عن هاته العلاقات) اكثر اثناء الحرب الباردة ليدخل تفكك الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء الحرب الباردة ليدخل تفكك الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء الحرب الباردة بيانات جديدة على صعيد العلاقات الامريكية الروسية حيث انتهجت روسيا الشراكة مع الدول الغربية و الولايات المتحدة الامريكية و يعود ذلك ذاتا على الضعف الاقتصادي الذي عانت منه بعد التفكك دول الاتحاد السوفياتي اعتقادا منها ان التعاون سوف يحقق مكسب اقتصادي لروسيا بيدا نمط الصراع في العلاقات بين البلدين ظهر بعد تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا ،فبوتين أراد عودة روسيا القيصرية الى سابق عهدها فعمل على اصلاح سياسي و إقتصادي ،و لقد أثر هذا التغير الداخلي في روسيا على سياستها الخارجية ، خاصة في تعاملاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي نظرت بعين الريبة الى تصاعد القوة الروسية و بحثها دور المؤثر في النسق الدولي و عملت على الحد من التأثير الدور الروسي و كانت أهم نقاط الصراع هو حلف التاتو نحو دول اوربا الشرقية و هو ما يمثل تهديدا مباشرا لروسيا و هو ما ترفضه رفضا قاطعا و قد ظهرت عدة ازمات تخللت العلاقات الامريكية الروسيا منها الازمة الدرع الصاروخي الامريكي ،الازمة الجورجية، الازمة السورية و التدخل الروسي الازمة الاوكرانية و الحرب على الارهاب و سوف نتطرق الى ثلاث الازمات الاخيرة بشيء من التفصيل

1/ الازمة السورية : شكلت الازمة السورية نقطة اشتباك بين الولايات المتحدة الامريكية و روسيا ،فهي تشكل خط تماس استراتيجي لكلا الطرفين فروسيا ترى سوريا هي الملاذ الوحيد لعودتها كقوة دولية ضمن قوى النسق الدولي

و هي بذلك تساند نظام بشار الاسد الذي يخدم مصالحها في الشرق الاوسط و بوابة للبحر المتوسط ،و لهذا فان حضورها في منطقة الشرق الاوسط من العالم يمثل مقياس نهوض القوة الروسية و قدرتها على إثبات و جودها في مجابهة التحدي و الهيمنة الامريكية ، و تصفية آثارها في المنطقة و يعد نظام الاسد السوري حليف استراتيجي لروسيا لذا عملت روسيا على دعمه و الانظمة الاقليمية الموالية للنظام (ايران)[1] فقد قدرت مبيعات الاسلحة الى سوريا بمليارات الدولارات ، بالاضافة الى عشرات المشاريع المشتركة التي يتم التوافق و التعاقد بشأنها و تقدر قيمتها بمليارات الدولارات حيث جرى توقيع اربع اتفاقيات في 2012/01/09 تختص بالتعاون في مجال النفط و الغاز و تطوير العلاقات الاقتصادية ،التجارية و العلمية الى جانب تعهد روسيا بتقديم الدعم العسكري للنظام السوري و ضمن ما يسمى بالعقيدة النظامية الروسيا فان شكل النظام لا يهم مادام يحقق الامن و الاستقرار ليس بالضرورة نشر الديمقراطية ،و محاربة الارهاب و تبدو حيثيات و حسابات و المصالح الروسية راجحا في تحديد الدور الروسي و هو امر ينطبق على سائر الدول الغربية و العربية[2] في حين عملت الولايات المتحدة الامريكية على دعم المعارضة السوريا على اسقاط بشار الاسد تحت غطاء القضاء على النظم الشمولية و الاستبدادية ضمن الحراك السياسي في الوطن العربي و إسقاط الانظمة الشمولية و هي تهدف بذلك ابقاء سيطرتها على الشرق الاوسط و خلق انظمة بديلة تكون موالية لها ، تخدم مصالحها في المنطقة و حماية مصالح إسرائيل ، تعرضت امريكا لعدة انتقادات بعد التدخل في العراق و اثارت سخط الراي العام الداخلي و الخارجي بعد فشلها في تحقيق اهدافها المعلنة و الخسائر و التكاليف المادية و البشرية

[1] السيد أمين شلبي، **"بوتين وسياسة روسيا الخارجية"**، السياسة الدولية، العدد 175 ،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فيفري2009 ، ص257

[2] عبد العزيز مهدي الراوي , توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعدالحرب الباردة ع 35 ص1

التي تكبدتها في العراق ،لذا فقد إرجأت عدم التدخل العسكري في سوريا . في اول شهرين من بداية الازمة ودعت الى الاصلاح السياسي و تنحي بشار الاسد عن السلطة و طالبت النظام على القيام بإجراء اصلاحات تلبي مطالب المحتجين السياسية الاقصادية، الاجتماعية ثم انتقلت إدارت اوباما لممارسة الضغوط على النظام السوري تمثلت في العقويات الاقتصادية و مالية ، شملت الرئيس بشار الاسد و مواليه من المسؤولين السياسيين و الامنيين و هي عقوبات فردية لم يكن لها التأثير الكبير على نظام بشار الاسد ،كما ظهر الجمود الدبلوماسي على الموقف الامريكي في اتفاق جنيف الذي ترتكز على ست نقاط اساسية و لكنه لم ينجح بسبب الاختلافات بين الطرفين الروسي والامريكي حول مستقبل بشار الاسد في المرحلة الانتقالية[1]

بيد ان الولايات المتحدة الامريكية في ديسمبر 2012 حذرت نظام بشار الاسد من استخدام الكيماوي ضد شعبه ، الا ان الكيماوي أُستُخدِم ضد الشعب السوري،و لكن امريكا فضلت التروي و التحقق عن التدخل العسكري البري ،و حرص جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكة على الدفع نحو محادثات جنيف بين المعارضة ونظام بشار الاسد ،كما يعود التردد الامريكي الى ان التدخل يمكن ان يدفع كل من روسيا و الصين للاستمرار في دعم النظام السوري[2] في ظل الصراع الدولي بشأن الازمة السورية ممثلا بالموقف الصلب لكل من الصين و روسيا اللتين استخدمتا حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات منع تحرك دولي ايجابي اتجاه الازمة و وضع حد لتدهور الاوضاع في سوريا و محيطها الاقليمي .

من خلال ما سبق نرى ان الموقف الامريكي من التدخل الروسي في سوريا ينقسم الى جزئيتين رضى عن المشهد السوري ،بحيث تضمن واشنطن وجود شريك لها قادر على

[1] المركز العربي الديموقراطي , احمد احمدي ابراهيم احمدي , 27/03/2017

[2] محمد وائل القيسي , الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد سنة 2008 , ادارة براك اوباما نموذجا ,2016مكتبة العبيكان , الطبعة الاولى مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , ص240

انقاذ ذروتيها ،و ثنائي استياء من تمادي روسيا في فرض سيطرتها و إدامت وجودها و زيادة وتيرة انتهاكاتها للاجواء التركية ،اي المجال الجوي لحلف الناتو

ومن مظاهر الغموض في الموقف الامريكي بالنسبة للكثيرين التحالف الامريكي مع تركيا و دعمها لمن تعتبرهم الاخيرة إرهابيين (فصائل الكردية المسلحة)،وتنسيقها مع روسيا فيماهما خصمان تارخين و حاضرا ، فضلا عن مواقفها من الاسد المتراوحة بين إعطاء الشرعية له و نزعها عنه و بين التهديد بحربه و قبوله جزءا من الحل[1] .

تسعى الولايات المتحدة الامريكة من خلال مبدا القيادة من الخلف الى جعل القوى الاقليمية مسؤولياتها بإشراف منها ،كما ان التوافق الروسي الامريكي يشرح الكثير من الخلافات العميقة بين تركيا و امريكا بشان كيفية الحل السياسي في سوريا منها منع تركيا من إقامة منطقة عازلة او دعم الثوار عسكريا بما يكفي لإسقاط الاسد ،كما يمكن ان يكون اكبر هدف يمكن ان يحققه الروس لفرض سيطرته على سوريا و هو منع وصول الاسلاميين خاصة الاخوان المسلمين الى الحكم و هذا يفسر حماس الامارات و مصر السيسي للعدوان الروسي على سوريا. رغم ان النظام الايراني يتمتع بإعتراف دولي الا انه كنظام يكتسي صيغة دينية لا تتوافق مع القوى الغربية و روسيا و الاهم من ذلك فإن ان إنتصار للاسلام السياسي في سوريا سوف تنتشر عدواه الى باقي دول المنطقة و يصل الى جمهوريات روسيا الاسلامية ، لأن ذلك يترتب عليه انتقال الحماسة ال جمهوريات روسيا الاسلامية و تفتيتها ما يعني كابوس أمنيا لأمريكا قبل ان يكون كارثة على روسيا ، كما ان لروسيا مصالح استراتيجية مع امريكا و حلفائها الأوربيين ومن هنا تاتي قدرة أمريكا على فرض عقوبات عليها .

2/ الازمة الاوكرانية : ادى التدخل العسكري الروسي و ضم جزيرة القرم (الخطوة التي لم يتوقعها الغرب فلقد اعتبر ان اقصى تهديد من روسيا يتمثل في ضرب استقرار و أمن اوكرانيا) يعد تدخل الولايات المتحدة الامركية في الازمة الاوكرانية كان بالاساس بسبب

[1] سعيد الحاج, جدلية التوافق والتنافس الامريكي الروسي , المعهد المصري للراسات السياسية والاستراتيجية , 26فيفري 2016 , ص ص3-4

دوافع امنية و استراتيجية ، فانه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عملت الولايات المتحدة الامركية على الاهتمام بالدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي لتضمن تخلي هاته الدول على الشيوعية و الإرث السوفياتي فوجهت إهتمامها للدول و خاصة اوكرانية وذلك بسبب المفاعلات النووية السوفياتية كانت توجد بها ، و مع حدوث الاحتجاجات والاضطرابات في اوكرانيا و تدخل روسيا في الازمة الاوكرانية فانه عمل ذلك على إثارة قلق الولايات المتحدة الامريكة لأنه في معتقاداتها انه من الممكن عودة الهيمنة الروسية ،فزيادة النفوذ الروسية في اوكرانيا له اثر على عملية توازن القوى ،و هذا يؤثر على حلفاء الولايات المتحدة الامريكية خاصة الاتحاد الاوربي ،و دعمت الولايات المتحدة الامريكية المعارضة الاوكرانية و ارسلت عناصر من قوات الامركية والطائرات الحربية و لذلك لدعم قوات الحلف الاطلسي و رفضت نتائج تصويت الاستفتاء حول ضم اوكرانيا ،قد خلقت الولايات المتحدة الامركية الازمة الاوكرانية – الثورة البرتقالية – و مازالت تعمل على استمرارها و تقوم بتظليل الراي العام الدولي حول ما يسمى بالتدخل الروسي في شبه جزيرة القرم و ذلك محاولتها في تغطية على اطماعها في الهيمنة على اوكرانيا لضمها الى الناتو وجعلها محمية امريكية لتطويق الدولة الروسية بقواعد حلف الناتو المزمع إقامتها على الارض الاوكرانية و الضغط على الحكومية الاوكرانية لطرد الاسطول الروسي الموجود في القرم منذ اكثر من 200 عام[1] كما ارتكزت القراة الروسية للحوادث و الاضطرابات في اوكرنيا على ثلاث إدراكات راسخة لدة موسكو،و التي كانت عاملا مؤثر في تفسير السلوك الروسي إتجاه الازمة الأوكرانية ،تمثل الإدراك الروسي الأول في أن التظاهرات التي حدثت في أوكرانيا و إزاحة الرئيس يانوكو فيتش في توافق مع مصالح الغربية ، و أن الغرب لم يدعم تلك التظاهرات فقط ،بل كان طرفا أصيلا في قيامها .ومن هذا المنطق أدرك الروس ان هدف الغرب هو تنصيب حكومات موالية للغرب في الجوار الروسي الجغرافي ،كما تجسد الإدراك الثاني في أن إزاحة بانوكوفيتش من السلطة 21 أكتوبر

[1] جورجينا ثروت حلمي عزيز , اتداعيات الازمة الاوكرانية على العلاقة الامريكية الروسية ، المركز العربي الديمقراطي -2015/2013-قسم الدراسات والعلاقات الدولية

2014 ماهو إلا إنقلاب عسكري غير دستوري على الرئيس الشرعي المنتخب، و فسر ذلك ان الاتفاق الذي كان قد تم التوصل إليه ، بوساطة ألمانية فرنسية بولندية لان الرئيس و المعارضة في 21 فيفري 2014 ،بتشكيل حكومة و حدة وطنية انتقالية و تعديل دستوري كان قد رفضته المعارضة ، و هو ما دفع يانوكوفيتش للخروج من السلطة قسراً، في حين تمثل الإدراك الثالث أن الحكومة الأوكرانية الجديدة ،قد أتم السيطرة عليها قوميون متطرفون معادين للروس ،و يهددون سلامة الأقلية الروسية في أوكرانيا[1] وهكذا سيركز الموقف الروسي ،و يهددون سلامة الاقلية الروسية في اوكرانية و هكذا سيركز الموقف الروسي المستقبلي و المصالح السياسية و الاستراتيجية الروسية كما أن بوتين واجه اتهامات الانفصاليين في دونيتسك و لوغانسك بالخيانة إذا ظلت هاتان المنطقتان جزءاً من أوكرانيا في أي اتفاق سلام، او يفقده نفوذه داخل أوكرانيا ،إذا أصبحت فعلا جزءا من روسيا،و ما تقوم به روسيا حتى الان ،هي أن تحاول تحسين قدراتها على المساومة مع الغرب بهدف التوصل الى تسوية تضمن مصالحها في أوكرانيا ،من خلال إشاراتها المتكررة الى استعدادها لتصعيد الازمة في أي وقت بمعنى آخر سيحاول بوتين الإبقاء على الصراع في أوكرانيا مشتعلا حتى يحصل على اتفاق وفقا لشروطه

تجسد الازمة الاوكرانية النمط التنافسي و الصراعي في العلاقات الروسية الامريكية حيث ان اوكرانيا واقعة بين الولايات المتحدة الامركية فهي داعمة للمعارضة وللمتظاهرين و بين روسيا المسيطرة على نظام الحكم و يتضح ان المصالح الروسية في اوكرانيا أكبر من المصالح الغربية و مصالح الولايات المتحدة الامريكية وان حاجة اوكرانيا الى روسيا اكثر منها الولايات المتحدة الامريكية و نشر القوات داخل أوكرانيا له أدواته ، أوكرانيا بالنسبة الولايات المتحدة الامريكية انها ليست منطقة أمن قومي دائما و لكنها منطقة نفوذ الذي يجب التأني و الصبر في خيار استراتيجي عسكري اتجاه اما اوكرانيا بالنسبة لروسيا فانها تراها بلدا تابعا و امتدادا لمستعمراتها فهناك مصالح

[1] مرجع نفسه .

اقتصادية متبادلة لا يمكن التفريط بها حيث ان روسيا هي المورد الرئسي لاوكرانيا بالطاقة و خاصة الطاقة النووية [1]

3/ الحرب على الإرهاب : على الرغم من طبيعة الصراعية و عدم الاتفاق على الخريطة السياسية في الشرق الاوسط و اختلاف مصالحهما الا ان هناك اجماع و اتفاق تام في الاجندة السياسية لكلا البلدين المتمثل في المنظقة في تنظيم الدولة الاسلامية من العراق على الشام (داعش) ،فقد اقترح كلا البلدية خطة مشتركة للتعاون لمحاربة تنظيم الدولة و ذكر المقترح يهدف للسماح لروسيا و الولايات المتحدة الامريكية بتكثيف جهودهما المشتركة للقضاء على داعش ، وهي بهذا التحالف سيكون بمثابة هدية لبشار الاسد ، الذي سيرى الجماعات التي يحاربها ضعفت ، كما ستمنح للرئيس بوتين علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة و انفراجا في عزلته الدولية[2].

المطلب الثاني : العلاقات الروسية – الاوروبية

تطرح في طاولة العلاقات الاوروبية الروسية عدة مجالات و اهتمامات سياسية اقتصادية ، عسكرية ، و يظهر جليا التعاون الاقتصادي بينهما خاصة في مجال الغاز فروسيا تعتبر المولد الاول و الرئيسي لأوربا ، فحسب "زبغنيو بريجنسكي" تعد روسيا دولة مهمة في منطقة اوراسيا ، و لاعب رئيسي في المنطقة ، في حين نجد اوكرانيا مثلا دولة تنتمي لما يسمى بالمحاور الجيوبوليتيكية رغم انه يمكن ادراج دول دول اخرى ضمن الدول الاستراتيجية التي تمر من خلالها انابيب الغاز من روسيا الى اوربا الغربية ، كبيلاروسيا التي هي ايضا ضمن منطقة أوراسيا و لا تقل أهمية عن أوكرانيا فهما دولتان تقعان شرق أوربا ، أي يمكن اعتبارهما بوابتان للغاز الروسي نحو غرب أوربا[3]

[1] جورجينا ثروت , مرجع سابق
[2] المرجع نفسه
[3] برجنسكي زبيغنيو ,ترجمة امل شرقي , رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية عمان الاردن الاهلية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 1999 ,ص 59

تمثل روسيا محورا مهما في علاقاتها مع دول الإتحاد الأوربي بحيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي منذ أكثر من 30 سنة ، منذ السبعينات تتعاظم الأهمية الجيو-استراتيجية للمحروقات الروسية عندما نعرف أن الاحتياطات النرويجية من المحروقات هي في تناقص مستمر ، في حين تبقى الاحتياطات الروسية معتبرة ، و هنا تشير المعطيات أن احتياطات البترول و الغاز التي يعتمد عليها الإتحاد الاوروبي ستستمر على المدى الطويل ، ويظل الاتحاد الاوروبي غير قادر على على تجسيد التقاطعات المصلحية من جهة و روسيا من جهة أخرى في كثير من الاحيان ، لا سيما ما يتعلق بأزمات الشرق الأوسط ، الحرب في العراق و الحرب على الارهاب الذي بات يهدد الداخل الاوروبي ، بالاضافة الى الملف النووي الايراني ، حيث تسعى الدول الاوروبية و روسيا الى حل هاته المشاكل بطريقة سلمية ، فوجود مؤسسات مختلفة تجمع بين الطرفين مثل مجلس حلف الناتو-روسيا ، مجموعة الدول السبع الصناعية +روسيا... لم ترقى بعد الى مستوى هذه التحديات الإقليمية الدولية

المطلب الثالث : العلاقات الاوروبية الامريكية

إن جعل هذا العالم بلا قيادة ليس قصة أمريكا المقلصة الحجم فهناك حاجة إلى سنين عديدة ليشغل أي بلد أو تحالف بلدان يمتلك الموارد والثقة بالنفس فراغ القيادة المتسع. ولأن G7هي مفارقة تاريخية والـG20هي طموح أكثر مما هي منظمة فقد أطلق بعضهم الـG3على التحالف الذي يمكن أمريكا وأوربا واليابان من جمع مواردها لتحقيق لأهداف المشتركة، ولكن العقبات أمام الـG3 الفاعل أو أي شيء قريب منه هائلة، أولا مع تدهور مفاوضات قمة المناخ في كوبنهاغن و ظهور الأزمة المالية في الأفق كان مصير المحاولات في عالم اليوم الفشل في مواجهة التحديات من دون تعاون و تضحية فعالة من البلدان الجديدة

ثانيا يختلف الأمريكيون و الأوربيون حول العدد المتزايد من القضايا المركزية، من تقييم العمل المتساوي داخل الناتو إلى كيفية تجديد الإقتصاد العولمي و تنظيم البنوك و السلام بين الإسرائليين والفلسطينيين.

والأهم هو أن المشروعين الاوربيين كانوا قد واجهوا سنوات من المساومة المرة لإسترجاع الثقة بالمنطقة الأوربية بعد أزمات الإتمان في العديد من بلدان الإتحاد الأوربي و ربما أن عملية الشفاء تسترجع قوة أوربا من الداخل.[1]

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الإتحاد الأوربي لب الإستقرار السياسي و الثراء الاقتصادي العالمي. وإذا ما عملا معا، تصبح أمريكا وأوربا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي. ومع ذلك غالبا ما يكونان على طرفي نقيض. وحتى قبل الإختلاف الصاخب في العام 2003 بشأن العراق، كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من ان أوربا لاتفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي.

وكانت الشكوى التي غالبا ما يرددها الأوربيون أن امريكا تبالغ في التصرف بمفردها. لذا فإن نقطة البداية الجيدة لتقييم العلاقة الأطلسية، هي طرح السؤال التالي: مذا لو فعل الأوربيون ما يكفي و ماذا لو قلل الأمريكيون من التصرف بمفردهم؟

أن الشكوى الأمريكية مبررة من الناحية الإحصائية. فمع أن إجمالي الناتج المحلي القومي للإتحاد الأوربي مساو تقريبا لإجمالي الناتج المحلي القومي لأمريكا، فإن الإتحاد الأوربي، الذي يضم حاليا 15 دولة و375مليون نسمة في مقابل 280 مليون امريكي ينفق أقل من نصف ما تنفقه أمريكا تقر يبا على الدفاع. كما أنه في السنين الخمسين الأخيرة، تم نشر القوات الأمريكية على التراب الأوربي بغية حماية أوربا من التهديد السوفياتي. بل إن اوربا كانت فعليا محمية أمريكية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى بعد الحرب الباردة كانت القوات الأمريكية رأس حربة المجهود العسكري الذي بذل في إخماد أعمال العنف التي اندلعت في دول البلقان الأولربية. كما كانت أوروبا المستفيد من

[1] عالم بلا قيادة.أيان بريمر.دار الفرابي-بيروت- لبنان الطبعة الأولى 2013 صفحة 33-34

الناحية الإقتصادية من الدور السياسي و العسكري الباعث على الإستقرار الذي لعبته الولايات المتحدة في كل من الشرق الأوسط الذي تعتمد على نفطه أوربا اكثر مما تعتمد انريكا والشرق الأقصى الذي يتزايد حجم التجارة الأوربية معه بإطراد. وهكذا كانت أوروبا راكب بالمجان بالنسبة للأمريكي العادي[1] ، لا يمكن التعليق على ما ساقه غيلوديس إلا بوصفه كلاما منطقيا، ففي الحالة العادية تؤدي نهاية حرب كبرى ما- بتحقيق النصر فيها أو بخسارتها – إلى حدوث تغيرات عديدة في النظام القائم تصل إلى حد مؤسسات جديدة أكثر تلاؤما مع الواقع الجديد ومع دروس الماضي، وهذا ما حدث مثلا بعد الحرب العالمية الثانية. نصف قرن بعد ذلك، تنتهي الحرب الباردة لتتغير معها مسلمات كثير، ويبدو أن قاعدة الحالة العادية الذكورة اعلاه هي واحدة من هذه المسلمات التي لم تصمد امام تيار تحولات الجارف. ذلك ان هذه القاعدة لم تسر على المؤسسة عبر لأطلسية (منظمة اتفاق شمال الأطلسي NATO) التي مثلت أداة الرئيسية للدور الأمريكي الحاسمفي توجيه نظام الامن الأوربي المتداعي.

لقد استطاع الحلف الاطلسي ان يحطم الرقم القياسي في إستدامة الأحلاف فلا يوجد اي حلف في التاريخ دام 50 سنة كما فعل الناتو حين احتفل بذكرى مرور هذه السنة عام 1999م. وإلى جانب ذلك، فمن الواجب الإعتراف أن منظمة الناتو ساهمت بشكل كبير و حاسم في الحفاظ على الأمن والسلم في أوربا طيلة اكثر من 40 عاما. لقد إستطاعت المنظمة اتلأطلسية القيام بمهمتها الأصلية على أحسن وجه وذلك بإعتراف جميع أعضائها، حيث جاء في إعلان قمة لندن الأطلسية في الخامس و السادس من شهر جويلية ما يلي:"من بين جميع الأحلاف الدفاعية التي عرفها التاريخ حلفنا هو افضل من قام بمهمته على أحسن وجه ومن المفارقة أن هذا النجاح كان بإمكانه ان يؤدي إلى زوال الحلف الاطلسي، ويكون بذلك الحلف"ضحية لنجاحه" بعد ان حقق غايته المعلنة في إحتواء الشيوعية ومنع الاتحاد السوفييتي من الهيمنة على أوروبا كاملة.

[1] الإختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم لـ زبيغنيو برجينسكي .دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان 2004 ص106-107

شرعت الولايات المتحدة مباشرة بعد أن وضعت الحرب الباردة اوزانها في حملة واسعة بذلت خلالها مجهودات كبيرة لإقناع جميع حلفائها بأن منظمة الناتو –الواقعة تحت سيطرتهم- اصبحت أكثر من أي وقت مضى ضرورية ولابد منها لأمن القارة العجوز وانه لا شيء ممكن دون "الزيادة في إشعاع" منظمة تراقبها واشنطن كلية.[1]

في أواخر التسعينات صرحت إدارة كلنتون بأن "حلف النيتو يمكن أن يتحول إلى قطعة أثرية من الماضي" إذا قام الأوربيون بإنشاء منظمة عسكرية خاصة بهم، خارجة عن دائرة السيطرة الأمريكية، وفي هذا الصدد تم تقديم عدة اقتراحات بخصوص إنشاء قوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوربي، تكون غير خاضعة للفيتو الأمريكي أو نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي الذي يثيرحنق الأوربيين بحكم طابعه الوهمي. على أنه نظام لا يضمن الاستقرار، وهو مؤشر على سياسة واشنطن الأحادية المتنامية التي بدأت مع إدارة كلينتون، لأن العقيدة الأطلسية لم تعد تتمتع بنفس البريق بالنسبة لمنطقة أصبحت تضاهي أمريكا من حيث القوة الإقتصادية.

لكن بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أبلغت الادارة الأمريكية حلفاءها الأوربيون بان مجال مساهمتهم يقتصر على تقديم قوات محاربة اما تحديد مكان و كيفية استعمال تلك القوات فامره متروك للولايات المتحدة وحدها. ولهذا ونظرا لسياستهم الداخلية و تمثلهم لانفسهم كقوة عالمية من الطراز الأول فأن الألمان والفرنسيين والإطاليين قاموابإرسال أعداد قليلة من القوات المسلحة إلى افغانستان، حتى و ان ضلت العقيدة الأطلسية مهيمنة على عقول كثير من الأوربيين، خاصة البريطانيين منهم. وقد اسنتكف البنتاغون من الاستعانة بالقوات الأجنبية في البداية ، لكنه اضطرة إلى الاستعانة بها اخيرا عندما طال امد الحرب الأفغانية اكثر مما كان متوقع، فرحبت واشنطن بالدعم الإضافي من القوات، لكنها رفضت التشاور مع شركائها في النيتو بشان القضايا العسكرية والسياسية، فبدأت بذلك تقلق كبار حلفائها. وعليه فإن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد انه رغم اسمترار

[1] أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة زهير بوعمامة دار الوسام العربي 2011 الطبعة الأولى ص263

أوربا في حشد قواتها المسلحة إلى جانب الولايات المتحدة، إلا انها تعمل في الوقت فسه على استرجاع إستقلالية قرارها وهويتها الخاصة، وإن بطرق متفاوتة بين بلدانها.[1]

[1] غابرييل كولكو ، مرجع سابق، ص 118-122

المبحث الثاني : القوى الصاعدة

المطلب الاول : دول البريكس

استحدث مصطلح الدول الصاعدة من طرف الاقتصادي الهولندي "أنطوان فان اجتمال" في التجمع المالي الدولي 1981 ، و سميّت ايضا الاقتصاديات الصاعدة ، القوى المنبثقة كانت هذه الدول تقدم فرص مناسبة للمستثمرين كما تطورت بها اسواق البورصة ، جاء هذا تزامنا مع بحث بنوك الاستثمار الامريكية عن اسواق لتعظيم مكاسبها ، وحماية مكانتها كقوة في الاسواق المالية ، كما ان الدول الصاعدة هي تلك الدول الاقل تقدما من الدول المتقدمة تتميز بخصوصيات معينة تظهر في المجال الاقتصادي و هي : النمو السريع مستوى معيشي للأفراد متجه نحو الدول المتقدمة ، الشركات الجديدة ، والبنية التحتية ، نوعية حياة المواطنين ، واندماج سريع في الاقتصاد العالمي على الصعيدين التجاري و المالي

صعود هاته الدول جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية و القوى الاقتصادية الغربية القائمة ، ومن بين قوائم الاقتصادات والدول الصاعدة المتعددة و المختلفة باختلاف المعايير التي وضعت لتحديد الصعود و تعريفه ، تميزت بعض الدول بتجاربها التنموية المميزة ، و بقواها و قدراتها الكامنة الهائلة ، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة" وابرز تلك القوى هي التي اطلق عليها مجموعة "البريكس" اختصاراً للمجموعة التالية من الدول : البرازيل روسيا ، الهند ، الصين ، وجنوب افريقيا.

اصبحت هذه الدول أكثر تأثيرا ونفوذا ، لا سيما بعد استمرار انجازاتها التنموية وترابطها ومأسسة علاقاتها ، واسهامها في الحفاظ على النمو و استقرار الاقتصاد العالمي بعد الازمات الخطيرة التي عرفها حيث تشكل مساحة هذه الدول 30% من

مساحة اليابسة ، ويقارب عدد سكانها 40 % من سكان الارض ، و 18 % من حجم التجارة العالمية ، و تتخطى نسبة مساهمتها في النمو العالمي 50% حاليا .[1]

ووفقا لتوقعات دراسة غولدمان ساشز التي تعتمد طرائق احصائية للتطرق الى البيانات و المشاكل الاقتصادية ، أن الصين و الهند ستضعان كل الدول في حالة هوان ، باستثناء الولايات المتحدة و حسب نفس الدراسة فإن ارتفاع الناتج المحلي الامريكي من 10.1 الى 35.1 تريليون دولار ، والناتج الاجمالي المحلي الياباني من 4.4 الى 6.7 تريليون دولار ، و الناتج المحلي الالماني من 1.9 الى 3.6 بلايين دولار ، في ذلك العام . ولكن من المتوقع ان يرتفع الناتج الاجمالي المحلي في الهند من 0.5 الى 27.8تريليون دولار ، و الناتج المحلي الاجمالي في الصين من 1.4 الى 44.4 تريليون دولار[2] . و تشير التوقعات الى ارتفاع الناتج الاجمالي المحلي لكل من البرازيل و روسيا ، على التوالي من 0.5 الى 6.1 تريليون دولار ، و من 0.4 الى 5.9 تريليون دولار

وهكذا سوف تحل الصين محل الولايات المتحدة الامريكية كأكبر إقتصاد في العالم وتحل الهند في المرتبة الثالثة

وأعادت ازمة 2008-2009 المالية العالمية التأكيد على هذا الانطباع ففي حين تقلصت اقتصادات امريكا ، اليابان ، و المانيا نمت اقتصادات البرازيل بنسبة 2% ، الهند بنسبة 6% والصين بنسبة 9% ، لتزداد في 2009 نسبة البرازيل 5% و هي احدى الدول التي احتلت المراتب الاخيرة في نسبة المعاناة من انكماش النشاط التجاري ، والاولى بينها في الخروج من هذه المعاناة ، وهي تخطو خطوات واسعة لتصبح خامس اكبر اقتصاد في العالم في مدة لم يتخيلها غولدمان ساشز قريبة الى هذا الحد ، متخطية بذلك فرنسا وبريطانيا في وقت ما بعد 2014 . و اعادت مؤسسة كارنيجي للسلام الديمقراطي التأكيد على الناج الاجمالي المحلي للصين سيتخطى بالفعل الناتج المحلي الاجمالي للولايات

[1] توفيق حكيمي ، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ، ص 145

[2] لورنس سميث ، العالم في العام 2050 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى2012 ، ص 58

المتحدة الامريكية في العام 2032 على الارجح . وفي العام 2050، سوف تبقى الاقتصادات الثلاثة الأكبر في العالم من نصيب الصين (45.6 تريليون دولار) ، والولايات المتحدة (38.6 تريليون دولار) والهند (17.8 تريليون دولار)[1]

حسب الادبيات النيواقعية فإن النظام العالمي هو نظام يتسم بالفوضى بمعنى انه لا توجد سلطة عليا تمارس ما يعرف بالاكراه المشروع هذا ينتج عنه ان النسق الدولي محكوم بالكيانات التي لها القوة الكافية لذلك.[2] و لأن الدول هي الكيانات المحورية في النسق تؤهل لممارسة الاكراه المشروع بناءا على قوتها العسكرية اساسا فرغم اهمية التفوق الاقتصادي لخلق قوة نوعية تبقى القدرات العسكرية هي أوضح صورة من صور القوة على المستوى الدولي ، ولفهم سيرورة وعمل هاته القوة التي عادة ما تكون موزعة على اكثر من قطاع يجب ان ندرك ان كل اسبقية لدولة معينة في قطاع معين يساهم في خلق زخم معين ما يمس قطاعات اخرى مما يعزز فرصها في جعلها قوة مسيطرة في النسق الدولي . طرح "جورج مودلسكي" فرضية حاجة الدول الى ايجاد مكان ريادي و نوعي في دورة الابتكار العالمي للتمكن من فرض سيطرة نوعية خاصة في القطاع الاقتصادي ما يمهد و يحفز تلك الدول للعب دور مؤثر في السياسة العالمية ، فالدولة التي لها قدرة ابتكار ريادية تستخدمها لتعزيز قطاعها العسكري تجد عادة تطبيقات عسكرية آنية لهذه الابتكارات مما يؤهلها بذلك لان تكون قوة في النسق الدولي و ذلك من خلال فرض نوع من التفوق العسكري على بقية الدول الأخرى .

فالقدرات العسكرية تمكن الدول من الدفاع عن نفسها ازاء أي عدو أو منافس، داخلي أو خارجي تزامنا مع تمكين صانعي القرار في هذه الدول من تحقيق أي مصالح لدولتهم حتى لو تعارضت مع مصالح الكيانات المنافسة. وقد لخصها "بيتر بارت" بقوله : "القوة العسكرية تعبر و تتداخل مع قوة الدولة بأشكال عدة داخل وخارج حدود الدولة، وكذلك هي واحدة من الادوات التي أنشأت القوة السياسية وجعلتها دائمة".

[1] المرجع نفسه

[2] جون ميرشايمر ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ، ماساة القوى الكبرى ، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود ،2012 ص 51

فهم القوة العسكرية وطرق قياسها في عصر مابعد الحداثة يستوجب الَّتركيز على اطار عمل يجمع بين تحديد أهم عناصر القوة العسكرية التي تملكها الدولة (الموارد الاستراتيجية) ثم تحديد فعاليتها كوحدات منفردة و كذلك قياس فعاليتها في العمل (القدرة التحويلية) كمنظومة متكاملة تحوز على خاصية اعتماد متبادل فيما بينها.

محاولة تقييم الأداء العسكري لدولة معينة يجب أن ينطلق من فحص للموارد المالية والإنسانية والمادية والتكنولوجية الي يضعها صانع القرار تحت تصرف المؤسسة العسكرية في دولته .فالقوة العسكرية للدولة تتعلق أساسا بقدراتها وحجم مورادها البشرية والاقتصادية التي تحدد شكل و حجم المؤسسة العسكرية في تلك الدولة.

كما يعتبر حجم ميزانية الدفاع – مبدئيا- اكثر محدد عمومية للمصادر التي توفرها الدولة للجيش. لفهم حجم ميزانية الدفاع يؤشر لفهم مدى قوة المؤسسة العسكرية في دولة معينة مقارنة بمؤسسات أخرى فيها، وتبعث معنى عام لحجم الجيش في صفته المطلقة. لكن لتحصيل فهم أكثر عمقا لمدى تأثير ميزانية الدفاع على قوة وأداء الجيش يجب تحليل أنماط انفاق هذه الميزانية خاصة العلاقة بين طبيعة التهديدات التي تواجه الدولة الاقسام العسكرية التي لها الميزانية بما يضمن الكفاءة العسكرية في المعارك والتفوق النوعي للجيش أمام مصادر التهديد. و حجم الانفاق على أقسام البحث والابتكار والصيانة داخل المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: الصين كقوة صاعدة

منذ نحو عقدين من الزمن، ازداد الاهتمام الاكاديمي و السياسي العالمي بالسياسة الخارجية الصينية، وهذا مرده عدة أسباب؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، ومع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض مستوى التوتر العالمي في الحقبة الثانية منها في عقد الثمانينات من القرن المنصرم، توسعت رقعة اللعب والتبادل تحت لواء مبادئ الرأسمالية التجارية،

وأهمها انفتاح الأسواق على بعضها البعض.[1] وظهرت الصين قوة تجارية وبالأخص مصدرة لسلع تنافسية استفادت من سوق عمل داخلية مضبوطة قانونيا وملائمة لانتاج كم هائل ذي تكلفة منخفضة مقارنة مع دول صناعية عديدة و بالأخص في الشمال العالمي.

في هذا الإطار، مثلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع اسواق استهلاكية فهي حاولت ترسيخ شراكات موجودة تاريخيا مثلا مع دول عديدة في الشرق الأوسط اضافة إلى السعي الدؤوب وراء اسواق جديدة مثل القارة الإفريقية.

تفرض متغيرات داخلية اتجاه معين في السياسة الخارجية الصينية حيث يؤثر مستوى القوة والامكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجة من حيث الاهداف والمخرجات، بما يتناسب مع ادراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم ولا للدور الذي يمكن ان تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

وعلى ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات واهداف السياسة الخارجية الصينية، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الصينية من خلال جملة من المبادئ

*تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، وخلق بيئة امنية، وتسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ

- الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي

- عدم الاعتداء

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية

[1] عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية ، مجلة سياسات عامة ، العدد21 تموز/يوليو 2016 ص ص 26-40

- التعايش السلمي[1]

- المساوات الدولية

*تقوية التضامن مع الدول النامية، تقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

*تسعى الصين لإستقرار العلاقات الدولية، ووضع نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد.

*تكريس العدالة الدولية، حيث لاتدخر الصين جهد في الحفاظ على السلم العالمي، وتسوية النزاعات الدوالية.[2]

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين"

المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال:

*مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

*التشبث بالموقع الدولي للصين وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة وإصرار الصين على تعريف المصالح القومية انها داخل الحدود.

* هدوء رد الفعل

* إخفاء القدرات المتوفرة

* كسب الوقت.

[1] - وليد عبد الحي و آخزون. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 30.

[2] محمد السيد سليم. آسيا و التحولات العالمية. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998. ص 130

إذ فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم الى حد كبير لصنع القرار في الصين، والذي يعمل وفق جملة من الأهداف الرئيسية:[1]

*الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على ان التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، وحاليا اعطت الصين الأولوية لهذا الهدف وهو ما سيتضح اكثر من خلال الفصل القادم.

* الهدف الثاني: هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة والاستقلال وقد جعلت القوة الاقتصادية تحديث المؤسسات العسكرية، وتم الاسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الاقليمية.

* الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصيم احداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسد ذلك في علاقاتها من الدول الأوربية والشرق أوسطية.

* انتهجت سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على انها لاعب هام في الأسواق العلمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية و تدفق الاستثمارات الخارجية.[2]

فيما يخص قضية انتشار الاسلحة النووية في العالم، اثر ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية

فمع ازدياد حدة الازمة النووية لكوريا الشمالية خلال الصيف الحالي اتجهت الانظار نحو اعدائها في امريكا و"بيونج يانج" كما كان دور بكين كطرف ثالث يحضى باهتمام غير كبير رغم انه على مستوى عالي من الأهمية وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين فقد تدخلت بجرأة شديدة النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية وارسالها مبعوثين رفيعين المستوى الى "بيونج يانج" بالإضافة الى

[1] شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". في:
http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read

[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 130

تحويل قواتها الى الحدود[1] الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحث الثلاثية في بكين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط.

حيث قامت ايضا خلال الصيف الحالي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما تلاها العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "ديابينجو" بين "واشنطن" و "بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات.

و بصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه منافي تماما للتيار السلبية وعدم تحمل لاعباء مسؤولية الذي كانت تتبعه الصين اتجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى ان تلك المبادرات ايضا تعد طفرة تحول هائل في حد ذاتها على الرغم من ان الصين لازالت في طريقها لتحقيقها وذلك باعتبار الصين لعب له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن في خلال السنوات الاخيرة بدات الصين تتخذ خطوات توصف بانها اقل مواجهة واكثر تحضر وثقة بالنفس ولكنها في بعض الاحيان تبدوا اكثر بنائية ازاء الشؤون الاقليمية والعالمية.[2]

وعلى العكس مما كان معروف خلال العقد الماضي فان الصين باعتبارها اكبر دول العالم سكانا تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد،حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات و المبادئ والمعايير الدولية الراهنة من اجل تعزيز مصالحها الدولية حتى انها سعت من اجل اضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محددة.[3]

ونظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادلواهمية توسيع العلاقات والانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير.

---

[1] شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". في:
http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read

[2] شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". في:
http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read

[3] - فايز فرحات. " الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة". قراءات استراتيجية. في:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm

ومن اكثر شواهد التغير وضوح منتصف التسعينات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية الى جانب انضمامها الى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمة القيادية متعددة الجوانب، ومن خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وتأسيس منظمة شانغهاي، ومنظمة الآسيان، منظمة التعاون للمحيط الهادي (آبك)، وتنظيمها لمنتدى الصين افريقيا بالضافة الى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الامنية الدولية.

ونتيجة لهذه التطورات اصبحت سياستها الخارجية لصنع القرار اقل من الناحية الفردية واكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما اصبح الدبلوماسيون الصينيون اكثر تحضر في التعبير عن اهدافهم.

وبصورة اشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلا من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ضل ولاية كل من "ماوزيدونج" و"دينج كزيا اوبينج" فقد اصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات وضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين يتصف بمرونة اكثر، والتحول الى دوائر مؤسساتية اكثر فاكثر.[1]

وعلى الصعيد الامني، ازداد الاهتمام بالصين مع ضعف مقدرات الروسية بعيد الحرب الباردة وبروز الصين دولة ذات اقتصاد قوي، فضلا على الانفاق الملحوظ على التسلح والمقدرات العسكرية النووية، اضف الى ذلك القوة السياسة المميزة بوصفها احد حاملي ادات النقض(الفيتو) في مجلس الامن الدولي.

في عام 2013م تناول عدد من الصحف تقرير يشير ان القوة الهسكرية للصين في منطقة المحيط الهادي الاسياوي تقترب من مثيلتها امريكية، اشار التقرير الى ان نمو الصين في مجال الصناعة سيمكنها خلال العقدين القادمين من ان تمثل تحديا قوي للتفوق

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 133

العسكري الامريكي في المنطقة المحاذية للصين والتي تشمل اليابان و التايوان، وذلك في مجال حاملات الطائرات ومقاتلات الشبح.

من بين مليار و356مليون نسمة هم اجمالي عدد السكان في الصين، يوجد 2.333 مليون جندي نشط في الجيش الصيني بالضافة الى 2.3 مليون جندي احتياط.

فحتى لو خفضت الصين قواتها العددية كما تم الاعلان، سيبقى الجيش الصيني هو الاكبر من حيث اجمالي عدد الجنود.

جدير بالذر ان الصين تحتل المركز الأول في العالم من حيث اجمالي عدد الجنود في الخدمة يليه الولايات المتحدة ثم الهند، هذه الدول الثلاثة هي الدول الوحيدة التي كسرت حاجز المليون جندي في الجيش.

من حيث قوات الاحتياط فإن الصين تحتل المركز الخامس خلف كل من فيتنام وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وروسيا.

طبقا لتقارير وزارة الدفاع الامريكية فان الصين تقوم بتطوير اسلحة الطاقة الحركيةوأشعة الليزر عالية الطاقة، وأسلحة الميكروويف عالية الطاقة، وأسلحة حزم الجزيئات، وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية.[1]

تعتمد الصين في تحديث أسلحتها على مبيعات التكنولوجيا المتقدمة من حلفاء الولايات المتحدة، تشمل هذه التكنولوجيا محركات الديزل الأوربية المتقدمة من اجل السفن الصينية، وتصميمات المروحيات العسكرية من يورو كوبتر الأوربية، والمروحيات والغواصات المضادة للسونار من فرنسا، وقوارب الصواريخ الأسترالية المتقدمة وتكنولوجيا الصواريخ والليزر الإسرائيلية.

[1] علاءالدين سيد ، القوة العسكرية الصينية ، التزيع والتسليح و المهام و العقيدة العسكرية www.sasapost.com/china-armed-forces/

تمكنت الصين خلال العام الحالي من تخطي كل من المانيا و فرنسا لتصبح في المركز الثالث عالميا كأكبر دول العالم في تصدير السلاح بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا.

من بين هذه الأسلحة الصواريخ الباليستية المضادة للسفن من نوع(df-12d، هذا الصاروخ هو أخطر ما يهدد قوات الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي الآسيوي والذي يلقب بإسم "قاتل حاملات الطائرات"، هذا الصاروخ هو صاروخ باليستي متوسط المدى و المخصص تحديدا لمهاجمة حاملات الطائرات الأمريكية، يستطيع هذا الصاروخ تجنب دفاعات القوة البحرية الأمريكية و مهاجمة السفن بسرعة أعلى من سرعة الصوت.

قام الصين مؤخرا بتصنيع أولى مقاتلات الجيل الخامس والتي تطلق عليها اسم(CHENGDU J-20 FIGHTER)، وهي طائرة حربية مزودة بمحركين في طور الإعداد النهائي. لا يعرف بالضبط مذا ستكون مهامها القتالية لكن يرجح ان تتمكن الطائرة من السير في عدة اتجاهات نتيجة تصميمها القوي.

غالبا ما ستكون الطائرة من النوع بعيد المدى و السريع والتي يمكنها الطيران على مستويات منخفضة مع احتمال كبير ان تكون من النوع الذي يمكنه التخفي عن الرادارات، ومن المتوقع ان تدخل حيز التنفيذ 2020.[1]

لعقود طويلة اعطت الأقمار الصناعية الأمريكية دات المهام العسكرية التفوق النسبي للولايات المتحدة في ساحات المعركة، هذا الأمر في منتهى الأهمية لطبيعة العقيدة العسكرية الأمريكية التي تفضل الإشتباك و الرصد عن بعد. قامت الصين بتطوير صاروخ مشتق من (DF-21)يدعى (SC-19)، وهو صاروخ باليستي محمل بما يسمى مركبة قتل الطاقة(KT-2)، هذاالصاروخ يمكن إطلاقه لفضاء وتوجيهه بالأشعة تحت الحمراء.

[1] علاءالدين سيد ، القوة العسكرية الصينية ، التزيع والتسليح و المهام و العقيدة العسكرية
www.sasapost.com/china-armed-forces/

هذا الصاروخ لا يحمل متفجرات، لكنه يستطيع تدمير الأقمار الصناعية عبر الإصطدام بها فقط.

هذا الصاروخ الذي يمكنه الوصول للمدارات المتوسطة حول الأرض يمثل خطرا بالغا على اقمار الملاحة الأمريكية.

تملك الصين ثلاث سفن ناقلة للجنود من النوع (071) والتي يطلق عليها لقب "التمساح البحري" نظرا لقدرتها على نقل وإنزال الجنود البحريين على الشواطئ المعادية. كل سفينة من هذه السفن يمكنها أن تنقل حمولة تقدر بحوالي 20 ألف طن ويبلغ طولها 700 قدم تقريبا وتستطيع نقل كتيبة كاملة ما بين 400-800 جندي تملك هذه السفينة أيضا مهبط طائرات يسع طائرتي نقل هيليكوبتر، كما تملك حظيرة طائرات تتسع لأربعة طائرات هيليكوبتر ناقلة.

تستطيع هذه السفينة أيضا نقل العربات والدبابات العسكرية،

الحرب المعلوماتية، يسود الاعتقاد في الأوساط العسكرية بان الجيش الصيني أنشأ وحدة للحرب الإلكترونية في وقت مبكر من أجل ضمان التفوق في الحروب المستقبلية[1]. أكثر سلاح غامض بالنسبة للولايات المتحدة في الترسانة العسكرية الصينية هو هذه الوحدة وقدرتها على شن عمليات هجومية اكترونية. تعريف الهجوم الإلكتروني هو تعريف واسع يشمل عدة اقسام بدءا من شن العمليات النفسية وحتى تدمير البنى التحتية للولايات المتحدة.

[1] علاءالدين سيد ، القوة العسكرية الصينية ، التزيع والتسليح و المهام و العقيدة العسكرية
www.sasapost.com/china-armed-forces/

المطلب الثالث : القوى التصحيحية

يطلق مصطلح قوى او سياسات مراجعة الوضع القائم على تلك السياسات التي تنتهجها الدول بصدد مراجعة أو تغيير توزيع القوى السائد في نسق دولي معين، لما يحمله هذا التصحيح من آثار ايجابية على موقع هذه الدولة في النسق القائم، ومن ثم فان انتهاج الدولة لسياسات مراجعة الوضع القائم يعبر عن رفضها للأوضاع الدولية القائمة والتمرد عليها باعتبارها لا تستجيب للمكانة الحقيقية التي تستحقها هذه الدولة.

ويمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طبيعة هجومية من الوجهة الإستراتيجية، ومن الملاحظ أن الدول التي تنتهج هذه السياسة عادة ما تعارض أية مقترحات تفرضها الدول المسيطرة على النسق بدعوى تنظيم العلاقات الدولية، بإعتبارها تمثل قيدا على حرية تلك الدول في التحرك وفي العمل على حماية مصالحها، ومن ثم فهي تلجا إلى هذه السياسات ذات الطابع الثوري بإعتبارها الوسيلة التي ستمكنها من تحسين موقعها النسبي أساسا بفعل تبني عدد من الدول لهذا النوع من السياسات.[1]

وتتسم الفترات التاريخية التي يسودها هذا النوع من السياسات بدرجة عالية من التوتر الدولي وعدم الإستقرار، ويمكن وصف الأنساق التي تسودها هذه السياسات بأنها انساق ذات طابع ثوري، حيث تكون التغيرات التي تشهدها متلاحقة وجذرية، نثلما تجسده العديد من الامثلة التاريخية كسياسة نابليون التوسعية وسياسات المجال الحيوي لكل من ألمانيا واليابان قبيل الحرب العلمية الثانية.

والدول التصحيحية "المتحدية" وفق التعريف الذي قدمه أورغنسكي وكوغلر هي تلك التي تريد لنفسها "موقعا جديدا في الجماعة الدولية" يناسب قوتها، والدول "التصحيحية" تعبر عن استيائها من موقعها في النظام القائم"، وتملك الرغبة في "إعادة وضع مسودة القواعد التي تجري من خلالها العلاقات بين الأمم"، لكن لا يوجد في تعريف أورغنسكي

[1] ممدوح محمود مصطفى منصور, سياسات التحالف الدولي , دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي و دور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولة ,القاهرة,مكتبة مدبولي,ص 120.

و كوغلر ما يحدد ما تفعله "القواعد" في الواقع في ضبط العلاقات بين الدول، سواء ما إذا كانت هذه القواعد مقبولة على نطاق واسع، وكيفية معرفة ذلك، ولا حتى وضوح المؤشرات الواجب استخدامها لتحديد الشكل الذي تبدو عليه "المكانة" في العلاقات الدولية انطلاقا من منظار قادة الدول.[1]

وبحسب تصنيف اورغنسكي السابق، وعلى نحو مشابه لدول الوضع القائم، يمكن رصد فئتين من الدول التصحيحية:

1- دول قوية وغير قانعة :

وهي الدول التي تشعر بعدم تناسب حجم التأثير الذي تمارسه على الساحة الدولية مع حجم امكانتها من القوة المتاحة لها، او بعبارة أخرى الدول التي ترى أن ثمة فجوة بين ما تحققه فعلا على المستوى الدولي من نفوذ أو تأثير في ظل الوضع الراهن، وبين ذلك المستوى من التأثير الذي هي جديرة به بحكم ما هو متاح لها من إمكانات فعلية.[2]

وانطلاقا من هذا التصور تعمل هذه الدول على التعديل في الوضع الدولي الراهن لأنه لا يتوافق مع مصالحها، لكي تحل محله وضعا جديدا أكثر ملائمة لها، وتزداد خطورة ذلك الشعور بعدم الرضا أذا ما كانت الدولة غير القانعة هذه تمتلك من عوامل القوة مايمكنها فعلا من زعزعة الاستقرار القائم أو تغيير الوضع القائم، إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي في اغلب الأحيان إلى نشوب الحروب.

2- دول ضعيفة وغير قانعة:

وهي الدول التي تشعر بحالة من عدم الرضا أو عدم القناعة بموقعها في النسق الدولي في ظل الوضع الراهن نتيجة شعورها بان ثمة ظلما شديدا أو اجحافا بمكانتها قد لحق بها من جراء استغلال الدول الأقوى لها، لذلك عادة ما تكون هذه الدول في الجانب المؤيد

[1] Alastatair Iain Johnston"Is Chinq a Status Quo Power?" International Security, Vol 27,no.4(Spring 2003) ,p 09.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور,مرجع سابق'ص.123.

للتغيير رغم عدم قدرتها على اجرائه فعلا، ومن ثم فغالبا ما تنحاز هذه الفئة من الدول إلى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة في تعديل الوضع الدولي الراهن و القادرة على تعديله فعلا.

ويرى أورغنسكي انه كلما تزايدت الفجوة بين قوة الدول القانعة وبين الدول غير القانعة لصالح الفئة الأولى، كلما كان ذلك دافعا لمزيد من الاستقرار والسلام الدولي، وبالعكس فكلما اقتربت قوة الدول غير القانعة من قوة الدول المسيطرة على النسق كلما تزايدت احتمالات نشوب الحروب.[1]

ويقدم راندل شفيلر دراسة تصنيفية لدول الوضع القائم والدول التصحيحية، تأخذ –إلى درجة ما- بعض الفروقات بعين الاعتبار مما يضفي فارقا أكبر في المعنى عنه في الكتابات السابقة للواقعيين الكلاسيكيين "الدول التصحيحية تثمن ما تتوق إليه –وهو ملك للغير- أكثر مما تثمن ما تملكه حاليا...إنها سوف تستخدم القوة العسكرية لتغيير الوضع القائم ولبسط مكانتها"، ومع ذلك فانه من غير الواضح ما هي العناصر المكونة للنظام القائم غيرالتسلسل الهرمي للقوة (الاعتبار أوالمكانة الرفيعة يفترض أنها ملازمة لها) في أي فترة زمنية معينة.

على الارجح يقدم روبرت جيلين البحث الأكثر دقة حول توجهات الوضع القائم والتوجهات التصحيحية، حيث قام بتفتيت قواعد اللعبة إلى اجزاء تعد الى حد ما اكثر عملياتية: توزيع القوة، التسلسل الهرمي للمقام أو المكانة Prestige(وهو من ناحية أخرى يميل لمسايرة توزيع القوة عند الواقعيين) والحقوق و القواعد التي تظبط أو على الأقل تؤثر على التفاعلات بين الدول.

[1] ممدوح محمود مصطفى منصور,مرجع سابق'ص124

وبذلك فان استخدام هذه العناصر الجزئية الثلاث، فمن الصواب طرح الأسئلة التالية لتحديد ما إذا كانت دولة ما تنتهج أساسا سياسة خارجية للوضع الراهن أو سياسة تصحيحية:[1]

- كيف يتحدث قادة الدول ويتصرفون بخصوص قواعد معينة مثل تلك المتعلقة بالدبلوماسية بين الدول، بالمؤسسات الأمنية، أو تلك المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية؟
- كيف يتحدث قادة الدول ويتصرفون تجاه توزيع القوة القائم إقليميا أو دوليا؟
- كيف يتحدث ويتصرف هؤلاء فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي للاعتبار أو المكانة (مع أن هذا مرتبط بالعنصر الأول)؟[2]

وبالنسبة لجيلبين فإن الدول التصحيحية تسعى بشكل أساسي إلى تغيير هذه العناصر التكوينية الثلاث ولا شيء أقل، وهنا تصبح الإشكالية حول تسمية الدول إما بالدولة التصحيحية أو دول اللاوضع القائم.

[1] المرجع'نفسه ص.122.

المبحث الثالث : الاتجاهات الجديدة للاقتصاد الدولي

المطلب الأول : العولمة

للعولمة عدد كثير من المفاهيم واختلفت هذه الأخيرة باختلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تناولت هذه الظاهرة، وكل حسب مرجعيته وفهمه لها. لذلك توجد صعوبة كبيرة للإجماع حول إيجاد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة يتمتع بالقبول جماهيري شائع، باعتبارها حديثة البروز ومتغيرة بتغير الظروف التي تحدث في هذا العصر.

فالعولمة مشتقة من« عالم » وهو ترجمة لكلمة « Globalisation » الإنجليزية المشتقة من كلمة « Glob » [1] بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية. ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد وبذلك ووفقا لهذا الرأي، يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة[2]. ورأى أحد الباحثين أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة) ، أي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها.

أما « جان ماري جيهينيو » ، والذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي، قال أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا ويؤكد في دراسته « أمركة العالم أم عولمة أمريكا »، أن العولمة هي أمركة العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم[3]

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، "العولمة، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999، ص 52.
[2] اسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة ، الرأسمالية العالمية ، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص 05.
[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 119.

يقول « رونالد روبيستون » بأن العولمة لا تعني مجرد الانكماش الذي حدث على الصعيد الزماني والمكاني، فهي وعي العالم لهذا الانكماش. ويقصد رونالد بهذا التقارب في المسافات والثقافات بين دول العالم ووعي سكان دول المعمورة بأن العالم اليوم يتقلص وينكمش ويقترب من بعضه البعض. كما نجد البعض أسماها العالمية انطلاقا من تشخيص حالة البناء المقصودة، أي الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، في حين تنصرف الظاهرة موضوعة البحث إلى احتواء العالم، والعالمية تتفتح على ما هو عالمي وكوني.[1]

أطلق آخرون على العولمة مصطلح الكوكبة الذي ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، فهي ليست فكرا إيديولوجيا، أو مذهبا سياسيا جديدا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته[2]

وهناك من يراها بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم[3] ، وأن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة

[1] محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة معلومات دولية، العدد 258، 1998، ص 12.

[2] قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة، مجلة الرياض. تاريخ الاطلاع 20/10/20 www.alriyadh.com

[3] محمد سعيد أبو زعرور،" العولمة"، ط 1، دار البيارق، عمان، الأردن، ، 1998، ص 13.

والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية ، وتأخذ جوانب عديدة نذكر منها :

1-حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.

2- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية، أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين.

3- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة، آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول وأصبحت اليوم بحكم العولمة بعيدة عنها.

4- ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسية كقوة عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها.[1]

ترجع الاهمية المحورية السياسية للعولمة الى سبب ايديولوجي لا اقتصادي مؤداه أن الذين اسرفوا في تمجيد العولمة أرادوا فرض فكرة تعود الى ان أي شكل من أشكال الضبط و التنظيم الإجتماعيين او السياسيين لإقتصاد معولم لم يعد ممكنا ولا مستحبا ، لأن الاقتصاد مطروح على المستوى العالمي ، وليس في وسع اي سلطة ان تفرض قيودا و تحديدات على النشاط الإقتصادي حتى فكرة العولمة كانت تنطوي على رأسمالية متطرفة ، متحررة من كل تأثير خارجي ، تمارس نفوذها على المجتمع جملة [2]

كما توج الفكر الماركسي بافكار وولرشتاين ، فهو يعتقد ان وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي "نظام-عالمي" و علينا ان نشير ان هذا الإدعاء له-ان كان صحيحا- مضامين بعيدة الأثر ، لان مايطرحه وولرشتاين في الواقع هو ان الظواهر الاجتماعية كلها ، من ظروف الفقر في قرى غرب افريقيا ، الى الصراع العرقي في

[1] محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ، ص 31.
[2] آلان توران ، ترجمة جورج سليمان ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، المنظمة العربية للترجمة و النشر الطبعة الاولى 2011 ، ص 46

البلقان ، ومن العلاقات الدولية الى طبيعة العلاقات الاسرية ، يجب ان تفهم وتستوعب من خلال هذا الكيان الأوسع ، يرى وولر شتاين ان التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي : الامبراطوريات العالمية ، والاقتصادات العالمية ، والتمايز الوحيد بينهما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد ففي الامبراطورية يتم من مناطق الاطراف الى منطقة النواة المركزية ، بخلاف نظام الاقتصاد العالمي الذي نجد فيه مراكز قوى متعددة و متنافسة لذلك لا يتم توزيع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي ، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق

ويعتقد وولرشتاين و زملاؤه بأن المؤسسات الاجتماعية كلها ، صغيرها وكبيرها في حركة دائمة من التغير والتكيف ضمن اطار نظام-عالمي ذي حركة دائمة نشطة يضاف الى ذلك –وذلك له اهمية بالغة- أن العناصر داخل النظام ليست وحدها في حالة تغير ، بل إن وولرشتاين يرى أن النظام ذاته مرتبط ارتباطا وثيقا بحركة التاريخ .فهو له بداية وكما سنرى نهايته[1]

ويعد النظام العالمي المعاصر وفقا له نموذجا لنظام الاقتصاد العالمي الذي كانت كل عناصره على الدوام مترابطة في العلاقات ما بينها و في اعتماد كل منها على عناصر اخرى .و الامر الوحيد الجديد هو نشوء ادراك متزايد لهذه الروابط . فالعمليات البيئية كانت دائما تتجاهل حدود الدول ، و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يشكل جزءا طويل الامد نحو مزيد من الاندماج على صعيد الاقتصاد العالمي ، وثورة الاتصالات ماهي الا المظهر الاحدث من مظاهر اتجاه قديم في النظام العالمي ينضغط فيه كل من المكان والزمان[2] بشكل متزايد. و تستخدم فكرة العولمة وفقل له بشكل متزايد اداة ايديولوجية لتبرير سياسات معينة.

[1] جون بيليس ، مرجع سابق ، ص276

[2] نادية محمود مصطفى ، العلاقات الدولية في عالم متغير ، منظورات و مداخل مقارنة ، الجزءالثاني ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، الطبعة الاولى2016 ، ص 1151

بيد أن احد الآثار الرئيسية لمفهوم العولمة شلّ الاستراتيجيات القومية الإصلاحية الجذرية واعتبارها غير قابلة للحياة في احكام و مقتضيات الاسواق العالمية . فاذا كنا نواجه تغيرات اقتصادية اكثر تعقيدا واكثر التباسا مما يدعيه انصار العولمة المتطرفون فسوف تبقى امكانية استراتيجية سياسية و فعل سياسي من اجل التحكم القومي والعالمي في اقتصاديات السوق لتحقيق اهداف اجتماعية ، وتقدم الحجج التالية : الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمي عالي المستوى ليس غير مسبوق ، فهو واحد من عدد الاوضاع او الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي التي وجدت منذ الاقتصاد المبني على التكنولوجيات الصناعية الحديثة في ان يصبح معمما ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر . وفي بعض الاوجه يعتبر الاقتصاد العالمي الراهن اقل انفتاحا و تكاملا من النظام الذي ساد 1870-1914 .

كما تظهر أن الشركات متعددة الجنسيات-المتعدية القومية- بحق نادرة نسبيا فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية و تتاجر على مستوى متعدد القوميات على اساس من قوة موقع قومي رئيسي للانتاج و المبيعات ، و يبدو انه لا وجود لميل رئيسي نحو نمو شركات عالمية بحق .

ان حراك رأس المال لا ينتج تحولا ضخما للاستثمار و العمالة من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة و يظل العالم الثالث هامشيا في كل من الاستثمار و التجارة بصرف النظر عن أقلية ضئيلة من البلاد المصنعة حديثا[1].

إن اقتصاد العالم ، -كما يقر بعض الغلاة من انصارالعولمة- بعيد عن ان يكون كوكبيا بحق ، بل ان التجارة ا الاستثمار و التدفقات المالية متركزة في كل من امريكا الشمالية الصين اليابان و اوروبا .

[1] بول هيرست، غراهام تومبسون ، ترجمة ابراهيم فتحي ، مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولي و امكانات التحكم ، المجلس الاعلى للثقافة ، 1999 ، ص 03

و هكذا لهذه القوى الاقتصادية الكبرى القدرة و خاصة إذا نسقت سياساتها على ممارسة ضغوط تحكم و توجيه قوية على الاسواق المالية و الميول الاقتصادية الاخرى . وعلى هذا النحو لا تكون الاسواق العالمية على الاطلاق متجاوزة التنظيم والتوجيه حتى على الرغم من ان النطاق الراهن و الاهداف الجارية للتحكم الاقتصادي محدودان بواسطة المصالح المتباعدة للقوى العظمى و المذاهب الاقتصادية السائدة بين نخبها[2] .

المطلب الثاني : الازمات المالية الدولية

جرت معظم حالات الازمات المالية تبعا لنمط الانتعاش والكساد نفسه . يبدأ الامر بمرحلة تشهد نشاطا نسبيا تتلقى الدولة خلالها مبالغ ضخمة من الاقراض الاجنبي . تتغذى هذه المرحلة على الاخبار التي تنتشر في الاسواق المال وتؤكد على على إشراق الافاق المستقبلية لهذه الدولة . تكون الدولة قد اصلحت سياساتها وتأهبت لحدوث ازدهار مدوي في الانتاجية .

حينئذ لا يكون هناك داع للقلق بشأن تراكم الديون نظرا لان ما سيأتي به المستقبل من ايرادات سيكون مرتفعا ، ومن ثم ستتوفر القدرة اللازمة على سداد القروض . هؤلاء المقترضون هم : الحكومة و بنوك القطاع الخاص او شركاته . في النهاية ، لا يبدو أن هناك فرق ، ثم ينتشر عدد قليل من الأخبار السيئة ، المحلية أو الخارجية ، محدثة ما أطلق عليه جييرمو كالفو ، محلل الأزمات المالية البارز ، اسم "توقف مفاجئ". فتتغير نبرة الحديث عن الدولة في الأسواق تماما على النحو التالي : لقد أفرطت الدولة في الاقتراض ، و حكومتها تتصرف على نحو غير مسؤول ، واقتصادها يبدو محفوفا بالمخاطر.

فتجف منابع التمويل التمويل الأجنبي ، وخلال وقت قصير يضطر الاقتصاد الى المرور باضطرابات مؤلمة ، بحيث ترتفع أسعار الفائدة ارتفاعا جنونيا

[2] المرجع نفسه ، ص 5

وتنهار العملة ، وتواجه الشركات ضائقة المالية المتزمتة الرامية الى تدارك الامر واستعادة "ثقة السوق" و حينما يكون كل شيء قد انتهى ، يكون الاقتصاد قد خسر ما معدله 20% من ناتجه المحلي الإجمالي .

وقد واجه الاقتصاد الدولي عدة ازمات دولية على فترات زمنية ، في امريكا اللاتينية في الثمانينات التي تفاقمت على اثر سوء الادارة الاقتصادية ، واوروبا في مطلع التسعينات ، حينما ضارب تجار العملة بنجاح ضد البنوك المركزية لعدة دول اوروبية ، والكثير من الأزمات الاخرى حيث ان احد التقديرات تشير الى حدوث 124ازمة مصرفية و208ازمات عملة ، و 63ازمة ديون بين 1970-2008 [1]، وبعد انقضاء هدوء شهدها مطلع الالفية الجديدة فجرت أزمة الرهون العقارية التي تمركزت في الولايات المتحدة سلسلة اخرى من الهزات القوية ، ما ادى الى تعرض الاقتصادات المنفتحة ماليا الى ندرة مفاجئة في التمويل الاجنبي وافلاس عدد قليل منها .

فلقد بلغت الخسائر حسب صندوق النقد الدولي تريليون دولار سنة 2008 ام هي اكبر من ذلك حسب تقديرات اخرى ، فاقتصاد العالم و ماليته يمثلان المشكلة الاكثر تعقيدا والمعضلة التي تتحدى الجميع ، فقد ظلت السياسة الامريكية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية العامة علما بان الاقتصاد شكل دائما معضلة كبرى لصانع القرار وفي مستوى ثاني ياتي دور تراجع الدولار الامريكي ، وارتفاع المديونية التي وصلت مستويات حرجة حيث بلغت حوالي عشر تريليونات دولار ، وهي في معظمها قروض مستدانة من الدول العربية المصدرة للنفط ، الصين ، ودول اخرى .

وفي سنة 2006، تضاعفت نسبة العجز التجاري والخدماتي بسبعة مرات و حين وصول جورج وولكر بوش الى سدة الحكم في البيت الابيض عام 2001، كان هناك عدد ضخم من الفواتير غير المؤاداة ، الى جانب عدد آخر من المصاريف و الديون المتراكمة ، ولم تمض سنة واحدة حتى اصبح بوش يواجه عجزا بلغت قيمته جراء نفقات الحرب على

[1] معضلة العولمة ، ص 127

افغانستان و العراق ، سنة2008 الى حدود اربعمئة مليار دولار ، ونتيجة لذلك حل اليورو محل الدولار كعملة احتياط اساس عالمية ، فعانى الدولارمن انخفاض قيمته التداولية ضمن شبكة المبادلات الدولية بنسبة سنوية بلغت 10% فيما بين 2002-2007 و كان ذلك يسير بالتوازي مع تراجع النفوذ والقوة الامريكية [1].

اتاحت الازمة التي اندلعت بين عامي 2007-2008 بتطبيق الاستراتيجية ذاتها داخل حدود اوروبا و كان قد جرى قبل ذلك تكييف سكان اوروبا للقبول بالتدابير و الاجراءات التي ما كانوا سيقبلون بها في الحالة الطبيعية كانت هنغاريا اول البلاد التي ضربتها الازمة ، في اكتوبر2008 ، يومها قرر المقرضون تسليفها عشرين مليار يورو مقابل رفعها الرسم على القيمة المضافة و تجميد اجور الموظفين ، و اجراء خفض في خدمات الضمان الاجتماعي . و في نوفمبر وقعت اوكرانيا بدورها في شباك صندوق النقد الدولي ، و كان قد تبنى البرلمان الاوكراني ، لقاء قرض بقيمة 16.4 مليار خطة شديدة القسوة من الخصخصات و التخفيضات في الميزانية ، لاسيما خفض المستحقات المدفوعة "المنظفين" ، و في مارس 2009 بدات رومانيا المفاوضات من اجل معونة بقيمة 20 مليار يورو مقابل خفض بنسبة 25% في اجور الموظفين و زيادة في الرسوم على القيمة المضافة و الغاء 100.000 وظيفة ادارية[1] .

كانت اليونان اكثر الدول الاوروبية التي هزتها الازمة و التي كانت اكثر تأثرا بالازمة لعدة اسباب :

تمثلت الداخلية منها في تحقيق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال 2001-2007 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك ، مما ادى الى زيادة استهلاك القطاع الخاص ، وزاد الانفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الايرادات بنسبة 31% ، كذلك ساهم ضعف

[1] غابرييل كولكو ، ترجمة مجموعة باحثين ، العالم في نهاية ازمة القرن الامريكي ، E-kutub Ltd ، الطبعة الاولى ، لندن ، 2015 ، ص 37

[1] من يحكم العالم ، ص 211

التحصيل الضريبي ، في زيادة عجز ميزان المدفوعات ، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام

و تقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا ، و زادت الرواتب بعدل 5% سنويا ، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الاوروبي نصف هذه النسبة مما أدى الى ضعف التنافسية ، و زيادة عجز الميزان التجاري

ام العوامل الخارجية : تمثلت اساسا في الدخول في عضوية العملة الاوروبية : اصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية ، تتماشى مع اتفاقية ماستريخت ، نسب الدين العام و عجز ميزان المدفوعات الى مجمل الناتج[2] المحلي ، وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الاوروبية مما ادى الى التأخير في اتخاذ اجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل

- الازمة المالية العالمية 2008 تاثرت اليونان بالازمة المالية العالمية ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة و النقل البحري ، و ضعف التنافسية ، مما ادى الى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009 و بلغت نسبة ميزان المدفوعات الى مجمل الناتج المحلي 115%
- المبالغة في الدين العام منذ نهاية ال2009 ، ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الاوروبية (اليونان ايرلندا ايطاليا اسبانيا البرتغال) وهذا ادى الى ظهور ازمة ثقة في السندات الحكومة اليونانية

ان مصاحبة التخفيض الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام ، ادى الى قرع جرس الانذار في الاسواق المالية[1]

[2] بوالكور نورالدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان ، الاسباب و الحلول ، مجلة الباحث ، عدد 13 ، 2013 ، ص60

[1] المرجع نفسه ، ص61

ولحل الازمة اليونانية تدخلت الدول الاوروبية اضافة الى صندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الانقاذ المالي ، تتضمن منح سلسلة من القروض المالية بمجموع 110مليار يورو على مدى ثلاث سنوات ، وقد جرى استخدام هذه القرض لسداد ديون المصارف الكبرى لا سيما الالمانية و الفرنسية التي كانت غارقة في وحول اليونان ، وتخشى الا تستطيع استرداد اموالها ن وعلى هذا اليونان دفعت ثمنا مرتفعا من اجل السماح للمصارف الخاصة بالانسحاب من دون معوقات . و جرى في الحين نفسه اعتماد خطط تقف عدة شديدة القسوة تحت ضغط الدائنين ، و ذلك على الرغم من الامل الذي اثاره وصول حزب سيريزا و زعيمه الى الكسيس تسيبراس الى الحكم ،اذ لاتزال اليونان خاضعة بالكامل لاوامر الثلاثية (المكونة من صندوق النقد الدولي و اللجنة الاوروبية ، البنك المركزي) التي هي الربان الحقيقي[2] للاقتصاد اليوناني. القروض التي جرت الموافقة على اقراضها لليونان ابتداء ابتداء من 2010 ، لم تكن تسعى مطلقا لخدمة مصالح اليونانيين بل بالعكس . فخطط التقشف التي جرى وضعها اشتملت على انتهاكات عديدة للحقوق التي تضمنتها معاهدات دولية عدة[1] .

تعيش الرأسمالية اليوم وضعية هشة في عدد من البلدان بسبب ما تعانيه وربما بطريقة قاتلة،من ازمة اقتصادية تطورت لتصبح ظاهرة دولية تهدد كثيرا من الشعوب في آن واحد،فمن المعلوم أن الرأسمالية عرفت عدة أزمات دورية منذ القرن السابع عشر، لكن هناك فرقا جوهريا يميز الأزمة الحالية عن غيرها من الازمات السابقة . ذلك أن اقتصاديات العالم أصبحت اليوم مترابطة بكل فريد وغيرمسبوق،كما انها اضحت معرضة لتحمل حماقات بعضها البعض وتعاني من هشاشة ناجمة عن كونها تعتمد على بعضها البعض،وتعاني من هشاشة ناجمة عن كونها تعتمد على بعضها البعض بطريقة لم يسبق لها مثيل،ومرد ذلك يرجع الى كل من انماط الاستثمار و تأثير وسائل الاتصال والإعلام والتكنولوجيا الجديدة التي لعبت دورا اساسيا في إحداث ازمات اصبحت تشكل

[1] المرجع نفسه

جزءا من النظام نفسه[1]. لقد قامت دوائر تقييم خدمات الديون بالتصنيف الإيجابي لآليات مالية هشة، واعتبرتها آمنة ، فأدت بعدد كبير من المستثمرين المغرربهم، بما فيهم صناديق الاستثمار، الى خسائر قدرت بملايير الدولارات

المطلب الثالث : المجموعات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى [2]إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم. لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول [3]، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "**مرشال**" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها

[1] من يحكم العام ، ص 213

[2] غابرييل كولكو ، مرجع سابق ، ص 40

[3] زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[1]، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون"* أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[2]. وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام

[1] يسرى الجوهري ، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1975.، ص 27.

[2] منير الحمش،"مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 129.

الاقتصادي العالمي الجديد[1]، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية[2] وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

- **في أوربا** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999 ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة

[1] أسامة المجدوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الطبعة الاولى ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 22.

[2] حميد الجميلي:" دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 20.

وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- **في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا[1] والمحيط الهادي (الأبيك APEC).

- **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها [2] فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة

[1] منير الحمش ، مرجع سابق ، ص 131

[2] يسرى الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

على النمط نفسه [1]، كما قامت التكتلات الاقتصادية القديمة وتوجهات السياسات الاقتصادية للتكتلات الجديدة على ما يلي:

أسس قيام التكتلات القديمة : - التصنيع باتجاه الإحلال محل الواردات.

– تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية.

– قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد.

– تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.

– معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا .

– الاعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية.

أما توجهات السياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكتلات الاقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي:

– التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.

– تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.

– قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

[1] عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

– إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.[1]

– الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.

– المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة ، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصاد في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم والسيطرة على 85 % من التجارة العالمية[(1)]

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها ودوافع قيامها يعود إلى مجموعة من الأسباب. [2]

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

1- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 45.

[2] المرجع نفسه

[3] عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976 ، ص 16-21

الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

3- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6 - توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

7 - الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

8 - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

الفرع الثاني: خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها : [1]

1- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2 - الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

[1] المرجع نفسه

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.[1]

الفرع الثالث: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية : تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي :

أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيمايلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

-خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع

[1] المرجع مفسه

الاقتصادية،[1] والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية.....).

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

2- أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب[2] الخطر السياسي، وخير

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005 ، ص ص16-17

[2] مرجع نفسه

مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

3- أسبـاب أمنيـــة: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية[1]، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

[1] المرجع نفسه

خاتمة

يشهد العالم المعاصر تحولات يصدق عليها وصفنا بانها ثورية ، وهي كذلك في معظم جوانب التغيير الحاصل على مستوى النسق ، ولعل الجانب الاكثر اهمية و تاثيرا هو التحول التقني في ظل في ظل الثورة العلمية و التكنولوجية التي شملت بتأثيراتها صور الانتاج المادي و المعرفي ، و اصبح العالم بفضل هذه الثورة مفتوحا للمنافسة بين قوى متعددة و متباينة الاهداف و المقاصد فتتنافس الدول و الشركات و التكتلات العملاقة في مباراة كبيرة و مفتوحة في نظام تتبارى فيه مظاهر مظاهر الجد مثلما يتبارى اللاعبون فيه . فقد عمدت الولايات المتحدة للترويج لنظام دولي جديد مع نهاية فترة الحرب الباردة و حلول مرحلة جديدة (القطبية الاحادية) في العلاقات الدولية ، ولكن في ظل التحولات الدولية الجديدة بعد 2011 المتمثلة في صعود القوى الصاعدة ، الازمات الدولية اهمها النزاع السوري ، و ظاهرة الارهاب التي باتت تهدد الدول و التي افرزت متغيرات جديدة تمثلت في الامن الانساني و اللجوء كما انه كلما زادت القوة العسكرية قل الحسم و هي فكرة جاءت بعد احداث 11-09 الامر الذي جعل القوى الكبرى عاجزة امام عدة ظواهر كظاهرة الارهاب و كان المتضرر منها الدول الغربية .

كما يمكن استخلاص نتيجة ان امتلاك و تطوير المتغير العسكري للقوى الصاعدة ينقلها من الحفاظ على الوضع القائم الى قوى تصحيحية بالشكل الذي يعزز من فرص التحول في هيكلة النسق الدولي القائم على الاحادية

و من الناحية النظرية يمكن الوصول الى نتيجة مفادها ان الوضع النسقي العالمي اليوم يعيد مراجعة ونقد تصورات نظرية مطلقة لاقت حالة اجماع في مراحل سابقة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1. أحمد عبد الرحمان أحمد، "العولمة، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر .1999
2. الإختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم لـ زبيغنيو برجينسكي .دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان 2004 .
3. أسامة المجدوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الطبعة الاولى ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.
4. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
5. آلان توران ، ترجمة جورج سليمان ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، المنظمة العربية للترجمة و النشر الطبعة الاولى 2011
6. أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة زهير بوعمامة دار الوسام العربي 2011 الطبعة الأولى .
7. انور محمد فرج ، النظرية الواقعية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007
8. برجنسكي زبيغنيو ،ترجمة امل شرقي ، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية عمان الاردن الاهلية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 1999
9. بلخيرات حسين، *توجهات المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مقاربة نظرية* ،رسالة الماجستير ،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007/2006)،2009 .
10. بول هيرست، غراهام تومبسون ، ترجمة ابراهيم فتحي ، مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولي و امكانات التحكم ، المجلس الاعلى للثقافة ، 1999 .
11. تيم دان،ميليا كوركي، و ستيف سميث،ترجمة ديما الخضرا، نظريات العلاقات الدولية ، التخصص و التنوع ، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات ، الطبعة الاولى 2016 .
12. جوانيتا الياس ، بيتر ستش ، ترجمة محي الدين حميدي ، أساسيات العلاقات الدولية ،دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،2016 .

13. جون ميرشايمر ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ، ماساة القوى الكبرى، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود ،2012 .
14. حميد الجميلي:" دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998.
15. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 .
16. سكوت بورتشيل ، الليبرالية ، في نظرية العلاقات الدولية ، ترجمة محمد الصفار ، المركز القومي للترجمة القاهرة ، الطبعة الاولى 2014 .
17. عالم بلا قيادة.أيان بريمر.دار الفرابي-بيروت- لبنان الطبعة الأولى 2013 .
18. عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976 .
19. عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
20. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
21. عبدالوهاب الدوسري *الازمة الآسيوية، إشكالية النظام الدولي الجديد*، دار المناهج للنشر والتوزيع طبعة اولى 2016.
22. غابرييل كولكو ، ترجمة مجموعة باحثين ، العالم في نهاية ازمة القرن الامريكي ، E-kutub Ltd ، الطبعة الاولى ، لندن ، 2015 .
23. غراهام ايفانز، جيفري نوينهام ، ***قاموس بنغوين***، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الاولى ، 2004 .
24. كاظم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، كلية القانون و الاقتصاد ، ج1979 .
25. كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الشط للاعمال الفنية و الاخراج الصحفي ، 1999 .
26. لورنس سميث ، العالم في العام 2050 ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى2012 .

27. محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005 .
28. محمد السيد سليم. آسيا و التحولات العالمية. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998.
29. محمد سعيد أبو زعرور،" العولمة"، ط 1، دار البيارق، عمان، الأردن، ، 1998
30. محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1979.
31. محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية 1976 .
32. محمد وائل القيسي ، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد سنة 2008 ، ادارة براك اوباما نموذجا ،2016مكتبة العبيكان ، الطبعة الاولى مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر .
33. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، جامعة باتنة ، كلية لحقوق ، قسم العلوم السياسية 2007-2008 .
34. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي ، دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي و دور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولة ،القاهرة،مكتبة مدبولي.
35. منير الحمش،"مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.
36. نادية محمود مصطفى ، العلاقات الدولية في عالم متغير ، منظورات و مداخل مقارنة ، الجزءالثاني ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، الطبعة الاولى2016
37. وليد عبد الحي و آخزون. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
38. يسرى الجوهري ، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1975.

المجلات

39. اسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة ، الرأسمالية العالمية ، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997.
40. اسماعيل صبري مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، جامعة الكويت ، السنة التاسعة العدد1 مارس 1981 .
41. أمين شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، السياسة الدولية، العدد 175 ،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فيفري2009 .
42. بوالكور نورالدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان ، الاسباب و الحلول ، مجلة الباحث ، عدد 13 ، 2013 .
43. توفيق حكيمي ، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 .
44. سعيد الحاج، جدلية التوافق والتنافس الامريكي الروسي ، المعهد المصري للراسات السياسية والاستراتيجية ، 26فيفري 2016 .
45. صامويل هنتغتون ، من نحن ؟ المناظرة الكبرى حول امريكا احمد مختار الجمال ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الاولى 2009.
46. عبد العزيز مهدي الراوي ، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .
47. عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عامة ،العدد21تموز/يوليو2016 .
48. محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001
49. محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة معلومات دولية، العدد 258، 1998

المواقع الإلكترونية

50. شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". في: http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read
51. علاءالدين سيد ، القوة العسكرية الصينية ، التزيع والتسليح و المهام و العقيدة العسكرية /www.sasapost.com/china-armed-forces

52. فايز فرحات. " الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة". قراءات استراتيجية. في:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm

53. قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة، مجلة الرياض. تاريخ الاطلاع 20/10/20 www.alriyadh.com

ثانيا : باللغة الأجنبية

54. Renolds،P،A،An interoduction to internationrelation، Longmman ، london ، 1971 .

55. Kaplan.M ،variants on six modelsof the international systems ، in Rosenau.J ، internqtianal politics and foreing policy ، free press ، New york

56. Alastatair Iain Johnston"Is Chinq a Status Quo Power?" International Security، Vol .27،no.4(Spring 2003) .

فهرس المحتويات

إهداء
شكر
مقدمة 1-5

الفصل الأول الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي 07
المطلب الأول: النسق الدولي المفهوم و البنية 07
المطلب الثاني : مفهوم النظام الدولي 15
المطلب الثالث : مفهوم المجتمع الدولي 17
المبحث الثاني : النظريات العقلانية 18
المطلب الأول: النظرية الواقعية التقليدية 18
المطلب الثاني : النظرية الليبرالية 22
المطلب الثالث : الحوار النيواقعي / النيوليبرالي 26
المبحث الثالث : التفسيرات الاجتماعية للنسق الدولي 32
المطلب الاول : البنائية الاجتماعية والنزعة النقدية 32
المطلب الثاني: مفهوم الفوضى عند النظرية البنائية 36
المطلب الثالث : البنائية الاجتماعية و تكوين الهويات 38

الفصل الثاني البيئة الدولية في 2011

المبحث الاول: الازمة السورية 44
المطلب الاول: البيئة الاجتماعية و السياسية في سوريا 44
المطلب الثاني : مسارات الحرب السورية 46
المبحث الثاني : الازمة الاوكرانية 52
المطلب الأول : الاهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا 52
المطلب الثاني : الازمة الاوكرانية 53
المطلب الثالث :ازمة القرم 54
المبحث الثالث : الحرب على الارهاب 58
المطلب الاول :بداية تنظيم الدولة 58

المطلب الثاني : داعش والدول الاقليمية 61
المطلب الثالث : القوى الكبرى ومحاربتها داعش 65

الفصل الثالث: محددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي

المبحث الأول: محدد تفاعلات البنية الدولية 70
المطلب الاول : العلاقات الامريكية الروسية بعد 2011 70
المطلب الثاني : العلاقات الروسية – الاوروبية 76
المطلب الثالث : العلاقات الاوروبية الامريكية 77
المبحث الثاني : القوى الصاعدة 82
المطلب الاول : دول البريكس 82
المطلب الثاني: الصين كقوة صاعدة 85
المطلب الثالث : القوى التصحيحية 94
المبحث الثالث : الاتجاهات الجديدة للاقتصاد الدولي 98
المطلب الأول : العولمة 98
المطلب الثاني : الازمات المالية الدولية 103
المطلب الثالث : المجموعات الاقتصادية 108
خاتمة 120
قائمة المصادر والمراجع 122
فهرس المحتويات 128

الملخص

This study attempts to study the most important theoretical reviews of the structure of the international structure. The study strives to link the most important international changes and events to the position of major powers within the international framework and the most important theoretical interpretations in the field of international relations. The cold and the dominance of the theory of realism and therefore mandatory two fundamental elements follow the nature of the structure of the international structure and the dominance of the theory of these two elements witnessed an imbalance, and this has formed a structural crisis and its origin and it combines the two problems of methodical methodology, the latter and after the complexity of international interactions On the one hand, we see a US-Russian consensus on the agreement to strike the positions of the terrorist groups in Syria and around the airspace of each of them. On the other hand, there is disagreement about the political solution in Syria and all A party that supports the conflicting parties in Syria, the regime and the opposition, and many other examples that we have discussed in more detail in the work, either the methodological problematics, the theory of theory, the theory of theory, the theory of the theory, This is not possible because this dialogue is based on the destructive tendency. The rationalists are driven from what is being. The imams depart from what should be, and since the premises are not identical, the result will not be identical.